


جامعة 08 ماي 1945 ــ قالمة ــ
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الأفريقي
دراسة حالة مالي

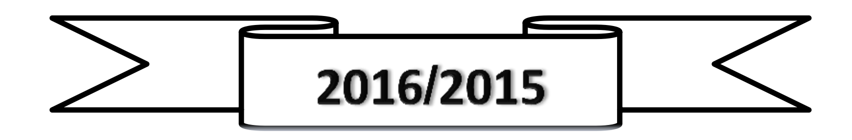
مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية تخصص
علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

بعيو لعلى بوستي توفيق

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة	الجامعة الأصلية	الصفة
بن سعدون اليمين	أستاذ مساعد"أ"	قالمة	رئيسا
بوستي توفيق	أستاذ مساعد"أ"	قالمة	مشرفا ومقررا
حميداني سليم	أستاذ مساعد"أ"	قالمة	ممتحنا



الإهداء

الى جميع زملاء الدراسة.

الى جميع زملاء العمل.

الى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

* لعلى بعيــو*

نشكر الله العلي العظيم، الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما لا يفوتني التقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "بوستي توفيق " الذي كان له الدور الفعال في اتمام هذا العمل.

للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم أن يكونوا جزء من هذا العمل.

وشكرا لجميع الأساتذة الكرام على عطائهم القيم لنا طوال المشوار الدراسي.

لكم جميعا ألف شكر وتحية ...

مقدمـــة

– مقدمة:

لقد شهد النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة تغيرات عميقة مست العديد من جوانبه لا سميا الفواعل الهيكل، والقيم السائدة فيه بما فيه التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن التقليدي وانتقاله من مستوى الحفاظ على البقاء الفيزيائي للدولة إلى مستوى مفهوم الأمن الشامل والمتعدد "global security" بكل أبعاده السياسية ، والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، كل ذلك كان نتيجة تغير في طبيعة التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة بفعل ظهور فواعل جديدة أثرت في المفهوم التقليدي للأمن، وتعتبر الجريمة المنظمة كأحد هاته الفواعل الجديدة العابرة للحدود، والتي استفادت من المزايا التي منحتها لها العولمة خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجية والرقمية.

فأصبحت هذه الظاهرة تبحث عن المناطق التي تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها خاصة في تلك المناطق التي تكون فيها الدولة عاجزة عن قيام بوظائفها الأساسية بما فيها توفير الأمن والاستقرار الداخلي لمواطنيها كمنطقة الساحل الإفريقي التي شهدت في السنوات الأخيرة تناميا معتبرا لظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها: تبيض الأموال، تهريب المخدرات، الأسلحة والتي جعلت المنطقة مصدرا لتهديدات أمنية إقليمية ودولية خطيرة.

إن منطقة الساحل الإفريقي وبالنظر لشساعة مساحتها ووعورة جغرافيتها وتركيبتها الأثنية والسياسية أضحت تمثل بالنسبة للجزائر البطن الرخوة التي تشكل التحدي الأمني الأبرز والأخطر، بالنظر لطبيعة التحديات التي تفرضها المنطقة وفي مقدمتها خطر انتشار التنظيمات الإرهابية المرتبطة بجماعات التهريب وكل أشكال الجريمة المنظمة وكل ذلك في ظل ظاهرة غياب الدولة أو انهيارها بالمنطقة هذا الواقع الخطير أجبر الجزائر على العمل الفردي والجماعي لتجنب الانعكاسات المأساوية للوضع الأمني في منطقة الساحل على الجزائر.

– أهداف الدراسة:

* الأهداف العملية:

سنحاول من خلال هاته الدراسة، مناقشة وتحليل واقع المخاطر الأمنية التي تأتي من منطقة الساحل الإفريقي ومدى قدرة هاته المخاطر على الانتشار الاقليمي والدولي، الى الدرجة التي صارت تعتبر مهددا للأمن القومي للدول المجاورة.

كما تهدف هذه الدراسة الى محاولة ابراز السياسة الأمنية التي تنتهجها الجزائر لتحييد هاته المخاطر، وتأمين الجبهة الجنوبية لأمنها القومي من خلال:

العمل الدبلوماسي الذي يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية التنموية.

والعمل الميداني الذي يتسع لتغطية المتطلبات العسكرية والأمنية بدءا من تبادل المعلومات ووصولا للعمل الميداني المشترك.

*الأهداف العلمية:

تعبر دراسة جادة تهدف الى توفير المرجع الأكاديمي، في موضوع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الساحل الافريقي لاعتبار أن هذه المنطقة تعتبر ذو أهمية بالغة للأمن الجزائري، وتلقى اهتمام أكاديمي بالغ من طرف الباحثين.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال تحليل وتفسير كيفية فشل الدولة في منطقة الساحل الأفريقي في تحقيق متطلبات سكانها والذي يدفعهم الى التحول لتحقيق مطالبهم واشباع رغباتهم عن طريق الاعتماد على النفس ولو كان ذلك خارج أطر الدولة، فقد شهدت المناطق المعزول والخارجة عن تغطية مؤسسات الدولة فراغا أدى لصعود فواعل تحاول سد هذا الفراغ الذي تركته الأنظمة، وهو الذي ولدّ حالة من الاضطراب والفوضى في هذه المناطق ذات الطابع الصحراوي، والأنظمة في سعيها لتدارك هذه الأوضاع فاقمت الأمور أكثر وذلك باختزالها المسألة في الحل

الأمني والعسكري دون محاولة النظر للأسباب الحقيقية لهذه المشكلة والتي لها أبعاد أخرى أكثر أهمية والمتعلقة أساسا بالبعد الاقتصادي والاجتماعي وحتى البعد البيئي.

كما تسلط الدراسة الضوء على طبيعة التهديدات الأمنية للجزائر القادمة من عمقها الإفريقي ممثلة في الدول المكونة للساحل الافريقي والصحراء الكبرى لاسيما وأن هذه المنطقة ظلت منذ الاستقلال تشكل مصدر للمشاكل التي ألقت بضلالها على الأمن القومي الجزائري وعلى الأمن الإقليمي لمنطقة الساحل الأفريقي وما يزيد خطورة هذه التهديدات الموجودة امكانية تقاطع وتنسيق بشكل متشابك بينها، ما قد يصعب ايجاد مقاربة مناسبة لمواجهة هذه التحديات المشتركة بين دول المنطقة بعيدا عن اعطاء الفرصة للتدخل الأجنبي.

- الحدود الزمانية والمكانية للدراسة :

تتمثل حدود الدراسة الزمنية في الفترة الممتدة من سنة 1990 الى 2015، أي منذ اندلاع الأزمة في مالي ودخول الجزائر خط الوساطة في سبيل التسوية السلمية الى غاية اخر اتفاق سنة 2015.

أما الحدود المكانية فهي محصورة في الجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي عموما ومالي خصوصا.

- أسباب اختيار الموضوع :

أ- المبررات الموضوعية:

تنطلق هذه المبررات الموضوعية كون نشاط الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية أصبح يجلب اهتمام الباحثين، وحتى الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي أقرت أن الجزائر دولة محورية وتلعب دورا فعالا على المستوى القاري، مستدلة بذلك على مجموعة من الاعتبارات التي خولت لها ذلك ، خاصة الموقع الجغرافي المتميز الذي يمنح لها المكانة الاستراتيجية في المنطقة بتوسطها شمال إفريقيا وكونها بوابة نحو العالم الخارجي اضافة الى أنها تسعى لتحقيق السلم والأمن الاقليمي وهو ما دفعها للتدخل في الأزمات الإفريقية خوفا من أن يمتد

صداها على الجزائر نظرا لموقعها الجغرافي الحدودي، وهو ما جعل الموضوع يستحق البحث لما فيه من تأثيرات الاستقرار الداخلي للجزائر.

ب- المبررات الذاتية:

يرجع الدافع الأساسي الذي قادني الى تركيز الاهتمام على السياسة الخارجية الجزائرية في الساحل هو ميولي الشخصي للسياسة الخارجية بصفة عامة والسياسة الخارجية الجزائرية بصفة خاصة، والتمكن من التغلغل في واقع النشاط الدبلوماسي الجزائري، ومحاولة معرفة حجم النفوذ الذي تتمتع به الجزائر داخل اطارها الاقليمي بالإضافة الى رغبتي في تحليلي الدوافع التي أدت الى نشاط الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والأهداف والمصالح التي وجهتها الى ذلك، وأيضا لوجود رغبة شخصية في اضافة مساهمة متواضعة للمكتبة الجامعية.

– اشكالية الدراسة:

تشهد منطقة الساحل الأفريقي حالة من الانفلات الأمني وبروز تهديدات لاتماثلية بوتيرة متسارعة، وباعتبار أن أغلب دول الساحل تصنف ضمن الدول الفاشلة فهي عاجزة عن مواجهة موجة التهديدات، خاصة منها الاجرام المنظم والتطرف وانشار الجماعات الإرهابية بشكل غير مسبوق، ما فتح الباب أمام التدخل الأجنبي لتحقيق المصالح كل حسب أهدافه تحت مظلة مكافحة الارهاب، وباعتبار الجزائر تتقاسم حدود واسعة مع دول الساحل وباعتبار أن هذه المنطقة تعتبر "البطن الرخو" للأمن الجزائري وتفرض عليها أعباء أمنية جديدة، فقد رمت الجزائر بكل ثقلها من أجل احتواء كل الأزمات لمنع امتدادها ولقطع الطريق أمام التدخل الأجنبي حتى لا تكون منطقة الساحل أفغانستان ثانية.

وانطلاقا من هذا نصيغ الاشكالية التالية:

– الى أي مدى نجحت السياسة الخارجية الجزائرية في احتواء أزمات الساحل الأفريقي عموما وأزمة مالي خصوصا ؟

- التساؤلات الفرعية :

1. ما هو الإطار النظري للسياسة الخارجية ؟
2. ماهي أسباب انفجار الأوضاع في منطقة الساحل الافريقي؟
3. ماهية أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية في الساحل الأفريقي؟
4. ماهية مقاربة الجزائر لحل أزمات الساحل عامة وأزمة مّالي خاصة؟

- فرضيات الدراسة:

1. أن المحددات الداخلية والخارجية هي التي توجه السياسة الخارجية وتحدد مدى فعاليتها.
2. تسارع الأحداث بمنطقة الساحل الافريقي يحتم على الجزائر تكييف سياستها الخارجية وفق التغيرات والتحديات المتزايدة.
3. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة عزز من انفجار الأوضاع الأمنية في دول الساحل وزاد من حدة التدخل الأجنبي.
4. تحتل منطقة الساحل الإفريقي مكانة استراتيجية هامة في السياسة الخارجية الجزائرية.
5. كان دور السياسة الخارجية الجزائرية مهما وحاسما في تسوية النزاع الداخلي في مالي في كل مراحله.

– أدبيات الدراسة:

ما يلفت الانتباه عند اعداد الموضوع، هو قلة الدراسات التي تناولت الموضوع رغم ما تشهده المنطقة من تطورات وتغيرات متكررة ومستمرة إلا ان هناك بعضا منها:

أ– سمية قادري، "**سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الافريقي 2003–2013**"، (جامعة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات اقليمية

2011-2012)، تناولت هذه الباحثة دراسة السلوك الخارجي للجزائر انطلاقا من التهديدات المنية القادمة من الجنوب لاسيما التطورات الجديدة في منطقة الساحل الافريقي وخصوصا بعد انقلاب مالي، كما تعرضت الباحثة لمختلف التحديات والتهديدات الأمنية التي تعرقل مسار السياسة الخارجية الجزائرية كالإرهاب والجريمة المنظمة.

ب– أمينة مزيان إيجر: " **التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية دراسة في العوامل والمتغيرات**"، (جامعة الجزائر: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2009-2010) حيث تعرضت الباحثة الى البعد البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية إضافة الى اظهار أهم المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية.

ج– حسام حمزة، "**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**"، (جامعة باتنة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010-2011)، تطرق من خلالها الباحث الى ارتباطات المن الجزائري بالدوائر الجيوسياسية المغاربية العربية الاسلامية والمتوسطية والافريقية والدور الريادي للجزائر في حل المشاكل المحيطة بها من جميع الجهات والتحديات التي تهدد مكانة الجزائر خاصة من جراء المنافسة الأجنبية.

بالإضافة إلى اعتمادنا على الصحف الوطنية والدولية التي تحدثت في الموضوع إلى جانب الاعتماد على المقابلات التلفزيونية وحصص اخبارية عالجت قضية تعامل السياسة الخارجية الجزائرية مع الأزمة المالية الراهنة.

د– العايب سليم، "**الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الأفريقي**"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، والذي تطرق الى السياسة الخارجية الجزائرية بعد تعافي أزمتها الداخلية التي اثرت سلبا على نشاطها في المجال، ووضح كيف تمكنت الجزائر من استرجاع نفوذها ومكانتها في افريقيا من خلال منظمة الوحدة الإفريقية، وكيف أثرت عليها بواسطة مؤسساتها والقضايا التي تناضل من أجلها، والتي تجسدت في العديد من المشاريع، وكيفية تسخيرها خدمة لصالحها).

حسب الملاحظة الشخصية فان هذه الدراسات قد ركزت على جانب التهديدات في الساحل الأفريقي وأهملت المقاربة الجزائرية في التسوية، وعليه سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على المقاربة الجزائرية لحل أزمات الساحل عموما وأزمة مالي خصوصا ومدى نجاحها في ذلك.

*** المقاربات و المناهج:**

تم الاعتماد في دراستنا على مجموعة من المقاربات والمناهج لحل الاشكالية المطروحة ومنها:

1- المقاربات :

- **مقاربة الأمن الإنساني:** وضفنا مقاربة الأمن الإنساني من أجل ابراز حالة الأمن في منطقة الساحل الأفريقي، والذي من شانه أن يعطي المبرر القوي للتدخل الأجنبي تحت غطاء تلبية وتحقيق متطلبات الأمن الإنساني في المنطقة كما حدث في ليبيا، حيث تم استعراض الحالة الاجتماعية والاقتصادية لدول الساحل من خلال هذه المقاربة المهمة.

- **مقاربة الأمن الإقليمي:** والمقصود به كل ماله تأثير على مجريات الأحداث في الدولة ايجابا أو سلبا جراء ما يحدث في اقليم الدولة التي يحيط بها. وعليه كان من الطبيعي أن تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية بما يحدث في نطاقها من توترات والاضطرابات مما قد يضطرها الى تغيير مبادئها بما يتماشى ومصالحها وأهدافها خصوصا وأنها تقع في ساحل أزماتي مهدد بالتدخل العسكري الأجنبي، اذ أن الأمن الإقليمي مرتبط ببعضه وأي انفجار أمني في دولة معينة ستنتقل العدوى الى دول الجوار، كما أن البحث عن التسوية يكون في اطار جماعي تشاركي لدول الجوار بما يخدم مصالحها المشتركة.

- **مقاربة النزاعات الإثنية:** وذلك من خلال التطرق الى مسببات النزعة العدائية أو الأعمال العنيفة التي تلجأ إليها الجماعات الإثنية وخاصة قبائل الطوارق في مالي.

2- المناهج :

* **المنهج الوصفي التحليلي**: لدراسة أي ظاهرة دراسة علمية موضوعية لا بد من تقديم وصف وتصور دقيق لهذه الدراسة من أجل شرحها شرحا دقيقا، وهو الأكثر استخداما في الدراسات الإنسانية، يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كما وكيفا.

وحتى نتمكن من التوصل الى أسباب حدوث الظاهرة والعوامل التي أدت الى تطورها لابد من تحليلها تحليلا دقيقا من مختلف جوانبها، من أجل توخي الدقة والتزام الموضوعية التي يتطلبها البحث العلمي.

* **المنهج التاريخي**: وقد استخدمناه من أجل تتبع مسار الأزمة المالية، ومسار المفاوضات التي قادتها الدبلوماسية الجزائرية منذ اندلا ع الأزمة الى غاية أخر اتفاق.

* **منهج تفكيكي- تركيبي**: من خلال دراسة معطيات المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي بصفة عامة ودولة مالي بصفة خاصة وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي من خلال تفكيك أسباب المشكلة وجذورها كل سبب على حدة، ثم اعادة التركيب للوصول الى أسباب موضوعية علمية لأسباب التهديدات في الساحل عامة ومالي خاصة.

* **منهج صنع القرار**: من خلال تسليط الضوء على الوساطة الجزائرية، حيث تعتبر تهديدات الجوار كمحفز للدبلوماسية الجزائرية، التي تسارع الى تبني الوساطة كمخرجات وهي رد فعل على المدخلات السابقة الذكر.

- تقسيم الدراسة:

للتعمق في الدراسة ولمعرفة أهم الافكار التي يحملها الموضوع تم تقسيمه الى ثلاث فصول:

الفصل الأول موسوم ب: **الاطار النظري و المفاهيمي للدراسة**: حيث تم التطرق فيه الى الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة، من خلال البحث في مفهوم السياسة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لها فظلا عن البحث في أهداف السياسة الخارجية وكذلك استعراض المحددات الداخلية والخارجية التي تحكم السياسة الخارجية.

الفصل الثاني موسوم ب: **الساحل الإفريقي بين التحديات الأمنية ومنطق الحسابات الاستراتيجية**: حيث تم التطرق الى أسباب انفجار الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، وأهم التهديدات اللاتماثلية التي تمزق المنطقة، ناهيك على اشتداد التنافس الأجنبي يوما بعد يوم من أجل الهيمنة تحت غطاء وذريعة مكافحة الإرهاب ما خلق جو من الفوضى وعدم الثقة، حيث تم تحييد أسباب التدخل الأجنبي وخلفياته.

الفصل الثالث موسوم ب: **أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة المّالية**: حيث تم التطرق الى تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة المالية، من خلال اعتماد مقاربة سياسية وتنموية بعيدا عن الحل العسكري الذي يفتح الباب أمام التدخل الأجنبي، فقد رافقت الجزائر مالي منذ اندلا ع الأزمة ورعت كل محادثات السلام بين الأطراف المتناحرة، الى غاية أخر اتفاق في سنة 2015، من أجل وقف الاقتتال نهائيا في اطار الحفاظ على سيادة ووحدة التراب المالي.

– صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي عمل أكاديمي من الصعوبات وتتجلى أهم الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة في نقص المراجع خاصة فيما يتعلق بالأزمة المالية، نظرا لحداثتها اذ أن أغلب المراجع لا تعدو أن تكون مقالات في الجرائد الوطنية والدولية وبعض الدراسات لمراكز البحوث الاستراتيجية وبعض المجلات السياسية المهتمة بالموضوع.

الفصـــل الأول:

الاطار النظري و المفاهيمي للدراسة.

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

السياسة الخارجية لبلد ما، هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية والأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعا ملحوظا في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أي دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما.

خضع مفهوم السياسة الخارجية كنظرية للدراسة والتحليل منذ عدة قرون إلى يومنا هذا وقد توصل الباحثون إلى فهمه وإلى تحديد الكيفية التي يجب الاعتماد عليها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسفية مختلفة، وكانت المدرستان الأساسيتان النظرية السياسة الخارجية هما المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية بشكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لا تقل أهمية.

ويعتبر الاطار النظري مهم في أي دراسة حيث أن الدراسة تهدف للوصول إلى درجة عالية من الدقة العلمية لا بد من توفرها على الخلفية والقاعدة النظرية للموضوع المعالج لذلك سنخوض في هذا الفصل في ماهية السياسة الخارجية، ثم في محدداتها الداخلية والخارجي وأخيرا في أهم التفسيرات النظرية للسياسة الخارجية للدول.

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية:

من المعروف على مستوى العلوم الاجتماعية بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، أن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، مما يعطي – من الناحية النظرية – إطارا منهجيا ومعرفيا لرصد حدود الظاهرة، إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد واختلاف التعاريف ب اختلاف المفكرين

واختلاف مرجعياتها الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية، الأمر الذي يعكس مدى تعقيدها، ولتخفيف حدة هذا التعقيد يتعين رصد وتحليل أهم المحاولات لتعريف السياسة الخارجية مع تمييزها عن المفاهيم التي تتداخل معها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

يرى" **بهجت قُرني** " Bahgat Korany أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافا عامة، أم أفعالا محددة، أم هي قرارات واختيارات صعبة... إضافة إلى أن ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد محددات والجهات التي تصنع قراراها وترسم توجهاتها، وأكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغير المستمر[1].

إن المشكلة الرئيسية التي تميز اختلاف وأحيانا غموض وسطحية التعاريف حول السياسة الخارجية تكمن في أن كل تعريف يهمل جوانب وأبعاد الظاهرة، وهذا راجع -كما أشرنا- إلى عدة اعتبارات نفصل أهمها كما يلي:

– أن مكانة الدول في النظام الدولي تعكس أهدافها وطموحاتها في محيطها الخارجي، وبالتالي تعريفها للسياسة الخارجية، فمثلا: تختلف السياسة الخارجية للدول العظمى عنها بالنسبة للدول الصغرى.[2]

– أن السياسة الخارجية– من الناحية النظرية– ترتبط ارتباطا ظرفيا حسب الانتماء المؤقت لمقترب أو مجموعة بحثية معينة (منظور معين)، وبالتالي فإن التغيرات التي تطرأ على المقاربات النظرية في هذا الحقل المعرفي[3]

1– بهجت قرني و علي الدين هلال، "**السياسات الخارجية للدول العربية**"، ترجمة: جابر سعيد عوض، الطبعة الثانية، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة، 2002، ص29.

2– السعيد ملاح، "**تأثر الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005، ص1.

3– بطرس بطرس غالي، "**السياسات الخارجية للدول الكبرى**"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد18، الجمعية 2 (المصرية للعلوم السياسية، مصر، سبتمبر 1962، ص30.

إلى جانب تطورات العلاقات الدولية تنعكس على تعريف هذا المفهوم خاصة في ظل التحول نحو المسلمة الكلانية في دراسة مختلف ظواهر العلاقات الدولية التي من أهمها السياسة الخارجية.

– أن السياسة الخارجية لدولة من الدول هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل، منها الدائمة أو المؤقتة، ومنها المعنوية والمادية، ومنها الأساسية والثانوية ومنها السلمية، ومنها الداخلية ومنها الخارجية ومنها السلمية ومنها الدموية[1] غير أنه في أغلب الأحوال يصعب تقصي الكيفية التي تتفاعل بها هذه العوامل، ومع ذلك فإن هذه الاعتبارات لا تعني خلو الميدان من بعض التعريفات التي تعتد بها العديد من الكتابات في السياسة الخارجية لكونها أكثر التعاريف علمية وشمولا، ومنها: التعريف الذي يقدمه "**جيمس روزنو** James Rosenau "، حيث يخرج المفهوم عن بعده التجريدي نسبيا ويقارب الواقع الملموس والبعد العملي للظاهرة فيقول بأن:

"**السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها**".[2]

وفي مستوى آخر تعرّف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية– التي قد تأخذ أشكالا مختلفة– موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر، أو نحو قضية معينة.[3]

ومن جهته يقدم "**محمد السيد سليم**" تعريفا يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة، وبالتالي:

1– بطرس بطرس غالي، "مرجع سابق".

2 -James N. Rosenau"**Comparing Foreign Policies** : **Why**, **What**, **how**", in: James Rosenau, "Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods". New York, SAGE Publications, 1974, p 06.

3– ناصيف يوسف حتي، "**النظرية في العلاقات الدولية**"، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 157.

"**يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي.**"[1]

وحسب "**أشواق عباس**" فالسياسة الخارجية:

" **هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي.**

وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية".

ورغم أن بعض الباحثين يرون بأن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول بل أن الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية كالجامعة العربية والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة بما تملكه من شخصية اعتبارية له سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها.

أما فالدكتور "**بلانودا ولتون**" عرفها بأنها "**منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية**"[2]

عرفها الأستاذ "كالفي جاكو هولستيHOLSTI JAAKO KALVI ": **على أنّها أفعال الدولة اتجاه المحيط الخارجي، والظروف المحيطة بعملية صنع القرارات التي تؤدي لاتخاذ هذه الأفعال من جانب الدولة** ". كما نجد أنّها تعرّف بمجموعة من المخطّطات وترتيبات التزامات الفعل الدولي، وهذه المخطّطات والالتزامات تتطور في الجهة المقابلة لاتجاهات السياسة الخارجية، ولن تتحقّق الاتجاهات إلاّ من خلال القدرة على الوفاء بالالتزامات الدولية، وتحمل مسؤوليات التّورط في العلاقات مع الفواعل الأخرى.[3]

كذلك فالسياسة الخارجية هي بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية أو على الأقل التأقلم مع تلك البيئة لتحقيق مجموعة من الأهداف ومن ثمة فإنه من العسير تصور وجود سياسة خارجية

1- محمد السيد سليم، " **تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية**"، دار الجيل، بيروت، 2001 .

2- أشواق عباس، "**السياسة الخارجية** "، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1291، ليوم:19- 08- 2005.

3- James, N, Rosenau, And all , "World politics, an introdaction" .New-York, the free press,1976.p 16.

لا تتضمن مجموعة من الأهداف أو التطلع لوظيفة محددة في إطار السياسة العامة للوحدة الدولية[1] .

ونجد الدكتور "ناصيف يوسف حتي" يعرفها على **"أنّها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية**"[2]، فالسياسة الخارجية للدول إذن توجه نحو الخارج مهما كانت الوحدة الموجهة نحوها دولة أو منظمة دولية أو غيرها: بمعنى أن السياسة الخارجية هي نتاج تفاعل وحدات دولية مختلفة في بيئتها الخارجية.

كما تعرف السياسة الخارجية في شقّها العملي على أنّها شكل للسلوك أو التّصرف Form of behavior أي بالخطوات العملية للرسميين في التعامل مع الأحداث والوقائع الدولية.

كذلك يعرف الأستاذ "تشارلز هرمان" السياسة الخارجية بأنها " **تلك السلوكيات الرسمية التي يتّبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية**". [3]

وتعرف السياسة الخارجية كذلك على أنها كل تجميع لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي. [4] فالسياسة الخارجية ترتبط بالسلوك الخارجي للدولة ، إذ يصدر القرار من داخل مؤسساتها ليوجه في إطاره الخارجي، سواء اتجاه دولة أو وحدات دولية أخرى كالمنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية) والشركات متعددة الجنسيات.

كذلك يمكن تعريف السياسة الخارجية، أنها مجموعة من السلوكيات والتوجهات التي تعتمدها دولة معينة اتجاه محيطها الخارجي بغية تحقيق أهدافها (قصيرة، متوسطة أو بعيدة المدى)، من خلال الوسائل المعتمدة

1- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 123.
2- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق ص 157.
3- محمد السيد سليم، مرجع سابق.
4- حسين بوقارة، "**محاضرات السياسة الخارجية المقارنة**"، (قدمت لطلبة العلوم السياسية قسم الماجستير)، جامعة قسنطينة 2005/2004.

(دبلوماسية، اقتصادية، عسكرية، دعائية ...)،[1] وذلك حسب طبيعة الهدف انطلاقا من الوسائل والإمكانيات والموارد المتاحة لها، لتوجهها لمحيطها الخارجي، وعلى ضوء التعاريف التي أوردنا يمكن القول أن إيجاد تعريف للسياسة الخارجية ليكون أكثر شمولا، لابد أن يأخذ بعدا تركيبيا بحيث يجمع بين محددات السياسة الخارجية وأهدافها وتوجهاتها وأدوارها وكذا الوسائل التي تنفذها، أي بين الاتجاهات والالتزامات الدولية وقدرات وحوافز الفعل، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف السياسة الخارجية إجرائيا على أنها : "**كل تجميع لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك فعل خارجي**".[2]

– طبيعة السياسة الخارجية:

يحدد لنا الأستاذ "بلومفيلد" نموذجا يبين فيه الطبيعة التركيبية للسياسة الخارجية، يقوم على تصور أن عملية صنع السياسة الخارجية في نسق – System– يتألف من ثلاث أبعاد:[3] بعد أول هو المدخلات، بعد ثاني هو القرارات، وبعد ثالث هو المخرجات. ومن خلال هذه الأبعاد نصل إلى برنامج عمل يحقق أهداف الدولة خارجيا، ويقيم أداءها من خلال مقارنتها بمدى قدرتها على تحقيق الأهداف المحددة مسبقا لها — ما يعبر عنه بفعالية سياستها الخارجية – وبأقل قدر ممكن من الموارد —الكفاءة – وذلك للوصول للعقلانية في اتخاذ القرار

وهناك معايير أخرى لتقييم أداء برنامج السياسة الخارجية، وهي:

- الوضوح : وضوح التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة في خضم الأحداث الدولية المعقدة.
- الاتساق : أي انسجام وتكامل كل أبعاد برنامج السياسة الخارجية (التوجهات، الأهداف، والأدوار).
- الاستمرارية: أي وجود منظور استراتيجي بعيد المدى للسياسة الخارجية، على مستوى الصياغة والتنفيذ.

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم:

1- عبد الناصر جندلي "**الإطار المفهوماتي والنظري للسياسة الخارجية**"، محاضرات مقدمة لطلبة العلوم السياسية قسم الماجستير، جامعة باتنة، 2006.
2- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق ص 158.
3- محمد، السيد سليم، مرجع سبق ذكره. ص 466.

تتداخل السياسة الخارجية مع جملة من المفاهيم المتقاربة معها من حيث الدلالة وفي مستويات مختلفة مما يؤكد الطبيعة المعقدة للظاهرة، ومن أهم المفاهيم ما يلي:

– الدبلوماسية:

لقد أورد بعض فقهاء القانون الدولي العام والسياسة تعريفات عديدة ومتنوعة للدبلوماسية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الان، ما جعل من الصعب حصرها أو جمعها في تعريف واحد، ولكن مهما تعددت واختلفت مضامينها فإنها تدور كلها حول مقولة "**علم وفن**":

عرفت الأكاديمية الفرنسية التي أنشأتها حكومة الثورة في سنتها الأولى الدبلوماسية بأنها: "**فن وأسلوب التفاوض في المسائل الكبرى**". كما جاء في الموسوعة البريطانية أنها: "**فن تسيير المفاوضات الدولية**".[1]

تعريف "**أرنست ساتو** satow": "**إن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة**".[2]

_تعريف "**شارل كالفو** c.calvo": "**علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول كما تنشأ عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقات ومعرفة القواعد والتقاليد التي تنشأ , وهي ضرورية لقيادة الشؤون العامة ومتابعة المفاوضات، وبتعبير أصح الدبلوماسية علم العلاقات أو ببساطة هي فن المفاوضة.**[3]

تعريف "**مونتيسكيو**Montiscio" حيث يرى أن الدبلوماسية هي: " **قانون البشر مبني طبيعيا على مبدأ أن مختلف الأمم يجب أن تحقق الخير الأعظم وقت السلم**".[4]

1- علي حسين الشامي، "**الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**"، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع . ط 05، 2011)، ص 34 .

2– محمد ثامر كامل، "**الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية إدارة المفاوضات**"، (الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط01، 2000)، ص 19.

3- حنان أخميس، "**تاريخ الدبلوماسية**"، مركز الدراسات الخليجية دراسات دولية، ص 01.

4- علي حسين الشامي, "مرجع سابق".

- الأمن القومي:

يعتبر الأمن القومي قضية مجتمعية، يشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة، وهو بهذا المعنى يعني أمن الدولة ومن فيها ويغطي كل مظاهر الحياة وقد اتسع كثيرا ليشمل ضمان تحقيق وحماية جميع أهداف السياسة الخارجية للدولة.

ويرتبط مفهوم الأمن بسعي صانع القرار والمؤسسات المتخصصة بما فيها الدبلوماسية نحو حماية القيم والمصالح الأساسية التي تهدف الدولة إلى انجازها وتحقيقها، وذلك أن غياب التهديد في وقت لا يعني غيابه في كل الأوقات، ومن هنا يتضح الجانب المستقبلي للأمن.[1]

- العلاقات الدولية:

تعرّف العلاقات الدولية بمفهومها الواسع بأنها: "**علاقات سياسية واقتصادية، اجتماعية وثقافية ، إيديولوجية وعسكرية على مستوى الدول ومجموعات الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية والشعوب التي تناضل من أجل الحرية**".[2]

- السياسة الداخلية:

تتراوح العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية بين من يرى أن السياسة الخارجية لدولة معينة كيفما كانت طبيعتها هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية وبين الرأي التقليدي القائل بالفصل التام بين السياستين إلى درجة اعتبار أن "**السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية**".[3]

1- ثامر كامل (مرجع سابق).

2- علاء أبو عامر، "**العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم, الدبلوماسية والاستراتيجية**"، (فلسطين: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط01)، عام2004.

3 –Henry A. Kissinger," **Domestic Politics and Foreign Policy**", in: James N. Rosenau," **International Politics and Foreign Policy**". The Free Press, New York, 1969, p 261.

يتضح لنا بأن تفسير وفهم العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية يتطلب تحديد الحدود المنهجية للسياسة الخارجية وتمييزها عن السياسة الداخلية وهذا يستدعي منا الاشارة إلى محددات هذه العلاقة التي تتمثل في مؤشرات من مستويين، حيث أن هناك مؤشرات تدل على ترابط وتداخل السياستين، الداخلية والخارجية، وفي نفس الوقت هناك مؤشرات تدل على انفصال السياستين، لكن ما يمكن توضيحه في هذا الصدد هو أن علاقات التداخل لا تدل على انفصال السياستين، لكن ما يمكن توضيحه في هذا الصدد هو ان علاقة التداخل لا تدل على تماثل السياستين او تطابقهما، كما أن مؤشرات الانفصال بين السياستين أو تطابقهما، كما أن مؤشرات الانفصال بين السياستين لا تدل على الفصل التام بينهما.

إذن هناك نوع من الترابط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية يفسر ويفهم في اطار الانتماء للدولة كمصدر للسياستين على أن الفصل بينهما ذو بعد تحليلي في الأساس، يهدف إلى وضع الحدود المنهجية لمفهوم السياسة الخارجية.[1]

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية:

إن كل دولة تلجأ إلى تبنّي أهداف معينة في تعاملها مع النظام الدولي وتسخر جميع الإمكانات والوسائل لتحقيقها وتتلخص الأهداف التي يمكن للدولة تحقيقها في ما يلي:

1-حماية السيادة الإقليمية.

2-تنمية مقدرة الدولة من القوة.

3-زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة.

4-التوسع.

5-الدفاع عن إيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج.

1- محمد سليم السيد (مرجع سابق)، ص 28.

6- دعم التراث الثقافي والمحافظة عليه ونشر اللّغة.

7- السلام كهدف للسياسة الخارجية.[1]

- **تصنيف أهداف السياسة الخارجية**: يمكن تصنيفها إلى ثلاثة فئات عامة هي:

1- فئة الأهداف المحورية: وهي التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون سبب وجود الدولة أحيانا، كالسيادة الوطنية مثلا : وهي أهداف ذات أهمية قصوى وتوظف كافة الإمكانيات والوسائل للحفاظ عليه.

وترتبط أساسا بأمن الدولة من حيث المحافظة على كيانها وسيادتها. فكل دولة ذات سيادة مهما كان حجمها كبيرة أو صغيرة متقدمة أو متخلفة تملك هذا النوع من الأهداف في سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي، (السياسة الخارجية سياسة هادفة).

2- فئة الأهداف المتوسطة : تفرض إحداث تغير في المحيط الخارجي للدولة، والالتزام بهذه الأهداف ولو أنها لا توازي أهمية الأهداف المحورية، ومن بين هذه الأهداف مثلا: بناء نفوذ سياسي في العلاقات الخارجية أو لعب دور ريادي في النظام الدولي.

وتتمثل كذلك في تلك الأهداف المتعلقة بتحقيق نوع من المصالح الاقتصادية والسياسية من حيث خدمتها لمصالحها العامة وبنائها لنفوذها السياسي في علاقاتها الخارجية وقد تكون هذه الأهداف متغيرة أو تكتيكية وترتبط بقضايا معينة وينتهي دورها بانتهاء موضعها، (أهداف متغيرة تنتهي ببلوغ الوحدات إلى مصالحها).[2]

3- فئة الأهداف البعيدة : الدولة هنا لا تعبئ إمكاناتها لتوظيفها في خدمة هذه الأهداف كما تفعل بالنسبة

1- إسماعيل مقلد صبري، "**العلاقات السياسة الدولية: الدراسة في الأصول والنظريات**"، (الكويت: مطابع مقوري)، 1979، ص142.

2- ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص175.

للأهداف الأولى، فهي مجرد تصور لبنية النظام الدولي ،كما فعلت مثلا الجزائر في السبعينات حيث دعت لقيام نظام اقتصادي دولي جديد.

وتوصف كذلك بفئة الأهداف الاستراتيجية، لأنها تتطلب من الدولة وضع سياسة معينة من أجل تحقيق هدف طويل المدى على الصعيد الدولي سواء كان هذا الهدف في شكل تحقيق تكامل بين دولتين أو مجموعة من الدول الأخرى في نفس الإقليم الجغرافي، أو لتكريس الهيمنة العالمية كما هو الحال بالنسبة للصراع الدولي بين و.م.أ والاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة.

– المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية:

هناك صعوبة في الفصل بين أهداف السياسة الخارجية وبين المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية، نظرا للتداخل بين المصطلحين، فهناك من الباحثين من يرى أن أهداف السياسة الخارجية هي المصلحة الوطنية، أو أن وظيفة السياسة الخارجية هي تحويل المصلحة الوطنية الى أهداف محددة تعمل الدولة على تحقيقها، ممكن أن الاختلاف هو منهجي، بمعنى أن مقتضيات البحث العلمي حتمت التفريق بينهما.

هناك من المصالح الوطنية التي هي حيوية لكل دولة كالمحافظة على البقاء القومي، وهذه المصلحة تقتضي جملة من الأهداف، كالتسلح وإقامة تحالفات وتقوية الجبهة الداخلية كإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية.

لذلك اختلفت أراء العلماء والباحثين حول تحديد مفهوم المصلحة الوطنية، فيرى ملحم قربان:" أنها تلك الاعتبارات التي تحدد تصرف القوة في تكيف التصرف السياسي وتقريره" ويعطي ثلاثة أوصاف لهذا المفهوم هي:

– مصلحة غامضة.

– مصلحة لاعقلانية.

– مصلحة أدبية.[1]

1– عامر مصباح ،" **تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية**"، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر 2007، ص92.

بالنسبة ل" هانس مورغانتو" فإنه يرى: " المصلحة الوطنية هي القوة بمعنى أنها ترتبط بقضية البقاء القومي ومن ثمّ فإنها جوهر السياسة الخارجية".

ويرى" ليونارد لاري ": "أن المصلحة الوطنية هي قاعدة السياسة الخارجية، كما أن المصلحة الوطنية لا تشمل الأهداف السياسية بغض النظر عن القيم". [1]

الحقيقة الوحيدة لإدراك المصلحة الوطنية، أنها تعبر عن رغبات صناع القرار الذين يصطلح عليه في المنظور البنائي "**الوكلاء The Agent**" أو ما يمثلون شعوبهم وتعبر عن دوافعهم وخصائصهم الشخصية. [2]

أما عن أنواع المصلحة الوطنية، فقد قسمها "**جون سبانير**" الى مصالح أساسية، وهامة وصّنفها كما يلي:

1- **المصالح الضرورية**: يتعلق هذا النوع من المصالح بأصل الدولة و وجودها فيشمل المحافظة على الاستقلال والدفاع عن إقليم الدولة، واستقرار الأمن الداخلي وتوفير الحد الأدنى من الغذاء.

2- **المصالح الهامة** : يتعلق بتلك المصالح التي يستقيم أمر الدولة عليها، ولا تعرف الاستقرار السياسي إلا بها كالتطور الاقتصادي والبحث عن الأسواق، وتوسيع الاستثمارات الخارجية، والتحالفات السياسية والعسكرية ونشر الإيديولوجيا والثقافة.

3- **المصالح الكمالية**: هي المصالح التي لها علاقة بالرفاهية الاقتصادية فهي تكمل رفاه المجتمع وتوفر مصادر متنوعة للعيش، وترفع الدولة إلى مصاف الدول المتطورة والغنية.

كما هناك على العموم أنواع أخرى للمصلحة الوطنية، كالمصالح الثابتة وهي التي لا يدخل عليها تغيير لمدة طويلة من الزمن، وحتى إن تغيرت تتغير ببطيء شديد جدا. [3]

1- عامر مصباح، مرجع سابق، ص47.

2- Dario Battistella , "**Theorie Des Relations Internationales**", Paris: Sciences Po les Press, 2006, P 326.

3- لويد جنسن، "**تفسير السياسة الخارجة**"، (ترجمة: أحمد مفتي ومحمد السيد سليم)، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات/ جامعة الملك سعود،1989) ص279.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية:

رغم الاختلاف بين المفكرين في تحديد طبيعة المتغيرات أو المحددات التي تحرك صناعة القرار في السياسة الخارجية وتتحكم في طبيعتها وتوجيهها، إلّا أن هناك إجماع حول أهمية متغيرات الثالوث البيئي كمحددات رئيسية في السياسة الخارجية لأي دولة. وعلى اعتبار أن النموذج الذي جاء به "جيمس روزنو" قد أعطى نوعا من التفصيل في محاولة تصنيف الدول إلى دول كبرى وأخرى صغرى من جهة وإلى دول منفتحة وأخرى منغلقة من حيث شكل وطبيعة النظام السياسي، فقد أعطى المعايير التي ترسم طبيعة السياسة الخارجية وصناعة القرار فيها في كل شكل من الأشكال. وتتمثل هده المحددات أساسا في المحددات الداخلية والسيكولوجية وكذا المحددات الخارجية.[1]

المطلب الأول: المحددات الداخلية:

وتكمن عموما في الموقع الجغرافي الذي تحتله الدولة ضمن الخارطة الطبيعية، وجوارها الذي تدخل فيه دول مختلفة، قد تتشابه معها في نظامها السياسي وأوضاعها الداخلية وقد تختلف عنها في ذلك، كما تؤثر الإمكانات والمؤهلات التي تمتلكها الدولة (الموارد المتاحة لها) في صنع سياستها الخارجية، فحيازتها على ثروات استراتيجية يجعلها في موقع التأثير والتأثر بالنسبة لمختلف التفاعلات الدولية التي تحصل على مستوى النظام الدولي، كما أن السياسة الداخلية للدولة وكل ما يتعلق بالنظام السياسي و وحداته الجزئية وأنماط التفاعل بين هذه الوحدات فيما يصفه "ريتشارد سنايدر" بالمتغيرات التقليدية للبيئة (النظام السياسي، الرأي العام، الأحزاب والجماعات الضاغطة)، تلعب دورا مهما في التأثير على سياسة الدولة الخارجية. وبالإضافة إلى الجهاز التنفيذي في صياغة السياسة الخارجية هناك تأثيرات متفاوتة لبعض الجهات الداخلية تأخذ موقعها بطريقة أو بأخرى في التأثير على[2]

1- محمد، السيد سليم، مرجع سبق ذكره. ص 170.
2- ناصيف ،يوسف حتي، مرجع سبق ذكره. ص ص 195-196.

سلوكيات السياسة الخارجية للدول نذكر منها:

– دور المؤسسة الاقتصادية: ازدادت أهمية ودور المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية في توجيه وتحريك السياسة الخارجية للدول، إذ أصبحت الوزارات المختصة بالتجارة والمالية تشرف بشكل ريادي أو قيادي على مجمل الاتفاقيات التجارية الخارجية خصوصا حاليا في ظل نظام اقتصاد السوق والحرية التجارية والخوصصة. لذا فإن دور هذه الوزارات لا يقل أهمية عن تأثير ودور وزارة الخارجية، كما هو حاصل في إيران من خلال تأثير طبقة التجار(البازار) على السياسة العامة للدولة وحتى على سياستها الخارجية، من خلال الضغط على الرئيس للولوج في نظام اقتصاد السوق وزيادة جلب الاستثمارات الخارجية في البلاد

– دور المؤسسات غير الرسمية: لعل درجة التعقيد والتشابك التي تشهدها العلاقات الدولية، ساعدت في إعطاء بعض الفواعل غير الرسمية أدوارا جديدة خاصة مجال التأثير في السياسة الخارجية، ونجد من بين تلك الفواعل الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، فالأحزاب السياسية يتفاوت تأثيرها في السياسة الخارجية بحسب مكانتها الهيكلية في النظام السياسي، وكذا حجم الأغلبية البرلمانية التي تحوزها، أهمها الجماعات الضاغطة (أو ما يطلق عليها جماعات المصالح)، فهي تمارس الضغط على الجهات الحكومية المسؤولة كوسيلة لإجبارها على اتخاذ قرارات وإتباع سلوكيات تخدم مصالحها الخاصة، لا سيما على المستوى الخارجي في عالم يسوده نشاط اللوبيات والجماعات ذات النشاطات العبر وطنية.

- دور المؤسسة العسكرية: وهي من بين الجماعات التي تلعب دورا مهما في عملية صنع السياسة الخارجية وخاصة عندما تتعلق هذه الأخيرة بمجالات الأمن والدفاع الوطنيين، اذ يتحدد دور هذه المؤسسة بحسب طبيعة نظام الحكم السائد في الدولة. إذ أنه في حالات التوتر والحروب فإن الأولوية تكون دائما للسلطة العسكرية كما نجد كذلك من بين العوامل الداخلية التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية[1]، وذلك نظرا لطبيعة

1- عبد الرحمان يوسف، "**السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**"، (المكتب الجامعي الحديث)، الاسكندرية،199، ص ص58/57.

الظروف التي تكون فيها الدولة، غير أنه في أغلب الأحيان وفي معظم الدول تقريبا أصبحت المؤسسة العسكرية لها أدوار خارج إطار الحروب، خاصة في الدول التي يكون فيها رئيس الجمهورية هو بنفسه على رأس المؤسسة العسكرية.

–دور المشكلات الاجتماعية: المقصود بالمشكلات الاجتماعية تلك المشكلات اللصيقة بالبنيان الاجتماعي والاقتصادي للدولة، والتي تتسم بالديمومة على مدى فترة زمنية طويلة، سواء كانت اجتماعية (كحدوث احتجاجات شعبية على سياسة معينة رفضها الرأي العام داخل دولة ما)[1]، أو اقتصادية (كالتضخم والبطالة) وقد أجمع الكثير من الباحثين على أهميتها وتأثيرها البالغ في السياسة الخارجية، كون المشاكل الداخلية تعكس في الوجه الخارجي للدولة، وبالتالي فالنشاط الخارجي للدولة يتأثر من خلال حجم الضغوطات التي تفرضها التوترات والأزمات الداخلية، لذا فتحريك وتفعيل السياسة الخارجية قد يؤدي إلى التقليل من الضغوطات الداخلية. (إلاّ أنه هناك من ينفي كون خلق أزمة خارجية قد يخفف من الأزمة الداخلية، خاصة إذا فشلت الدولة في تحقيق أهدافها من الأزمة الخارجية أو أن بعض الجهات الداخلية لا ترى في هذه الأزمة ما تراه الدولة.

- دور مستوى التطور القومي: تتضمن الظاهرة القومية إحساسا عاما بالخصائص المشتركة التي تجمع أفراد الأمة بعضهم ببعض، بحيث يكون هذا الإحساس دائما دافعا لتوجيه ولائهم النهائي نحو تلك الأمة. ويظهر من خلال أن الدولة التي لا تزال في المراحل الأولى للتطور والتي لم تتبلور بعد هويتها القومية الموحدة، تتجه سلوكياتها غالبا إلى التطرف والتشدد والسعي نحو تحقيق ذاتها المتميزة في مواجهة دولة أخرى، مما يؤدي إلى زيادة طابع الصراع للسياسة الخارجية.[2]

– المحددات السيكولوجية: أكّد "جيمس روزنو" على أهمية العامل الشخصي في صنع السياسة الخارجية وذلك خصوصا في الدول النامية، وذلك نظرا لتركيبة السلطة

1- محمد السيد سليم، مرجع سابق. ص 178.

2- محمد، السيد سليم، مرجع سبق ذكره. ص 184.

وشخصتنها وكذا غياب دور المؤسسات أو تغييبها مقارنة بالدول المتقدمة، خاصة منها ذات الأنظمة المفتوحة (تعدد مؤسسات صنع السياسة الخارجية على مستواها)، فالعوامل المتعلقة بصانع القرار تشمل شخصيته وخبرته ومستواه الفكري، وفي هذا المجال يمكن القول أن الدراسات السيكولوجية أظهرت أهمية تربية الفرد وتكوينه وتأثره ببعض الأحداث التي قد تكون طبعت حياته في تحديد إدراكه للأمور والوقائع.[1]

وقد ظهر هناك نقاش كبير حول أهمية دراسة الدور الذي يقوم به القادة والزعماء، ومدى قدرتهم على التأثير في الأحداث من حولهم. ولعلّ تساؤل "سيدني هوك": هل يصنع الزعماء الأحداث أم أن الأحداث هي التي تصنعهم؟ يلخص لب هذا الجدل.

فإذا كان البعض من المهتمين بدراسة السياسة الخارجية وعلى رأسهم "ريتشارد سنايدر" يرون أن زعماء الدول يلعبون الدور المحوري في السياسة الخارجية لبلدانهم،[2] ويذهب الأستاذ "كريستوفر هيل" بعيدا في هذا الشأن بحيث يعتبر أنّه حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القوية لرئيس الدولة ووجهات نظره أن تفسر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة، فإن البعض الآخر وعلى رأسهم "دافيد سينجر" يؤكد عكس ذلك ويقلّل من أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه القادة والزعماء في سياسات دولهم الخارجية، ويعتقد أن معنى السياسة الخارجية ينصرف إلى التعبير الواضح عن المصالح القومية، وبناءا عليه فإن الإطار الذي يتحرك فيه يكون قد تحدد إلى درجة كبيرة بطريقة لا تتيح لشخصيات الزعماء أن تؤثر في الموقف أو أن تتحكم في بلورته.[3]

إن دور العوامل الشخصية يتوقف كذلك على مدى توفر المعلومات ودرجة التضارب فيها، وفي مسألة قلة المعلومات وعدم دقتها و وضوحها يؤكد الأستاذ " بهجت قرني" بأن صعوبة التحليل والدراسة للسياسة الخارجية

1- ناصيف، يوسف حتي، مرجع سبق ذكره. ص 196.

2- نفس المرجع السابق . ص 182.

3- عديلة محمد الطاهر، " **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 2005، ص 85.

لدول العالم الثالث تكمن في هذه القضية بالذات أي ندرة المعلومات وعدم وضوحها ودقتها.[1]

وبذلك يعتبر مستوى الوطني أو مستوى الوحدة من أكثر مستويات التحليل أهمية في العلاقات الدولية. فالدولة وفقا لنظرية الواقعية هي الوحدة الرئيسية للتحليل في النظام الدولي لأنها ببساطة كانت ولا زالت الفاعل الأول والأخير في جميع أنواع التفاعلات الدولية. وهذا يعني تلقائيا أن الفواعل غير الدول أو فوق القومية أقل أهمية وقد لا تدخل في التحليل أحيانا.

ويشمل التحليل عند هذا المستوى العوامل أو بمعنى أكثر خصائص الدولة الداخلية ومن أهمها طبيعة نظام الحكم ونوع الحكومة، والقدرات أو الإمكانات المؤسساتية، ودرجة الاستقرار الداخلي ومدى التقدم الصناعي والاقتصادي.

كما يبحث هذا المستوى من التحليل في دور المؤسسات والقوى المختلفة في المجتمع لمعرفة مدى تأثيرها على سلوك الدولة الخارجية.

و التركيز هنا ليس فقط على جماعات المصالح أو البيروقراطية السياسية ولكنه قد يمتد أحيانا ليشمل عوامل أخرى مثل توزيع السلطات والعلاقة بين الدولة والمجتمع وقوة الدولة نفسها. و هنا تبرز الحاجة إلى تطوير نظريات تتناول بشكل متزامن التفاعلات بين العوامل الداخلية والعوامل الدولية.

ولهذا لا بد لصانع القرار أن يوفق بين الأولويات الوطنية الداخلية وبين الظروف الخارجية الدولية، واستخدام هذا المنهج مهم لتحديد الأثر الحقيقي لهيكل السياسة الداخلية على سلوك الدولة الخارجي.[2]

1- عديلة، محمد الطاهر، **مرجع سابق، ص 85**.

2 – peter A. Gourevitch, "**Squaring the Circle: The Domestic Sources of International Cooperation** " International Organization, Vol. 50, No. 2, Spring1996, p 350.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية:

وتشمل عموما العوامل الموجودة خارج نطاق الدولة، من أفعال و ردود أفعال الدول الأخرى. فالمحيط الخارجي للدولة يتألف أساسا من الجانب المادي والجغرافي ومن الدول والمجتمعات والثقافات، وتتغير هذه العوامل بشكل دائم يؤثر على إدراكات صناع القرار.[2]

يؤكد العديد من الباحثين والمختصين في العلاقات الدولية أن الدول تستجيب للحوافز الخارجية بنفس القدر الذي تخضع به للضغوطات الدولية المفروضة عليها. وهذا ما أكدته كل من الواقعية الجديدة واللبرالية الجديدة على أن سلوك الدول محدد أو موجه من طرف النظام الدولي، فالدول يجب أن تستجيب لمسارات الأحداث والتطورات في النظام الدولي لأجل تأمين وضمان بقائها، فعلى غرار ما يؤكده "كينيت وولتز" فإن النظام الدولي يعمل كمقيد لسلوك الدول وبالتالي فإن سلوك القادة في السياسة الخارجية يمكن تفسيره من خارج الدولة فقط لا ضمنها أو من داخلها.

كما تمارس طبيعة النظام الدولي من حيث (طبيعة التحالفات، توزيع القوة السائد، أنماط العلاقات ...) بما فيها الأوضاع في النظام الإقليمي، وكذلك الموقع الاستراتيجي وموقع الدولة العام في العلاقات الدولية تأثيرا على السلوك الخارجي للدولة، حيث أن المتغيرات السابقة تحدد شكل وطبيعة السياسة الخارجية للدولة.[3]

إضافة إلى ذلك فإن بنية النظام الدولي لها التأثير البالغ في توجيه السياسة الخارجية للدول، إذ يشكّل البنيان الدولي أحد المؤثرات البارزة الضاغطة على السياسة الخارجية للدول، وهو ما يدفع بعضها إلى تبني نمط معين من السياسة الخارجية، وبالنتيجة فإن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي

1- Bahgat Korani," **how foreing policy decisions are made in the third world**", westview press, London, P41.

2- عبد الرحمان يوسف بن حارب، مرجع سبق ذكره. ص 362 .

3- ناصيف، يوسف حتي ، مرجع سبق ذكره. ص 194.

عكس الدول الكبرى، كما أنّها أكثر قدرة وقابلية للتحرك داخل النسق الدولي. فالنظام الدولي قد يأخذ أحد الأشكال الثلاثة الرئيسية، الأحادية القطبية التي تتسم بتركيز الموارد وأنماط القوة والهيمنة بيد طرف واحد (دولة واحدة)، أو الثنائية القطبية والتي تتميز بتركز الموارد والمقدرات بين دولتين أو قطبين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في فترة الحرب الباردة)، والشكل الأخير هو النظام متعدد الأقطاب والذي يتسم بتوزيع الموارد بين مجموعة من الدول والأقطاب فهذه الأشكال تؤثر بشكل لافت في عملية صنع السياسة الخارجية للدول.

كما أن أشكال الأحلاف والكتل الدولية من العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية، فسياسات الحلف وتوجيهاته الرئيسية قد تشكل عوائق أمام محاولات الدول الأعضاء التفرد بالمواقف، خاصة المواقف المنشقة عن الحلف.[1]

كما تتأثّر أيضا السياسة الخارجية للدول بالتفاعلات الدولية والتي تتضمن بدورها سلوك الدول الأخرى، وهو ما يعبر عنه بالسلوكية الدولية في النظام الدولي. فالدولة تستقبل حوافز (سلوكيات) عديدة من الوحدات الدولية الفاعلة في النسق الدولي، هذه الحوافز قد تكون ذات طابع صراعي أو تعاوني، وهي تضطر الدولة للتصرف بشكل معين يتناسب مع مفهومها لطبيعة الحافز.[2]

كما نجد أن عنصر المعاملات الدولية من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، وتتضمن المبادلات الاقتصادية والاتصالية بين الوحدات الدولية، فهي تخلق سياسة خارجية تعاونية وبالتالي غياب السلوك الذي يهدد المصالح المشتركة مما يدفع لضرورة التكامل بين تلك الدول، كما أن المعاملات الدولية تؤدي إلى توفر المعلومات الصحيحة.

1- محمد، السيد سليم، مرجع سابق. ص 282.

2- بدر عبد العاطي، "**أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول**"، (مجلة السياسة الدولية) ، العدد 153، جويلية 2003، ص 8.

*- النسق : يعبر عن وجود وحدة أكبر من تجميع الوحدات الدولية. و هو يعني الانتظام الآلي الواقعي لتجمع معين من قوى دولية في زمن معين. لمزيد من المعلومات حول الموضوع أنظر: غضبان مبروك، المدخل للعلاقات الدولية، ص 51 و ما يليها.

يعتقد الأستاذ "لويد جيمس" أنه بدون إدراك المتغيرات الدولية عن طريق تحليل الأحداث والأنشطة التي تدخل فيها الدول بعضها مع بعض بشكل يومي تقريبا، كالتهديدات والوعود والاحتجاجات والعنف وغيرها، لا يمكن التوصل إلى معرفة أنماط التوجهات والتغيرات الرئيسية في السياسة الخارجية للدولة. ولإدراك المتغيرات الدولية التي تتحدد في البيئة الخارجية، يركِّز الباحثون على جملة من العناصر،[1] أهمها:

أولا– مستوى النظام الدولي:

يأتي هذا المستوى متحدثا عن الترتيب وموقع الفواعل أو الدول في النظام الدولي وكيفية أو طبيعة توزيع القوة داخل النظام الدولي وينقسم الى:

أ– الهيكل العميق: يتكون هذا الهيكل من عنصرين:

1/ العنصر الناظمي:

ويأتي معبرا عن ما اذا كان النظام الدولي فوضوي أم نظامي وبناء علي ذلك فان النظام الدولي الان فوضوي حيث أنه لا يوجد سلطة أو حكومة عالمية تملك القدرة علي المحافظة على الأمن والاستقرار الدوليين، وللسهر على تطبيق القوانين والاتفاقيات الدولية. وان كان هناك مجلس الأمن ولكن تتواجد الفوضى من الناحية النظرية والواقعية وعادة ما يتم ارجاع ذلك _ فوضوي النظام _ الى عملية السيادة للدول ولكن هذا لا يعني أنه بوجود الفوضى لا يوجد نظام فمفهوم الفوضوية على أرض الواقع يأخذ أشكالا يمكن للدول في إطارها أن تتعاون وان تحل العديد من النزاعات فيما بينها. فهناك قوانين ومعاهدات دولية تنظم إلى حد ما العلاقات بين الدول في المجالات المختلفة السياسة والاقتصادية والأمنية على الرغم من عدم فاعليتها أحيانا، وعدم الالتزام بها أو تطبيقها من قبل بعض الدول خاصة الكبرى

1– لويد جنسن، مرجع سابق، ص279. "

أحيانا أخرى.

2- العنصر الوظيفي:

يأتي هذا العنصر معبرا عن الأداء الوظيفي للوحدات داخل النظام الدولي مستخدما افتراض أساسي وهو أن الدول ذات السيادة متشابهة في أدائها وعملها الوظيفي وتتباين تصرفات ووظائف الدول في حالة ما تكون غير متساوية في السيادة.

ب- الهيكل التوزيعي:

يعتبر هذا الهيكل المستوى الثاني من مستويات هيكل النظام الدولي، ويشير إلى طبيعة توزيع القوة عبر النظام، أي ينظر الي النظام سواء ان كان أحاديا (في حالة وجود أو سيطرة دولة عالمية واحدة على النظام الدولي) أو ثنائي (في حالة وجود قوتين عظمتين)، أو متعدد الأقطاب (في حالة وجود أكثر من دولتين عظميتين)، وهذا الهيكل يعد الأكثر قابلية للتغير من هياكل النظام الدولي ويؤثر هذا التغيير علي النظام الدولي وعلي الوحدات أيضا ومثال علي ذلك ما حدث في الحرب الباردة من تحول النظام من ثنائي _ أثناءها _ الي احادي بعدها، وقد أثر هذا التحول علي مكانة وترتيب العديد من القوى فهناك دول صاعدة كالاتحاد الأوروبي والصين واليابان.

ج- الهيكل المؤسساتي:

بداية الامر ينظر العديد من المحليين الي ذلك الهيكل علي انه غير فاعل في النظم الدولية الا انه يتوجب علينا ذكره خاصة وانه كان محور اهتمام الليبرالين الجدد ويعتبرونه عامل هام من عوامل التفاعلات بين الدول بعضها البعض، ويتناول هذا الهيكل التفاعلات الثنائية أو الجماعية بين الدول ضمن المؤسسات والأطر التي تشترك بها ومثال علي ذلك حلف شمال الأطلسي.[1]

1- أحمد يوسف أحمد ومحمد زبارة، "**مقدمة في العلاقات الدولية**"، (القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية)، 1989 ط 1.

ثانيا- بنية النظام الإقليمي أو النظام المحيط مباشرة بالدولة المعنية، حيث يفترض دراسة العناصر السابقة الذكر مع النظام الدولي.

ثالثا- بالإضافة إلى النظام الدولي والنظام الإقليمي، يتضمن هذا النطاق الموقِع الجيواستراتيجي للدولة في إطار استراتيجيات القوى الدولية الكبرى والإقليمية، حيث يمكن أن يعرضها هذا الموقع للتجاذب من قبل القوى الرئيسية في النظامين الدولي والإقليمي.

وفي تقييمه لهذه العناصر، يرى الأستاذ "كينيث والتز Walts Kenneth " أن نمط توزيع القوة في النسق الدولي هو أهم محددات البيئة الخارجية تأثيرا في السياسات الخارجية للدول، "فالدول تتأثّر في سعيها لتحقيق القوة بالمحاولات التي تقوم بها الدول الأخرى لتغيير ميزان القوى، وفي غمار تلك، أو تصطدم مع هذه الدول فتنشأ الأزمات العملية تحقّق قدرا معينا من السلام والاستقرار والحروب".[1]

ويفرق الأستاذ "هارولد سبروت Sprout Harold "، بين شكلين محددين للبيئة الخارجية وهما:

أ- البيئة السيكولوجية: وهي تتحدد في نطاق الاتجاهات والتصورات الخاصة بصانع القرار للسياسة الخارجية. وهنا يؤثر نظام المعتقدات الوطنية بشكل كبير في رسم وتحديد معالم هذه البيئة، خاصة في تحديده لِما ينظر إليه على أنه "ذا معنى وأهمية" في النظام الدولي.

ب- البيئة الحركية: وهي البيئة الفعلية التي تُنفَّذ فيها هذه القرارات، إنّما ما يراه مراقب خارجي بعيدا عن صانع القرار.

إذن، عملية وضع السياسة الخارجية تتم تجاه البيئة السيكولوجية التي يحددها إدراك صانع القرار، وبالتالي بقدر ما تكبر المسافة بين البيئة السيكولوجية والبيئة العملية بقدر ما تتضاءل حظوظ الوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة.[2]

1- لويد جنسن، مرجع سابق، ص302.

2- إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسة الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**"، (الكويت: دار السلاسل)، الطبعة الرابعة، 1985، ص137.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية:

حاولت نظريات السياسة الخارجية باستمرار شرح وتفسير التغييرات في مسار سلوك دولة تجاه دولة أخرى محاولة تقديم أطر نظرية متكاملة ومقبولة لفهم سلوك الدول، لكن المنظّرين في هذا الصدد لم يتفقوا على طرح موحد لتحديد المتغيرات المحددة والمفسرة لسلوك الدول. فمعظم المحاولات النظرية تأتي في إطار خلق سياق عمل على الفرضيات يكون ملائما لتفسير طبيعة وحدود عمل السياسة الخارجية، كما أن محاولة تفعيل الحوارات حول السياسة الخارجية وتكييفها نظريا ومنطق معطيات الواقع الدولي إنما يكون في إطار البحث عن تأويل ناتج التأثير والتأثر بين العوامل الداخلية والخارجية المندمجة للسلوك الخارجي للدول.[1]

المطلب الأول: النظرية الواقعية في تفسير السياسة الخارجية:

تنطلق النظرية الواقعية في تفسير السياسة الخارجية من تفضيلها التعامل مع سلوكيات الفواعل والوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية ونمط التفاعل وشكل العلاقات فيما بينها، وهي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ والتشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول وهذا ما يؤكده **"هنري كيسنجر" الذي قال:" تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية".**

ومن أجل تكييف مبادئ الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية ظهرت الواقعية الجديدة وهي اتجاه داخل الواقعية طوره " **كينيث والتز** "وأطلق عليه اسم الواقعية البنيوية، أثار فيه العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية التي عنيت بها وعليه فإن " **والتز** " يتبنى رؤية تنطلق من منظور منظومي، فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض على نفسها وعلى وحداتها، حيث يقول "**والتز**": **بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة**".[2]

1- ابراهيم بوكحيل "**تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة**" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، في شعبة العلوم السياسية، (جامعة باتنة 2009)، ص07.

2- مبروك غضبان: "**المدخل للعلاقات الدولية**"، (شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، باتنة الجزائر)، ص327.

حاولت الواقعية على اختلاف مسمياتها (تقليدية، جديدة/بنيوية، نيو كلاسيكية)، تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث في العلاقات الدولية، ونقطة الاشتراك بينهم هي القول بتأثير معطيات البيئة الدولية على سلوكيات الفواعل الخارجية، غير أن ما يمكن ملاحظته في ما يتعلق بمواقفهم حول طبيعة الفصل ما بين السياسة الداخلية والخارجية هو اختلاف حدة هذا الفصل، بحيث نجده صلبا مطلقا عند أنصار الواقعية التقليدية وكذلك الجديدة البنيوية مع " Kenneth Waltz"، في حين يذهب أنصار الواقعية " النيوكلاسيكية "إلى تخفيف حدة هذا الفصل، والقول بتأثير المحددات الداخلية للدولة وأهميتها في فهم السلوك الخارجي إلى جانب المحددات الخارجية.

- **الواقعية الكلاسيكية:**

اعتمدت الواقعية الكلاسيكية على مفاهيم خاصة لفهم وتفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية، وتعتبر مفهوم القوة، المصلحة الوطنية تعظيم المكاسب، المساعدة الذاتية، العقلانية، الفوضى الدولية...من المفاهيم المفتاحية التي اعتمدتها هذه المقاربة لتفسير السلوك الخارجي للدول، فمنهاج التحليل الذي اعتمده "**مورغنتو** Morgenthau" ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها– باستمرار– عملية ترشيدية (**عقلانية** Rational، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائما لتعظيم القوة والمصلحة الوطنية.[1]

وحينما يتم الاعتماد على مفهوم " **المصلحة القومية** " القائل بأن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، فإن السياسة القومية تكون هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، مما يضمن عدد من المزايا:

1- جهاد عودة، "**النظام الدولي....نظريات وإشكاليات**"، (دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، ط1 ،2005)، ص44.

أولا: يجرد اعتمادنا على مفهوم "**المصلحة القومية**" أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة، أو غير المفتعلة.

ثانيا: إن مفهوم "**المصلحة القومية**" يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة.[1]

فالتحليل الواقعي للظاهرة الدولية لا يعتمد مستوى التحليل الداخلي بما فيه العوامل المجتمعية والعوامل الثقافية السائدة داخل المجتمع، فهي تحاول إعطاءنا تفسير لسلوك الدولة داخل النسق أو المسار الدولي والسياسة الدولية ليس اعتماد سلوكياتها كوحدة منفردة.[2]

فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل والوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية ونمط التفاعل وشكل العلاقات فيها، وهي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ والتشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة أو حتى المتشابهة من حيث مكانتها في النظام الدولي رغم الاختلاف الكبير والتباين في المكونات الداخلية لهذه الدول، وهذا ما لا يترك مجال أمام التفسيرات الجزئية أو الداخلية.

ويؤكد هذا الفصل التام بين البيئة الداخلية والخارجية وهذاما ذهب إليه "**كسنجر** H.Kissinger حينما قال:" **تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية**".[3]

الواقعية البنيوية :

في السبعينيات انتقدت أطروحات الواقعية التقليدية، بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة

1- جهاد عودة "**المرجع السابق**" ص ص 32/31.

2- جون بيليس وستيف سميث، "**عولمة السياسة العالمية**"، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث: الإمارات العربية المتحدة، ط01، 2004)، ص 245.

3 -James N.Rosenau," **International politics and foreign policy**", (the free press, New-York, 1969), p 261.

العنصر الأساسي في تقديرها في السياسة الدولية، وأخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه "**نظام**" له بنيته أو كيانه المميز، وبالغت في تفسيرها للمصلحة، ومفهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية.[1]

و بغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية ظهرت الواقعية الجديدة وهي اتجاه داخل الواقعية طوره "K.Waltz" وأطلق عليه أسم الواقعية البنيوية، أثار فيه العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها.[2]

لم تختلف الواقعية في شكلها الجديد عن الواقعية التقليدية في خصوص اعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية كمحدد رئيسي للسلوك الخارجي للدول، وذلك انطلاقا من الأساس الذي يؤكد ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي، ومن هذا المنطلق فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها.

إذاً، والتز يدافع عن منظور منظومي systémique، بعبارة أخرى، عن رؤية تنطلق من منظومة ما، أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وتصرفاتها عن طريق مظاهرها الضاغطة والصائغة. إذاً فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسها على وحداتها[3]، يقول والتز بأن: "**بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة**" [4].

ويتطلع "K.Waltz" إلى بناء نظريته على افتراض أن الواقعيين التقليديين حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين، أو كلاهما، وهما الفرد، والمجتمع أو الدولة، والصواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظام و وحداته.

1- جهاد عودة، "**مرجع سابق**"، ص ص 43- 44.

2- جهاد عودة، " **مرجع سابق**"، ص 44.

3- كزافييه غيّوم، "**العلاقات الدولية**" ،(مجلة الفكر السياسي، ترجمة: قاسم المقداد تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، العدد 11-12 مزدوج)، دمشق، سنة 2003.

4- مبروك غضبان، (**مرجع** سابق)، ص 327.

ويرى "K.Waltz" أن تاريخ العلاقات، من الحروب الدينية إلى الحرب الباردة، يكشف أن ثمة أنماط وتكرار وانتظام في هذه التفاعلات. ويشير إلى ظاهرة علاقة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في نظام توازن القوى، كما عرفته الحرب الباردة، فعلى الرغم من اختلاف البنية السياسية للدولتين، وعدم تطابق الإيديولوجيتين سلكت القوتان وفقا لأنماط متشابهة في البحث عن نفوذ وتأثير وبسط هيمنة وتحقيق المكاسب.

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية في تفسير السياسة الخارجية:

دعت هذه المدرسة وكما يوحي لنا اسمها الى تطبيق السياسة الخارجية وفق أهداف مثالية واسعة النطاق والتي من شانها أن تنفع أكبر عدد من الشعوب والدول، وترتبط هذه المدرسة عادة بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية والليبرالية، وتعود هذه المدرسة الى التفكير الذي أتى به (**ويدرو ويلسون**).

يميل الليبراليون إلى تصور النظام العالمي على أساس الربح للجميع وكأنه لعبة يلعبها الجميع ويربح فيها الجميع وخاصة وسائل الاقتصادية (**و هذا ما يسمى بالليبرالية الجديدة**) أو عبر المنظمات العالمية والتعاون (**وفق مفهوم الليبرالية الكلاسيكية**).

تنطلق النظرية الليبرالية في تفسيرها للسياسة الخارجية من تفسيرات داخلية، كونها ترى بأن النظريات التي فسرت السياسة الخارجية دون التركيز على البيئة الداخلية قد فشلت في التنبؤ بما يحدث في النسق الدولي، لذا بدأ الاعتراف بمكانة التفسيرات الداخلية فظهرت نظرية السياسة الداخلية(Domestic Politics Theorie) في تفسير السياسة الخارجية، حيث تجاوز هذا التفسير مفهوم الصندوق الأسود وذلك بالتركيز على العوامل الداخلية دون إهمال العوامل الخارجية.[1]

تنطلق التفسيرات الداخلية لتفسير السياسة الخارجية من بديهية قديمة تؤكد أن السياسة جسم موحد، وبالتالي

---

1 -Giden Rose, "**Neoclassical realism and theories of foreign policy**", World politics, vo51 , 1998, p p156.

ليس هناك مجال للتمييز بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، والمعطيات الداخلية تحدد بصفة كبيرة المقدرات الخارجية، فهذا المنظور يفترض أن الدول تعتبر فواعل غير وحدوية، لذلك تنفرد كل دولة بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية، انطلاقا من انفرادها بنموذج داخلي. وهذا ما يؤكده "James D Fearon" في قوله: "**إذا قدمت دولة أو عدة دول على أنها فواعل غير وحدوية، وإذا اتبعت كل دولة سياسة خارجية متميزة تتناسب مع نماذج التفاعلات بين الفاعلين داخل الدولة، وكذا طبيعة الرغبات الفكرية والإيديولوجية لصناع القرار نكون بصدد التفسيرات الداخلية**"[1]، أي أن السياسة الخارجية تفهم بشكل جيد إذا أخذت على أنها نتاج الحركية الداخلية للدولة (الاقتصاد، الحركات الحزبية، البنية السوسيو_اجتماعية...).

ترى النظرية الليبرالية التعاون على أنه الحالة الدولية للعلاقات الدولية، وإلى النزاعات خاصة منها المسلحة على أنها الاستثناء، لتؤكد على أهمية الفرد والمجتمع في دراسة العلاقات الدولية وخاصة السياسة الخارجية، وجوهر تفكيرها ينصب حول مسألة السلام.[2]

وقد دافع **STINLLY HOVMAN** "**ستانلي هوفمان**" عن هذا الرأي من خلال قوله:" **أن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي والاعتدال والحل الوسط والسلام**" .[3]

وينطلق أصحاب الليبرالية الجديدة في فهم السياسة الخارجية من منطلقات داخلية عكس ما ذهب إليه أصحاب الواقعية البنيوية الذين اعتمدوا منهج تحليل تنازلي فوقي "Top_Down Approaches " عبر إعطاء الأولوية في التحليل للمستوى النسقي الكلي.

---

1 -Giden Rose،op.cit-p299.

2- جهاد عودة: "**النظام الدولي...نظريات وإشكاليات** "، مرجع سابق، ص55.

3- جزن بيليس، زجزن سميث: "**عولمة السياسة العالمية**"، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1) ، 2004، ص783.

للنظرية الليبرالية عدة أنواع مختلفة ومتنوعة، وعلى الرغم من أنها تتقاسم مرجعية مشتركة بخصوص الفرضيات الأساسية، إلا أنها تختلف في بعض النقاط وما يهمنا هنا هو تركيزها على الأثر النسبي للمحددات المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية الداخلية والخارجية منها، حيث نجد أقسام منها تتبنى التفسير الداخلي المحض للسياسة الخارجية " **نظرية السلام الديمقراطي**"، وأخرى تتبنى وتؤكد بدورها على التفسير الداخلي للسياسة الخارجية دون أن تنفي أثر العوامل والضغوطات الخارجية المفروضة من النسق الخارجي "**الليبرالية النفعية**".

وتعتمد الليبرالية النفعية " **Utilitarian Libiralism**" مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل إلى أعلى" Botttom_Up Proaches" ، لذا فهي تندرج في إطار المستوى الفرعي للتحليل، حيث تسعى لشرح السياسة الخارجية للدول من الأسفل، وتفترض هذه النظريات أن السياسة الخارجية للدول يتم تحديدها بناء على عوامل داخلية.[1]

لم تنف الليبرالية النفعية بصورة مطلقة تأثر سلوكيات الدول بالمعطيات الخارجية المفروضة من بنية النسق الدولي لكنها تؤكد على أن السياسة الخارجية تعتبر أساسا وظيفة للدولة، والأولويات بالنسبة لها تكمن في البيئة الداخلية للدول، وتبرير الواقع يستلزم المنهج التصاعدي لفهم السياسة الخارجية. حيث تؤكد بدقة على أن السياسة الخارجية لدولة ما تتمثل في الأهداف التي تحددها مصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة، كون الدولة تعتمد هذه السياسة من أجل خدمة مصالح الأطراف الفاعلة.[2]

فتفترض على هذا الأساس أن الدول تعتبر فواعل غير وحدوية "Non Unitary Actor"، بحيث تنفرد كل دولة بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية، انطلاقا من انفرادها بنموذج داخلي يعكس مصالح كل مجتمع والتي

1-Volker Rittberger: "**Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories** ", in site internet: http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html .
2-Volker Rittberger.OP.Cit.

تنعس لاحقا في سلوكها الخارجي الخاص.

وفي هذا السياق، ترى أيضا هذه النظرية بأن السياسة الخارجية للفواعل تكون عقلانية من حيث الأهداف وتعتمد في هذا على نموذج الرجل الاقتصادي "The Model Of Homoeconomicus "، لذا تصنف في فئة النظريات العقلانية في السياسة الخارجية.

يقوم المنظور الليبرالي على الافتراضات الأساسية التالية :

– أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة الخارجية.

– الدولة ليست فاعل وحدوي، بل تتكون من أفراد وجماعات ومصالح وبيروقراطيات متنافسة والنظر الى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسمات الدولة وتجاهل للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة.

– النظرة المجزأة للدولة تترك انطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية يؤدي الى إتباع مسار صناعة القرار العقلاني بسبب سوء الادراك أو السياسة البيروقراطية.

– الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسع إلى جانب مسائل الأمن، تزداد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئة البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل.[1]

هناك تفرعات عديدة للتصور الليبرالي بشأن السياسة الدولية، حيث نجد الاختلاف بين الباحثين والمهتمين في تصنيفها بين معتمد على التقسيم التاريخي ومركز على المواضيع المتناولة من بين محاولات التصنيف التي تندرج

1- Paul R viotti and Marek V kauppi. "**International Relations theory**: **Realism**, **Puralism**, **glogalism and beyond**", (USA, allyne and bacon 3rd Edition), 1999-2000.

ضمن التوجه الأول، نجد تلك التي تميز بين اتجاهين لليبرالية كلاسيكية وجديدة، نجد تلك التي تميز بين اتجاهين لليبرالية كلاسيكية وجديدة.

يمكن تقسيم الليبرالية بحسب المواضيع المتناولة الى أنواع: الليبرالية الجمهورية، تجارية ومؤسساتية، وهناك من يضيف الليبرالية الاجتماعية ... الخ.

ان ما يميز الليبرالية الجديدة عن الواقعية الجديدة هو هوية الفواعل التي تكتسب أهمية خاصة في تحليل السياسة الدولية. بالنسبة لليبرالية الجديدة، فان الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية ليست الدول كفواعل وحدوية، وانما الأفراد والجماعات ضمن القطاع الخاص أو النظام السياسي الاداري مثل: الناخبين، جماعات المصالح، الأحزاب السياسية البيروقراطيات والسياسيين.[1]

أما عن المتغير التابع لدى النظرية الليبرالية الجديدة، فيمكن القول أن هذه النظرية تتفق مع الواقعية الجديدة في الرغبة في البقاء وهي الصيغة المفتاحية في التحليل النظري للسياسة الخارجية، لكن الليبرالية الجديدة ترجع هذه الرغبة الى نوع من مختلف الفواعل، وهي الفواعل المجتمعية داخل الدول. والفواعل المجتمعية تكون في وضع قريب من وحدات صنع القرار و لها القدرة في التأثير عليه.

ولما سبق، تنتمي النظرية الليبرالية الجديدة الى النظريات تحت نظمية والتي تركز على متغيرات داخلية محددة في تفسير نتائج (مخرجات) السياسة الخارجية للدولة، حيث نجد البعض يفترض أهمية الثقافة، في حين يركز البعض الأخر على البيئة السوسيو-اقتصادية بينما يشدد أخرون على المؤسسات الخارجية للدول يمكن فهمها أفضل من الداخل أي نتيجة للحالات والوضعيات الداخلية.[2] فهذه المقاربات تقدم تنبؤات حول توجهات السياسة الخارجية

1- JEAN-Jacqes Roche ,"**Theories des Relations Internationales**", (paris ,Montchrestien ,5 Edition), 2004. pp 93-94 .

2- عادل زقاغ، "**ادارة النزاعات الاثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، (جامعة باتنة ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية)، 2013-2014، ص 99.

مرتكزة فقط على التركيبة الداخلية .

أما بالنسبة للعامل الحيوي لليبرالية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية (**المتغير المستقل**)، فهو يركز على المصالح المجتمعية المهيمنة في الدولة، وتكون هذه المصالح دائما محددة وفق قضية أو المسالة التي تحددها الدولة. وهي تظهر من الشبكات السياسية الفواعل الادارية السياسية والمنظمات الخاصة معا في علاقة مترابطة ومتوازنة نسبيا. و يتبادل الأعضاء في هذه الشبكات المعلومات، يتشاورون فيما بينهم يقدمون التأييد السياسي أو يهددون بسحبه، يتقاسمون الوظائف الهامة ويدخلون في عمليات مساومة بخصوص صياغة وإنجاز السياسات. ولأنه ستكون هناك شبكات سياسية عديدة لأنواع مختلفة من المسائل، تطمح الليبرالية الجديدة الى تقديم نموذج تفسيري قادر على التنبؤ بأهداف السياسة الخارجية التي تسعى الدولة الى تحقيقها بالنضر الى المسألة المطروحة. وهو كأي نموذج في العلوم الاجتماعية يستخدم الافتراضات والتبسيطات، ويتألف من العناصر التالية:

– تفسير المصالح الأساسية للفواعل المجتمعية المشتركة في التعامل مع مسائل محددة للارتباط السياسي بالدولة.

– تفسير بنية وتركيب الشبكات السياسية للسياسة الخارجية التي تتشكل حول قضايا معينة.

– تفسير العوامل التي تحدد أي فاعل من المرجح أن يسيطر على الشبكة السياسية، أي المصالح الأساسية التي من المحتمل أن تنعكس في توجهات السياسة الخارجية للدول بالنظر الى المسألة المطروحة.[1]

لكن طرحت مجموعة من التحفظات. ففي بعض الأحيان، نجد دولتين بتركيبتين داخليتين متماثلتين وتتصرفان خارجيا بطرق مختلفة. لفهم ذلك، حاول منظرو المستوى الداخلي دمج صناعة القرار في نماذجهم. ونموذج صنع

1 -Volker Rittberger ، OP.CIT، PP18-19.

القرار الذي كان له تأثير كبير على النظرية الليبرالية الجديدة لدراسة السياسة الخارجية هو "السياسات البيروقراطية" نوع من نظريات جماعات المصالح، ادعاؤها الأساسي أن قرارات السياسة الخارجية هي نتيجة مساومات بين الموظفين الحكوميين والوكالات، وينظر إلى خيارات السياسة الخارجية كنتيجة لتوزيع القوى بين الفواعل الحكومية. لكن إذا أخذنا في الحسبان أن تأثير خيارات الموظفين الحكوميين على صنع السياسة الخارجية واضح، فان المشكل هو أن عمليات صنع القرار داخل الحكومات ليست مستقلة ومنفصلة عن العمليات السياسية الواسعة، كما قال منظرو السياسات البيروقراطية " **بلاط الرئاسة عادة ما يعكس مصالح اجتماعية وقوى واسعة**".[1]

المطلب الثالث: النظرية البنائية في تفسير السياسة الخارجية:

البنائية نظرية في العلاقات الدولية انضمت إلى لائحة نظريات للسياسة الخارجية حديثا، رغم الأعمال المقدمة من قبل ما يعرف بالمدرسة الانجليزيةEnglish School وأعمال أخرى والتي تم اعتبارها بنائية. وبالاعتماد على تشكيلة مصادر مستمدة من علم الاجتماع وفلسفة اللغة، يتحدى البنائيون نموذج التحليل العقلاني، مجادلين بأن العقلانيين و"النيوليبراليين" همشوا دور الأفكار في السياسة الدولية. والأفكار هنا تشير إلى صنف واسع يشمل كل أنواع المعتقدات، الادراكات والمعاني التي يتقاسمها الفاعلون بشكل متزامن، يفترضون وجودا ويعيدون إنشاءها في تفاعلاتهم أو ممارساتهم.[2]

وفي الوقت الذي تميل فيه النظريات العقلانية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن البنائية تشدد على تأثير الأفكار. وبدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية (تاريخية). كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب

1 – Peter Trubowitz," Structure and Choice in Foreign Policy Analysis", Mexico Centro de Investigacion y Docencia Economicas, Nr 79, 001, p 01.

2 -Peter Trubowitz, Op.Cit, p05.

يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس لسلوكيات تحظى بالقبول.

بدأت البنائية تبرز كاتجاه جديد في دراسة السياسة الدولية مع كتابات "**فريدريك كراتشويل**" Frederik kratochwil، "**نيكولاس أونيف**" Nicholas Onuf ، خاصة تلك المعنونة "عالم قواعد صنعنا والقاعدة في النظرية الاجتماعية والعلاقات الدولية World of Our Making Rules and " المرجع والمقال Rule in Social Theory and International Relations الصادرة عام 1989م، "**لألكسندر ووندت**Alexander Wendt " الملقب باب البنائية الصادر عام 1992 والمعنون ب "**الفوضى هي ما تصنعه الدول: التركيبة الاجتماعية لسياسة القوة** Anarchy is What States " Make of it the Social Construction of Power Politics. وهو المقال الذي استشهد به في الأدبيات المهنية ربما أكثر من أي مقال آخر خلال العقدين المنصرمين. ويقدم "**الكسندر ووندت** "الفرضيات التالية[1]:

- الدول هي وحدات التحليل الأساسية.
- تداتانية Inter-Subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.[2]

ترتكز النظرية البنائية للسياسة الخارجية على نموذج فاعل مختلف عن ذلك الذي تعتمده النظريات العقلانية، منطق الإنسان الاجتماعي Homo Sociologicus فالفاعل لا يهدف إلى ضمان أهداف أنانية، بل يسعى للعمل وفق المعايير /الضوابط المنبثقة من البيئة الاجتماعية، ونظرية السياسة الخارجية التي تبنى على هذا النوع من

1- عمار حجار، "**السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة ،2003، ص40.

2- عمار حجار، (**نفس المرجع السابق**)، ص41.

نموذج الفاعل تحدد قواعد السلوك التي تعترف به الدولة كملزمات.

من وجهة النظر البنائية، الفواعل تتبع المعايير الاجتماعية التي اكتسبته أو يتم تدخيلها في سياق التنشئة الاجتماعية في الأنظمة الاجتماعية الواردة، هذه الأنظمة يمكن أن تكون داخلية أو دولية، وتختلف المعايير/الضوابط الاجتماعية عن المتغيرات الفكرية كالمعتقدات، التصورات العالمية، الهوية والثقافة فعليا بثلاث خصائص أساسية.

– للمعايير وضعيات إدراكية، وهي توجه سلوك الفواعل مباشرة ويمكن أن تتحول إلى أوامر إلزامية للفواعل وللمعايير ومرتكزات قيمية تشمل مسائل العدالة وحقوق ذات ميزة أخلاقية وتستوجب امتثال من الفواعل وعلى العكس الأفكار أو المعتقدات تستطيع ولكنها لا تحتاج أن تشمل إدراكات ومكونات فئوية بعضها وصفي أو سببي في طبيعته.

– المعايير تذاتانية مشتركة وليست مقتصرة على المعتقدات الفردية، وهي تعيد تقديم توقعات متبادلة للسلوك المشترك لمجموعة ما.

– تمتلك المعايير شرعية.

إن تأثير القيم الاجتماعية على السياسة الخارجية للدولة ينسب إلى عمليات التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها صناع القرار في السياسة الخارجية، ولأن هذه العوامل متواجدة على مستوى النظامين الاجتماعيين المجتمع المحلي /الداخلي والدولي (فهي تنطوي بالتزامن على عمليات تنشئة اجتماعية متمايزة تحليليا).[1]

1- Henning Boekle and Others, " **Norms and Foreign Policy**: **Contructvist Foreign Policy Theory**", Tubinger Arbeitspapiere Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Nr 34a. http:// www.uniterbingen. de/uni/spi/taps/tap34a.htm(1von46), (27.03.2015 15:09).

بالنظر إلى عمليات التنشئة الاجتماعية عبر الوطنية، فان صناع السياسة الخارجية يدمجون التوقعات المرتكزة على القيم التي تتقاسمها الدول وتنشأ بينها، فالمؤسسات ما بين الحكومية وحتى المنظمات غير الحكومية التي تعمل كمنتجة للمعايير الدولية، لها تأثير اجتماعي على ممثلي الدول لأن هذه الأخيرة مهتمة باكتساب والمحافظة على سمعتها ليس فقط كحلفاء موثوق بهم أو شركاء في درجات محددة للتعاون المؤسساتي، ولكن أيضا كأعضاء في المجتمع الدولي في وضع جيد. وفضلا عن ذلك هناك التنشئة الاجتماعية التي تحدث داخليا، فالبنائية تفترض أنه من خلال عمليات التنشئة التي تحدث في المجتمع وتشمل وسائل للضغط العام توجه المعايير الداخلية سلوك صناع القرار في السياسة الخارجية للدول، وتوجد ثلاث طرق تؤثر من خلالها التوقعات المجتمعية للسلوك الملائم على أفعال صناع القرار السياسي الخارجي:[1]

- كمواطنين داخل الدولة يكتسبون عدد من القيم الثقافية والاجتماعية.
- كسياسيين لديهم اتجاه عام نحو المناصب السياسية الوطنية يكتسبون توقعات مجتمعية محددة بشأن السلوك السياسي المناسب.
- في رغبتهم للحفاظ على شرعيتهم كممثلين عن دولهم في المحيط الدولي، يتصرفون بطرق تتوافق والمعايير المجتمعية الواردة.

لقد ساهمت البنائية في صياغة مفاهيم لتوجهات السياسة الخارجية تتحدى كلا من مفهوم سياسة القوة عند الواقعية الجديدة وسياسة البحث عن المكاسب عند الليبرالية الجديدة، هذا البديل المفهوماتي للسياسة الخارجية هو ما يشار إليه بسياسة توافق المعايير.[2]

بالنسبة للسؤال المطروح حول كيفية تفسير البنائية للاختلاف في سلوكيات السياسة الخارجية للدول، فهذا يتم

1– Henning Boekle and Other. Op.cit

2 – ستيفن وولت، "**العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة**"، ترجمة عادل زقاغ، على الرابط:

hpp//geocities.com/adelzeggagh.htm

بتحديد العامل أو العوامل التي يعتقد أنها توجه عمل الدول في المجال الدولي.

والجواب هو أن الاختلافات في سلوكيات الدول تعود إلى الاختلافات في الضوابط الدولية والداخلية الواردة وهكذا، فبالنسبة للنظرية البنائية السياسة الخارجية تمثل المعايير الاجتماعية متغيرات مستقلة في تفسير سلوكيات الدول الخارجية، أما عن ماهية هذه المعايير أو الضوابط، فيمكن القول أن المعايير الدولية تشتمل على القانون الدولي، الأعمال الشرعية للمنظمات الدولية والأعمال الختامية للمؤتمرات الدولية...، بينما تضم المعايير المجتمعية النظام الشرعي والدستوري للمجتمع، برامج الأحزاب والأرضية الانتخابية والمناقشات البرلمانية.

لا تقدم البنائية تصورا موحدا لتوقعاتها حول أي من القضايا المطروحة على المستوى التصوري الصرف "**فألكسندر ووندت**" يرى أن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم تصورا مناسبا لأسباب حدوث النزاعات فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم هذه الفوضى، وبحسب" **ووندت**" فالفوضى هي ما صنعته الدول وهناك اتجاه آخر للبنائية يركز على مستقبل الدولة ويعتبر أن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية أدت إلى تقويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية أو إيجاد أشكال جديدة من الجمعيات السياسية، كما أن بعض البنائيين يركزون مع دور الضوابط ويرون أن القانون الدولي وغيره من المبادئ الآمرة أدت إلى دحر المفاهيم التقليدية البنائية للسيادة.

مثلما استطاعت تصوير الأغراض المشروعة التي تمارس الدول سلطاتها استنادا إليها، ومهما يكن فان الموضوع المشترك بين كل هذه الاتجاهات يتمثل في قدرة الخطاب على صياغة الكيفية التي يحدد بها الفاعلون هويتهم ومصالحهم وبالنتيجة يقومون بتعديل سلوكياتهم.[1]

1- ستيفن وولت، مرجع سابق.

خلاصة الفصل:

تشكل السياسة الخارجية أحد الأبعاد الحركية التي تستخدمها الدولة وتوظفها في تحقيق الأهداف الأساسية لمصالحها الوطنية سواء ما تعلق بها بالتمثيل أو الحماية أو الوقاية أو التفاوض، وتعد الدبلوماسية أحد وسائل السياسة الخارجية التي توظف لتحقيق المكاسب في ظل الندرة والتنافس، وهي فن وفلسفة هادفة لبناء سلم دونما التنازل عن الحقوق السيادية للدول في ظل عالم يتميز بالتعقيد والتشابك والاعتماد المتبادل وتنامي التهديدات والمخاطر الأمنية عالميا وجهويا.

يعد موضوع السياسة الخارجية من بين المواضيع الحديثة المنبثقة عن العلاقات الدولية، والتي خضعت للتحليل المنهجي المنظم من قبل المختصين وعلى الرغم من عدم الاتفاق والإجماع على وضع تعريف جامع مانع وشامل للسياسة الخارجية، ألاّ أنه توجد بعض التعريفات حاولت وضع إطار مفاهيمي للسياسة الخارجية وخاضت في طبيعته.

ويقر معظم الباحثين والمتخصصين في العلاقات الدولية بصعوبة وتعقّد التحليل والدراسة في مجال السياسة الخارجية، إذ أنّها أي السياسة الخارجية ظاهرة معقدة تستوجب الوقوف عند كل مرحلة من مراحل صنع القرار على مستواها، فالدولة لابد لها من أن تفهم جيدا البيئة التي تتعامل فيها وسلوكيات الدول المشكّلة لتلك البيئة كي تضع أهدافا مقبولة وعقلانية تسعى لتحقيقها انطلاقا من الوسائل المتاحة لديها.

الفصل الثاني:

الساحل الإفريقي بين التحديات الأمنية

ومنطق الحسابات الاستراتيجية

الفصل الثاني: الساحل الإفريقي بين التحديات الأمنية ومنطق الحسابات الاستراتيجية:

تمثل منطقة الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية بعد ان كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة، وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي أفرزتها، ولكن لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح الأطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة، وقد كان للتحولات التي أفرزتها العولمة وتعددية المخاطر ان تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية، وبؤرة توتر تهدد بانفجار الأمن على عدة مستويات من الإقليمي إلى العالمي.

وتعد الجزائر بلد محوري، وكل ما يحدث إقليميا وفي دول الجوار على وجه التحديد ينعكس على الأمن القومي سلبا أو إيجابا، وعليه يمكن القول أن الجزائر محاصرة ببيئة متوترة، ولا يبدو في الأفق القريب أو المتوسط أن هناك مؤشرات استقرار في دول الجوار، وكل هذه الظروف تحتم وضع استراتيجية أمنية لمواجهة أية تهديدات محتملة بحيث أنّ معدّل صفقات السلاح التي أبرمتها تؤكّد الحزام الأمني الذي بادرت به الجزائر منذ بداية التوتر على حدودها الشرقية والجنوبية، وهذا ما يعكس البعد الأمني في سياسات الجزائر الداخلية والخارجية على أساس تكاملي من أجل صد التهديدات القادمة من وراء الحدود.

المبحث الأول: منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سياسية – اقتصادية:

تعد منطقة الساحل الافريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني وما يخلفه من أثار على السكان، حيث أصبحت المنطقة المصدر الساسي للكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد بالإضافة الى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة الاقتصادية والتنموية خصوصا الاجتماعي والانكشاف الأمني الذي غالبا ما ينتج عن أزمة الهوية ما يؤدي إلى تفكك المجتمع وبالتالي الدولة، ولطالما كانت منطقة الساحل الإفريقي تعد واحدة من المناطق المهمّشة، استراتيجياً، واقتصادياً وسياسياً

طيلة حقبة الحرب الباردة، إلا أنّ التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير جعلتها تكتسب قيمة استراتيجية دولية، وأعطتها مكانة هامة في التوازنات والصراعات الدولية التي تشهدها القارة الأفريقية. وبذلك أصبحت المنطقة تحظى بأهمية كبرى ضمن أولويات واهتمامات القوى الدولية التقليدية في المنطقة مثل فرنسا والقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

المطلب الأول: الاطار الجغرافي للساحل الإفريقي:

يقصد بكلمة الساحل "**الشاطئ**" أو المنطقة المحاذية للشاطئ، أما بالنسبة لمصطلح "**الساحل الإفريقي**" فيقصد به في هذه الدراسة المنطقة المحاذية للصحراء الأفريقية، حيث تقع بين شمال أفريقيا (المغرب العربي)، وإفريقيا جنوب الصحراء والمعروفة بأفريقيا السوداء.[1]

ومصطلح الساحل الإفريقي هي تسمية قديمة جدا أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية.[2]

وتتميز منطقة الساحل الأفريقي بمجموعة من المميزات التي جعلتها تحتل مكانة جيوسياسية هامة في مشهد السياسة الدولية، حيث أصبحت المنطقة ساحة للتنافس الدولي – خلال السنوات الأخيرة – بين القوى الكبرى. ومن هنا، سنحاول أن نسلّط الضوء على موقع هذه المنطقة ضمن الخريطة الجيوبولوتيكية للقارة الأفريقية من خلال تسليط الضوء على الأوضاع في المنطقة.

أ- العامل الجغرافي:

1- أمينة بوبصلة، "**التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2012.ص02.

2- مبروك كاهي، "**منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، 2015، الجزائر.

إنّ كبر مساحة الساحل الإفريقي جعلت عملية تحديده وتعريفه تختلف باختلاف نوعية واهتمام الدارسين للمنطقة، فهناك من يعرّفها تعريفا جغرافيا، وهناك من يعطيها تعريفا سياسا. وسنسلط الضوء هنا على البعد الجغرافي للمنطقة.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من المساحة الكبيرة لمنطقة الساحل الأفريقي، وتنوع المعايير والمنطلقات لدى الباحثين في تحديد الفضاء الجغرافي لهذه المنطقة، والدول المكونة لها، إلا أنّ هناك شبه إجماع على أنّ الفضاء الجغرافي للساحل الإفريقي يشمل من الناحية الجغرافية المنطقة الفاصلة بين شمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء. فهي تمتد من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، شاملة السودان، تشاد، والنيجر وموريتانيا والسنغال. وهناك تحديد أخر لإقليم الساحل وهو الإقليم الذي يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويطلق بدقة على بلدان ثلاثة محورية هي مالي والنيجر وتشاد، ويتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافيا، ومحدودة السكان، وذات بعد صحراوي فسيح، لا تطل غالبية دولها على منفذ بحري. وبالتالي فالمنطقة عبارة عن شريط طويل يضم دولاً عديدة وتبلغ مساحتها ما يقارب تسعة ملايين كيلومتر مربع.[1]

وتعرف منطقة الساحل الأفريقي بخصائص جغرافية، تتمثل في أربعة عناصر هي؛ المجاعة، الجفاف، التصحر ارتفاع درجات الحرارة. وهذه العناصر لها تداعياتها وانعكاساتها المباشرة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية التي تواجهها المنطقة.[2]

ب– العامل الديمغرافي:

1– أمينة بوبصلة، "**مرجع سابق**".

2- عشور قشي، "**التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل**"، المجلة العربية للعلوم السياسية العددان 45/46، 2015.

شكل الساحل الأفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم، على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة، حيث كانت منطقة هامشية استراتيجيا، اقتصاديا وسياسيا، سبب هذا التحول في التفكير العملي والعلمي حول المنطقة لا يعود للشروحات الجديدة التي أفرزتها العولمة ولا لأي تحولات سياسية نوعية وجديدة وقعت في المنطقة ولكن لحسابات أساسية مرتبطة بتطلعات خاصة بالفواعل العالمية وبعض دول الجوار الجيوسياسية.[1]

تمتاز منطقة الساحل الإفريقي بكثافة سكانية جد منخفضة يقابلها في ذلك وجود تنوع كبير في الاتجاهات الدينية والعرقية، حيث تحتل السودان الصدارة بمساحة تبلغ 5.2 مليون كلم, وتشاد 2.84,1مليون كلم فيما تحتل المرتبة الخامسة بعد الكونغو وليبيا, والنيجر 2.61 مليون كلم وتحتل المرتبة السادسة في القارة السمراء تليها كل من مالي وموريتانيا، وتشترك أربع دول في الخصائص الديمغرافية وهي: وجود كثافة سكانية ضعيفة جدا بجميع المناطق الشمالية كما أنها تكون مرتفعة جدا بالعواصم السياسية يعني في الجزء الجنوبي – الغربي، ففي موريتانيا الهيكل الحضري مرتفع بصورة هائلة حيث يقطن ربع السكان في العاصمة نواكشط، أما المناطق الأخرى فتتميز بكثافة سكانية منخفضة جدا، أما السودان فتتوزع فيها الكثافة السكانية بنسبة متوسطة إلى مرتفعة بالجنوب لوجود العاصمة "**الخرطوم**" وهناك عنصر أساسي يجب التطرق إليه وهو التنوع الإثني الذي تتميز به منطقة الساحل الإفريقي حيث تضم المنطقة نوعين من الأجناس (الأسود والأبيض) حيث يتواجد الأسود بالجزء الجنوبي والأبيض بالجزء الشمالي للساحل، وفي موريتانيا يمثل عنصر "**المور**" ثلث السكان وهم العرب الفاتحون الذين استوطنوا شمال إفريقيا، وعنصر "**الأرتان**" وهم الزنوج ويتمركزون في الشريط الساحلي لنهر "السنغال"، أما في مالي نظرا لتعدد الإثنيات يمكن أن نميز تقسيم [2] قبائل رئيسية:

1- عصام عبد الشافي، "**معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة**"، (مجلة السياسة الدولية)، العدد 195، القاهرة، 2014

2- سفيان منصوري، " **السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري**" ، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، تخصص: السياسات العامة المقارنة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص55.

- قبيلة "**الماندينغا**": وتضم "**البامبرا**"، "**السوننكي**" ..."**البروز**".

- قبيلة "**البلسار**" وتضم: "**البال**"، "**تكولر**" ، قبيلة "**الفولت**" وتضم: "**بوبو**"، "**سينوفو**"، "**المانويكا**"

- قبيلة "**الصحراء**": وتضم "**الطوارق**"، العرب

- قبيلة "**السونغاي**".

والنيجر تتوسط منطقة الساحل وحيث نجد إثنية "**الهاوسا**" في المناطق الوسطى والشرقية من البلاد ثم تليه عنصر "**الجير ماسونغي**" في حين نجد عنصر "**طوارق الشمال**" ويمثلون نسبة 10 %وتضم كذلك إثنيات أخرى: العرب التوبو، الفولا وغيرها .. بالإضافة إلى هذا التنوع الإثني بمنطقة الساحل الإفريقي، نجد كذلك التعدد الديني بين المسلمين والمسيح، أصحاب المعتقدات الإفريقية المحلية، وكذا التعدد اللغوي بين اللغة العربية والفرنسية والإنجليزية واللغة المحلية للقبائل المختلفة،[1] وبوجود هاته التركيبة البشرية المتنوعة والتعدد الإثني في منطقة الساحل نشأت مختلف الصراعات والنزاعات القبلية والعرقية،[2] وتمثلت في أزمات الجماعات الأثنية ومعضلة التنمية المحلية مما خلق مشكل عدم التجانس الاجتماعي، مما زاد من ضعف العدالة الاجتماعية التي تنتج عنها الخلافات والنزاعات الداخلية داخل إقليم هاته الدول، حيث تشهد كذلك دول المنطقة غياب الإرادة السياسية للحكومات، مع انتشار الفساد السياسي، وهشاشة الأنظمة الأمنية والبنى المؤسساتية.[3]

1- سفيان منصوري، مرجع سابق.

2- مبروك كاهي، مرجع سابق.

3- محند برقوق، " **منطقة الأمننة في ساحل الأزمات**"، (معهد الدراسات الاستراتيجية)، جامعة الجزائر، 2010 على الرابط: http//:www.politics_dz.com/threds/

المطلب الثاني: الأوضاع الجيوسياسية لدول الساحل الإفريقي:

تعاني دول ساحل الصحراء من أزمة بناء الدولة والهشاشة فأغلب دولها هشة وفاشلة ينتشر فيها الفساد وإساءة استعمال السلطة وغياب مبادئ الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان....،كل هذه المؤشرات جعلت بيئة دول ساحل الصحراء بيئة خصبة لتكوين الجماعات الإرهابية والمسلحة مثل: حركة "أنصار الدين" و"تنظيم القاعدة" في منطقة الساحل وجماعة "بوكو حرام" بنيجريا، ومن جانب آخر لا يمكننا نسيان إرهاب الدولة في بعض الأحيان التي تستخدمها الأنظمة الحكومية ضد مواطنيها[1]، وتعرف معظم دول الإقليم صراعات مسلحة أفضت في الغالب إلى حروب أهلية ذات طابع عرقي، أطولها أمدًا حرب الشمال والجنوب في تشاد؛ التي زادت على ربع قرن، وما زالت تداعياتها قائمة تنذر بانفجار قنابل موقوتة عند تضافر عوامل الاحتقان والانفلات الأمني التي تكثر في دول الإقليم، أما أشرس تلك الحروب فهي الحرب في شمال مالي؛ حيث استغلت في أواسط عام 2012 تنظيمات متطرفة (جماعة أنصار الدين الإسلامية، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، والقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي) الصراع المسلح الدائر منذ 50 سنة بين الحكومة المركزية بباماكو وبين قبائل الطوارق والقبائل العربية الأزوادية (الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد) في شمال مالي؛ الذي يعاني من التهميش، ويفتقر إلى أي شكل من أشكال التنمية الحقيقية، لتبسط هذه التنظيمات سيطرتها في مدة وجيزة على شمال مالي –ثلثي مساحة الدولة– والوسط، وتتجه جنوبًا؛ مما جعل الحكومة المالية تستغيث بالمجتمع الدولي ولاسيما فرنسا؛ التي قادت الحرب في شمال مالي؛ فيما بات يعرف بعملية "سرفال"، التي أعادت سيطرة الجيش والدولة المالية على كامل [2]

1- جان بيان فيليو، "**هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل**"، (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي واشنطن)، 2010، ص ص 12/2.

2- الحسين الشيخ العلوي، "**تجمع الساحل الخماسي.. تنسيق في ظل التعقيدات**"، مركز الجزيرة للدراسات، (تاريخ النشر، 22 سبتمبر، 2014)، انظر الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/09/2014921988539708.htm

أراضيها، ودخولها في اتفاق طويل النفس مع المتمردين الطوارق والأزواديين في الشمال رعته الجزائر وبوركينا فاسو الجارتان.

ساعد انهيار نظام معمر القذافي الذي كان يحتضن الحركات الانفصالية المالية على أراضيه في عودة الأخيرة مدججة بالسلاح لتفرض سياسة الأمر الواقع على الحكومة المركزية بباماكو.

وعلى الرغم من النجاح النسبي لعملية "سرفال" فإنها أفضت في المجمل إلى نتائج عكسية حيث أدَّت إلى المزيد من التنسيق بين التنظيمات الجهادية، ولاسيما بين القاعدة وما يسمى تنظيم "داعش"، أدَّت إلى سيطرة شبه مطلقة على طرق ومعابر التهريب في الإقليم، كما أن المنطقة باتت تعج بترسانة أسلحة خارج سيطرة جيوش المنطقة.

إضافة إلى الصراع الدائر في مالي، الذي لم يحسم حتى اللحظة، على الرغم من وجود قوات فرنسية وأميركية على الأرض؛ فإن معظم دول الإقليم تتلمظ فوق صفيح ساخن جراء قنابل موقوتة قد تنفجر في أي لحظة لتجر البلد إلى أتون حرب أهلية وعرقية، تفاقم من معاناة سكان الإقليم؛ الذي تحاصره الأزمات من كل حدب وصوب:

- النيجر – البلد الأفقر في العالم – شهد تركيزًا في هجمات "**بوكو حرام**"، التي تعتبره الحلقة الأضعف.
- الكامرون هي الأخرى تشهد قلاقل من نوع مغاير لكنها لا تقل خطورة عن دول الجوار.
- ثورة الشارع البوركينابي التي رمت "**بليز كومباري**" خارج السلطة في سابقة إفريقية ما زالت تعاني من عدم استقرار جرَّاء الاقتتال على السلطة والنفوذ بين المؤسسة العسكرية وجنرالاتها وأباطرة المال، وبين النخبة الوطنية المدنية التي لا ترى للعسكر دورًا في العملية السياسية.[1]

1- الحسين الشيخ العلوي،(**مرجع سابق**).

أما المارد الإفريقي المريض والشقيقة الكبرى -نيجيريا- التي تعرف أعلى معدلات فساد في العالم فهي تحاول أن تتلمس طريق الخلاص بعد انتخاب المعارض محمد "بخاري" رئيسًا للدولة مطلع إبريل/نيسان 2015، الذي وعد بإصلاحات جذرية تقتلع الفساد وتؤسس للدولة المدنية دولة المساواة والرفاه، إلا أن حجم الفساد وتغول القطط السمان وسيطرتها على مفاصل الدولة العميقة، تجعل من مهمة "بخاري" عسيرة إن لم نقل شبه مستحيلة!

- موريتانيا الغارقة في مشاكلها الداخلية تعاني هي الأخرى من إشكاليات بنيوية، يستعصي فهمها على غير الموريتاني لطرافتها، (فعاصمة البلاد التي تعتبر العاصمة الوحيدة في العالم بلا شبكة صرف صحي أو مجارٍ! التي حتمًا تقل تكلفتها عن المطار الدولي المزمع إقامته، أو غيرها من مشاريع البنية التحتية!)، تعيش أزمات وجودية قد تعصف في أية لحظة بالسلام الهش الظاهري الذي تتمتع به البلاد فالحوار مع المعارضة يراوح مكانه منذ سنوات لأسباب يجهلها معظم المراقبين، والوحدة الوطنية تتآكل بسبب ارتفاع سقف مطالب الشرائح المهمشة من جهة، وتعنت السلطات من جهة أخرى.

- أما السنغال صاحب التجربة الديمقراطية العريقة إفريقيًّا، الذي يعتبر الأقل عرضة للإرهاب العابر للقارات بسبب وعي الناس من جهة، والمعالجات غير الأمنية من قبل السلطات، هو الآخر لها مشاكله العويصة والمزمنة، التي كادت قضية توريث "واد الابن" للسلطة أن تؤْذِن بحرب أهلية لولا أن الحكمة السنغالية تغلبت في النهاية وفي توقيت بالغ الأهمية والدلالة.[1]

يغلب على دول منطقة الساحل الطابع التسليحي العسكري حيث تشير التقديرات إلى انتشار أكثر من 50 مليون قطعة سلاح في المنطقة إضافةً إلى أسلحة أخرى ثقيلة نتجت عن الثورة الليبية[2]، الأمر الذي جعل الجماعات تخلق

1 - الحسين الشيخ العلوي، **(مرجع سابق)**.
2 - جان بيان فيليو، **(مرجع سابق)**.

تفوق تكتيكي على جيوش المنطقة ويظهر ذلك في كل من شمال مالي والتشاد بقوة ويجعل هذه المنطقة بمثابة أفغانستان ثانية فلقد أصبحت ملجأ ومنتج ومصدر ومستورد للجماعات الإرهابية والمسلحة.[1]

شساعة مساحة دول ساحل الصحراء مما جعل أنظمة الأمن غير قادرة على ضبط ومراقبة الحدود، وبالتالي فهي مناطق سهلة الاختراق من قبل جماعات تهريب المخدرات والتجارة بالسلع والأسلحة وكذلك توغل الجماعات الإرهابية في المنطقة (شمال مالي، أطراف عرق الشاش في موريتانيا الذي تحول إلى سوق سوداء للمتاجرة بالأسلحة المتبقية من المواجهات المتكررة...،كما أن هناك تقديرات تثبت على أن منطقة الساحل هي منطقة مرور لما يتجاوز 40 مليار دولار سنويا للأسلحة والمخدرات.

الدعم الدولي الخليجي والغربي لهذه الجماعات لخدمة مصالح برغماتية معينة بالأسلحة والموارد المالية والمعلومات ولتثبيت مخططات التقسيم الغربية، تأسيس دول على نطاق الشركات فقط للتحكم في الموارد.

ضعف الأنظمة الحاكمة وارتباطها بالمليشيات مما جعلها بين المد(الأنظمة الغربية والدول الكبرى) والجزر(الجماعات المسلحة التي تؤثر وتتحكم في صنع القرار).

سوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في منطقة الساحل مما جعلها ارضية لنشاط الجماعات المسلحة والارهابية.

عدم وجود تنسيق أمني مشترك بين دول تجمع ساحل الصحراء ونقص التمويل والموارد اللازمة وكثرة التدخلات الخارجية المصلحية التي زادت الأمور سوءًا.[2]

1- جان بيان فيليو، (**مرجع سابق**).

2- وحنية قوي،" **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية والانكفاء الأمني الداخلي**"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2014، ص ص 4/5.

المطلب الثالث: الأوضاع الاقتصادية لدول الساحل الافريقي:

تعاني دول الساحل من مشاكل متعددة مثل: التعدد والتنوع على أسس: أثنية، طائفية دينية، لغوية، قبلية الذي أورث نوعا من الجهوية والتشدد المجتمعي الضيق والذي قد يؤدي إلى تصاعد الطابع العنفواني لهذه الجماعات على حساب الحوار في ظل انتشار سياسات التهميش والفقر والأوبئة والمجاعات ونقص التغذية والتعليم وغياب التنمية التي تتماشى مع الزيادة الديمغرافية وضعف الدخل الفردي الذي لا يتعدى 1 دولار في بعض الدول للأفراد وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات عليها(MNC)، مما ولد سخط لدى الأفراد وشجع على عنفوانيتهم وانضمامهم الى الجماعات المسلحة.[1]

تتكون دول إفريقيا جنوب الصحراء والمسماة بإقليم الساحل الإفريقي من تسع دول، تمتد من الحدود السودانية شرقًا حتى ضفاف الأطلسي غربًا، ومعظمها دول حبيسة باستثناء السنغال وموريتانيا؛ المطلتين على المحيط الأطلسي، وتقارب مساحة الإقليم العشرة ملايين كيلومتر مربع؛ 64% منها صحراء جرداء، و30% منها أراضٍ صالحة للزراعة، ويزيد عدد السكان عن المائة مليون نسمة بقليل، وتعد دول الإقليم الأفقر عالميًّا؛ نظرًا إلى تدني أداء اقتصاديات دول الإقليم، وارتفاع معدل الخصوبة؛ حيث تمتاز دول الإقليم بنسب ولادات عالية تتراوح بين 30-48 بالألف، مع انخفاض معدل الوفيات إلى حدود 13-22 بالألف, ومعدل النمو الطبيعي في حدود 2%، ويعزى ذلك إلى انتشار الأمية والجهل، وارتفاع نسبة الخصوبة التي تقدر بـ7 أطفال للمرأة في سن الإنجاب وضعف المؤشرات الاقتصادية بدول المنطقة، وتتقاطع دول الإقليم في جملة حيثيات؛ أبرزها:[2]

1- التقرير الأوروبي، "**التغلب على الهشاشة في إفريقيا- صياغة نهج أوروبي جديد**"، فلورنسيا، المعهد الأوروبي مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة ، 2009،ص 24/10.

2- الحسين الشيخ العلوي، **(مرجع سابق)**.

تتراوح نسبة الأمية في دول الإقليم من 42% من مجموع السكان في موريتانيا إلى 83% في النيجر؛ نسب الأمية في دول تجمع الساحل الخماسي من أعلى المعدلات عالميًّا.

تقع أربع دول -هي النيجر وتشاد ومالي وموريتانيا- في قائمة أفقر 15 دولة في العالم؛ بل إن النيجر تعتبر أفقر دولة في العالم؛ حيث يقع ثلاثة أرباع سكان دول المجوعة في خانة الفقراء، وتتراوح نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر بين 43 إلى 54.%.

تُعَدُّ دول المجموعة محطة ترانزيت دولية لتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية المتجهة إلى الدول الأوروبية.

عرفت معظم دول الإقليم حروبًا أهلية ذات طابع عرقي وديني؛ ما زالت تداعياتها مستمرة في الإقليم، كما شهد معظم دول الإقليم انقلابات عسكرية على حكومات مدنية منتخبة غير مرة، وفي العقد الأخير استوطنت تنظيمات جهادية متطرفة في الدول الخمس المكونة للتجمع.[1]

الانفجار السكاني بدول الإقليم جعل التركيبة العمرية لبلدان الإقليم تتميز بفتوة المجتمع؛ إذ 50% من المجتمع تقل أعمارهم عن 20 سنة؛ مما يترتب عليه مضاعفة النفقات الاجتماعية (صحة، وغذاء، وتعليم وسكن)؛ وهو ما يمثِّل عبئًا اقتصاديًّا على النفقات العامة؛ التي تعاني عجزًا مزمنًا؛ الشيء الذي جعل نسبة البطالة ترتفع، ويتزايد النزوح من الريف إلى المدن والهجرة إلى الخارج بحثًا عن ظروف عيش أفضل، كما أن النسبة العالية من النازحين لها تأثير سلبي على المدن التي تظهر فيها مظاهر الاكتظاظ؛ خاصة في الأحياء الفقيرة، التي تضاعف عددها حول المدن الكبرى والعواصم (مدن الصفيح - أحزمة البؤس)؛ هذا الأمر جعل دول الإقليم مصدرًا رئيسًا للهجرة غير الشرعية صوب القارة العجوز.[2]

1- فرانسيس ميرتينس والمادو فيليب دي أندريه، "**هل أصبح غرب إفريقيا محطة مركزية للتهريب والاتجار بالبشر؟**"، (مجلة الناتو)، تاريخ النشر: 2009، على الرابط: http://www.nato.int/docu/review/2009/Organized_Crime/AR/index.htm

2- الحسين الشيخ العلوي، (**مرجع سابق**).

–ضعف الموارد المالية لمعظم دول الإقليم جعلها عاجزة عن تمويل معظم المشاريع التنموية بدول الإقليم.

– هشاشة البنية التحتية، وتدني الخدمات، واستشراء الفساد على كافة المستويات، والقلاقل السياسية، وغياب الأمن جراء الحروب الأهلية المتعاقبة في بعض دول الإقليم، وتوطن الإرهاب العابر للقارات؛ معظم دول الاقليم طاردة للاستثمارات الاجنبية.

– استعمال السكان بالإقليم للخشب بنسبة 80% كطاقة، والرعي الجائر أدى إلى انجراف التربة، وتقلص مساحة الغابات مما فاقم مشكلة التصحر التي تعتبر الاعلى عالميا.

– اعتماد الكثير من دول الإقليم على تحويلات المهاجرين المغتربين من أبنائها؛ حيث في دولة مالي 52% من الناتج الخام تّأتي من تحويلات اليد العاملة للمهاجرين.

– يعاني معظم دول الإقليم من حدة المديونية، وارتفاع خدمة الدين؛ الذي تجاوز أحيانًا أصل الدين، وبالتالي تظل هذه الدول في حاجة إلى المساعدات والهبات من المنظمات الأممية والدولية؛ وهو الشيء الذي يرهن القرار الوطني ويتدخل في صياغات التحالفات، ويُعيد هيكلة الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول وفق استراتيجيات وخطط الدائنين.

– الجفاف الذي يضرب من حين إلى آخر دول الإقليم؛ مفضيًا إلى نفوق ملايين الماشية، وانجراف التربة، وتدنِّي الإنتاج الزراعي؛ مما يفاقم معاناة سكان دول الإقليم، ويفضي إلى انتشار المجاعات والأوبئة والأمراض؛ أبرزها: الملاريا، والسل الرئوي.[1]

وبحسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2009، فإنّ الناتج المحلي الإجمالي لتشاد قدّر

1- الحسين الشيخ العلوي، **(مرجع سابق)**.

بحوالي 8.914 مليون دولار أمريكي، والسودان بحوالي 68.530 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي مليون دولار أمريكي، والنيجر بحوالي 4.905 مليون دولار أمريكي، وموريتانيا بحوالي 3.201 مليون دولار أمريكي والسنغال بحوالي 13.333 مليون دولار أمريكي، وبوركينافاسو بحوالي 8.431 مليون دولار أمريكي، أما نيجيريا لأنها تعد أكبر دولة منتجة للنفط في إفريقيا، فإنتاجها المحلي مرتفع حيث يقدّر ب 222.867 مليون دولار أمريكي.[1]

هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول، فبحسب إحصائيات 2009 التي قدمتها المؤسسات الأفريقية الثلاث: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، والاتحاد الإفريقي، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو بحوالي 1751 مليون دولار أمريكي، وتشاد بحوالي 2134 مليون دولار أمريكي، ومالي بحوالي 1863 مليون دولار أمريكي، والسودان 34360 مليون دولار أمريكي.[2]

وعلى الرغم من هذه الأوضاع الاقتصادية، فإنّ منطقة الساحل أصبحت منطقة ذات أهمية اقتصادية، كونها تزخر بالثروات المعدنية مثل الذهب، اليورانيوم، الفوسفات، وباتت الثروة النفطية عامل جذب كبير لدول العالم إذ تصدر تشاد النفط منذ عام 2003 بما يقارب 200 ألف برميل يومياً. كما أصبحت مالي ثالث منتج أفريقي للذهب بعد جنوب أفريقيا وغانا، وتتميز النيجر بكونها ثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد استراليا وكندا وتعتبر نيجيريا أكبر دولة مصدرة للنفط بحجم إنتاج يومي يصل إلى 27 مليون برميل واحتياطي يبلغ 36 مليار برميل.[3]

1- حمد صالح أيوب، "**مظاهر الثقافة العربية في تشاد المعاصرة وتحديات العولمة**"، (مطابع الصفا للمطبوعات التجارية)، القاهرة، 2008.

2- أسماء رسولي، "**مكانة الساحل الأفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.

3- عشور قشي، "**التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل**"، (المجلة العربية للعلوم السياسية)، العددان 46/45، 2015.

وتوجد بالمنطقة ثروات طبيعية هائلة مثل الماس والنحاس وكذلك اليورانيوم والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والضخمة وهناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام والتي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل التشاد واحتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر ب: 100مليون طن إضافة إلى وجود النحاس ويقدر الاحتياطي ب 27.3 مليون طن من النحاس عالي الجودة ويقدر احتياطي اليورانيوم في النيجر ب 280 ألف طن، كما تتمتع ايضاً منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة، فمثلا نهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل والكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع وهو صالح للملاحة في ما بين "كوروسا" و"بماكو" في فصل المطر، وكذا نهر السنغال السادس من حيث الطول والخامس من حيث المساحة ومن المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع الدول الكبرى على اعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب القادمة سترتبط بأزمة المياه.

وتتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة استراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي، خصوصا في السودان والتشاد اللتّان تتمتعان باحتياطي نفطي هائل، كما أن هناك دراسات وتقارير معاصرة تثبت أن مستقبل العالم الطاقوي موجود بهذه المنطقة لا سيما بما يتعلق بالطاقة الشمسية كون هذ المنطقة صحراوية. ومن خلال ما سبق يتضح أن لدول الساحل ميزات ذات أهمية غير خافية، مما جعلها في دائرة الأطماع العالمية خصوصا بين أمريكا التي تحاول السيطرة عسكرياً على المنطقة وفرنسا ثقافياً (الحزام الفرانكفوني) والصين اقتصاديا.[1]

المبحث الثاني: التحديات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي.

1- مجدي الداغر، "**أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم**"، (دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع)، القاهرة، 2006،ص114.

يرى المتتبعون للشأن الأفريقي أنّ منطقة الساحل والصحراء الأفريقية شهدت منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة التي من شأنها الإضرار بمصالح الأفراد والجماعات والحكومات، وتأتي هذه التحديات الجديدة على المنطقة في خضم التحولات السياسة والاقتصادية التي شهدها العالم.

وتعد منطقة الساحل الأفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة غير مسبوقة من التطورات الأمنية نتيجة لمجموعة من العوامل يمكن حصرها في ثلاث أبعاد وهي؛ البعد الأول ويتمثل في الوجود الإرهابي في المنطقة الذي جعل من منطقة الساحل ملاذاً آمناً وقاعدة لعملياته.

البعد الثاني: ويتمثل في انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، وتجارة البشر والمخدرات، والهجرة غير الشرعية، وهيمنة ظاهرة تجارة الأسلحة.

ويتمثل البعد الأخير في الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في المنطقة.[1]

المطلب الأول: الإرهاب وانتشار السلاح:

يعتبر التُعريف الجامع للإرهاب من الأمور الخلافية أكاديمياً وإيديولوجياً ودولياً، ورغم ذلك فلقد اتفق الجميع ان الارهاب هو توجيه العنف ضد المدنيين واستخدام الوسائل والأدوات غير المشروعة.

فالإرهاب مفهوم قيمي معياري(normative concept)، فما يعتبر إرهابا عند الغرب يعتبر عندنا مقاومة مثل حركة حماس الفلسطينية، أيضا ليس كل ما هو متطرف هو إرهابي وبالتالي اختلاف المعايير ساهم في عدم تبني تعريف واحد متفق عليه. (أنظر ملحق رقم: 02)

1- مجدي الداغر، (مرجع سابق).

وبالتالي كتصور يمكن القول أن الإرهاب في علاقته بالأمن يمس بمنطق حقوق الإنسان (الحق في البقاء) وكذلك الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة (السياسي، الاقتصادي، الصحي، البيئي، الغذائي، الثقافي، ...) وحق الإنسان في التحرر من الفقر والقهر والخوف، تنتجه عدة عوامل داخلية وخارجية.[1]

على الرغم من عوامل الضعف التي تتسم بها دول الساحل الإفريقي "جنوب الصحراء"، والتي جعلت غالبيتها تصنف ضمن الدول الفاشلة؛ جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها تطورات دول الشمال الإفريقي خلال العقدين الأخيرين لتضاعف حجم التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول، وبحسب ما أشارت إليه الباحثة أميرة عبد الحليم فإنّ هذه التهديدات دفعت المنطقة لتصبح جزءًا من "قوس الأزمات" الذي كان يمتد في السابق من أفغانستان مرورًا بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الإفريقي.

لقد تحول الساحل الأفريقي إلى فناءٍ خلفيٍّ للجماعات الإرهابية في الشمال الإفريقي، خاصةً تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي تعود أصوله إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، والذي انتشر في الصحراء الكبرى منذ صيف 2003، وبدأ في استهداف دول الساحل والصحراء منذ هذا التاريخ؛ حيث كان لموريتانيا والنيجر النصيب الأكبر من هجمات التنظيم.[2] إضافة إلى الدور المتزايد لجماعة "بوكو حرام" في تهديد دول المنطقة مثل نيجيريا، والكاميرون، ومؤخراً اتهم التنظيم من قبل السلطات التشادية بضلوعه في التفجيرين الانتحاريين اللذان شهدتهما العاصمة "أنجمينا" في شهر يونيو الماضي.

1- عبد الله عبد العزيز اليوسف, "**الانساق الاجتماعية ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف**"، (جامعة نايف للعلوم الأمنية)، الرياض، 2006.

2- ميرة محمد عبد الحليم،" **نذر الانهيار: تأثير الاضطرابات الداخلية على الأمن الإقليمي للساحل والصحراء**"، "مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، 2013.

وفي هذا السياق يشير الباحث عصام عبد الشافي إلى أنه أصبحت المساحات الواسعة لمنطقة الصحراء الكبرى وساحل غربي إفريقيا، المناطق المفضلة لنشاط تنظيم "القاعدة"، الأمر الذي دفع عناصر التنظيم إلى اللجوء إلى منطقة الساحل الإفريقي، حيث تفتقر هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية، إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني، حيث لا يوجد في تلك الأقاليم، ما يستدعي حضور أي حكومة.

ويعتبر التحدي الإرهابي أهم التحديات الأمنية التي تواجه دول منطقة الساحل والصحراء نظرا لطبيعة النشاطات التي يقوم بها، ويعتبر " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " الذى هو عبارة عن صيغة معدلة للجماعة السلفية للدعوة والقتال، حيث تم إضفاء صبغة عالمية عليها، إلا أن أهم أعمال هذا التنظيم، هو ما حدث في العام 2003، عندما نفذ عملية اختطاف 32 سائح أوروبي، في فبراير/ مارس، في الصحراء الجزائرية.[1]

من الواضح أن التنظيم يعول على تمويل نشاطاته الإرهابية التي يقوم بها، على ما يتم الحصول عليه من أموال طائلة، ومصدرها الأساسي المبالغ الكبيرة التي يحصل عليها، مقابل الإفراج عن الرهائن الذين يختطفها وقد طالب الخاطفون بمال، لفداء المخطوفين، بحسب حالة كل واحد، أو تحرير عناصر من التنظيم سجناء في دول المنطقة.[2]

ومن التهديدات الارهابية فمن شانها زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي لدول المنطقة، من خلال الهجمات التفجيرية الكبرى التي يتم تنفيذها، أومن خلال استهداف مؤسسات الدولة ورموزها بل حتى السياح الذين يتوافدون على دول المنطقة يتم استهدافهم، حيث يتم اختطافهم ومساومة الدول التي يحملون جنسيتها.[3]

1- جريمي كنان، "**إرهاب وانعدام أمن في الساحل والإفريقي: درس في التزوير الجغرافي والسياسي**"، (سلسلة كتب أوضاع العالم)، مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات، 2011، ص 345.

2- جريمي كنان، (**مصدر سابق**)، ص347

3- حياة زلط، "**التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء**"، (يومية الخبر المغربية)، العدد/46274، ليوم:11/جويلية /2012.

بفدية كبيرة مقابل اطلاق سراحهم. الأمر الذي ينعكس على حركة السياحة في المنطقة، وبالتالي تراجع عائداتها على خزينة الدولة، بالإضافة الى التراجع في حجم الاستثمارات الأجنبية في المنطقة بسبب عدم الاستقرار.

أما المحصلة النهائية لهذه التهديدات فتتمثل في إعاقة عملية الانفتاح السياسي لدول المنطقة وإحداث انتكاسة بالجهود التنموية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي .[1]

– "تهريب السلاح": كتهديد للأمن الانساني في الساحل الافريقي:

إن مهربي السلاح بجنوب الصحراء أضحوا الآن منظمين بشكل جيد، ويتوفرون على موارد مالية هامة ووسائل جد متطورة، من آليات النقل المتطور ومعدات الاتصال وأجهزة التواصل الدائم عبر الأقمار الاصطناعية، وقد سهلت هذه الشبكات المحسوبين على القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي انخراطهم في هذا النشاط، بل هناك منهم من أحدثوا شبكات تهريب أسلحة خاصة بهم، كما هو الأمر بالنسبة لمختار بن مختار وبن مبروك وكلاهما قائد لجماعة مسلحة تعمل تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

أما بخصوص نقاط التسريب واقتناء الأسلحة، برزت مؤخرا مدينة "لمغيتي" الموريتانية و"بير أم كرين" ومنطقة "الزويرات"، هذا إضافة إلى سوق "كابيتان" بالعاصمة الموريتانية نواكشوط.

ومن أهم شبكات التهريب نجد:

– شبكة "**بلمختار بلمختار (الأعور)**": وهو جندي سابق بالجيش الجزائري سبق له أن قاتل بأفغانستان، يمول نشاطه اعتمادا على مختلف أنواع التهريب، وهو مسؤول عن جماعة من الجماعات التابعة للتنظيم القاعدة في بلاد

1- جريمي كنان، **(مرجع سابق)**.

المغرب الاسلامي.

– شبكة "**خضري ولد عمر**": كانت تنشط بخصوص الهجرة السرية، لكنها مؤخرا شرعت في استعمال المرشحين للهجرة لتهريب الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة، ويقوم عليها المدعو" خضري ولد عمر" تنشط هذه الشبكة في منطقة واقعة بين "الحنك" و"أركشاش" بشمال مالي والحزام الأمني وتندوف، وتستعمل سيارات يوحي مظهرها ولونها بأنها سيارات عسكرية من نوع "طويوطا".

– شبكة "**النويه**": يقوم على أمورها المدعو "النويه " ويشرف المدعو "الزوين" تحت إمرة "النويه" على الصفقات المرتبطة بالسلاح وكل ما يتعلق بتزوير الوثائق والمستندات لتسهيل تهريبها، وهذه الشبكة يراقبها "ولد البوهالي".

– شبكة "**ولد الميلس**": متخصصة في تهريب الأسلحة، تنشط بين شمال مالي وتندوف ولها ارتباط ببعض الجزائريين، أهم عناصر هذه الشبكة الذي يتحرك في واضحة النهار ودون أي غطاء يدعى "بولحبوس" (جزائري الأصل)، وتضم هذه الشبكة أيضا عناصر من الطوارق وتستعمل شاحنات من نوع "كازيل" و" إيماجريس" وغالبا ما يتحرك أعضاء هذه الشبكة في منطقة "كليب الجراد" القريبة من " كرين" ومنطقة " أكونتين" و"امجيك" بالصحراء و"كليب الطوش" و"كليب النصراني" و"الحفيرة" جنوب الجزائر.

ففي بداية السنة2007 شهدت سوق الأسلحة في العاصمة الصومالية حركة بيع وشراء نشيطة بشكل طوعي، وانخفضت أسعار الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة، وسجلت هذه التخفيضات حدا غير مسبوق بالمنطقة. وترجع أسباب هذا التحول لنشاط بيع هذه الأسلحة قصد التخلص منها تحسبا لعمليات نزعها وكانت هذه مناسبة لنقل كميات كبيرة من الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة إلى مالي من طرف مهربي الأسلحة الذين كونوا مخزونا مهما. [1]

1- حياة زلط، (**مرجع سابق**).

وقد لوحظ في الأسبوع الثاني من شهر يناير من 2007 حركة نشيطة، غير مسبوقة لتهريب السلاح نحو منطقة "الزويرات" المتاخمة للحدود المغربية الموريتانية وتندوف والحدود المغربية الجزائرية الجنوبية الشرقية، وهمت بالخصوص سلاح "الكلاشنكوف" والرشاشات التي تركب على السيارات الخفيفة.

ومع دخول القوات الأثيوبية إلى الصومال، سعى الكثير من الصوماليين العاديين الحائزين على أسلحة فردية إلى التخلص منها، وقد استغل تجار السلاح ومهربوه هذه الفرصة فقاموا باقتناء تلك الأسلحة بأثمنة زهيدة لبيعها بأسعار أكبر، لاسيما وأنهم لاحظوا ازدياد الطلب عليها بمنطقة جنوب الصحراء، من خلال الوسائط من الطوارق الناشطين في تمرير السلاح الى شمال موريتانيا وتندوف والحدود المغربية الجزائرية.

قد نزلت أسعار الأسلحة الفردية والقنابل اليدوية والألغام المضادة للأفراد إلى مستوى لم يسبق له نظير، مقارنة مع الأسعار المعتمدة في عرف تسعيرة المهربين. فسعر بندقية الكلاشينكوف "أ ك 47"، إذ كان سعرها 320 دولارا، لكنه وصل خلال شهر يناير الحالي إلى 150 دولارا فقط، في حين وصل سعر الذخيرة الحية الخفيفة (الرصاص) إلى أقل من نصف السعر المعتاد.[1]

تشير تقديرات الأمم المتحدة لسنة 2003 إلى أنّ هناك حوالي 100 مليون قطعة سلاح منتشرة في القارة خصوصا في مناطق الحدود، ويلعب التمويل الخارجي دورا كبيرا في إشعال الحروب حيث يبحث المتمردون عن الأسلحة والأموال والتدريبات لتحقيق مطالبهم، كما أنّ السكان في هذه المناطق أصبحوا يبحثون عن السلاح ليس للتمرد، وإنما للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنتشرة بكثرة.[2]

1- حياة زلط، **(مرجع سابق)**.

2- أمينة بوبصلة، **(مرجع سابق)**.

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة: السّاحل بيئة خالقة ومشجعة لها:

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأنّ هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة.

أ- تهريب المخدرات: تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أنّ نحو 30 إلى 40% من المخدرات تمر عبر هذه المنطقة، ونحو 27% من المخدرات التي تمت مصادرتها في أوربا كان مصدرها منطقة الساحل والصحراء بقيمة إجمالية قدرها 8,1 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى ذلك فإنّ تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة.[1]

مثلما تشكل تلك الصحاري الشاسعة والوعرة، بيئة مناسبة لإخفاء الرهائن، لحين تحريرهم مقابل فديات مالية فإنها تشكل أيضا فضاء مثاليا لتخزين آلاف الأطنان من المخدرات القادمة من إفريقيا وأمريكا اللاتينية ، في طريقها الى الاتحاد الأوروبي، عبر شواطئ موريتانيا والمغرب والجزائر وليبيا.

ان خطر تهريب المخدرات عبر منطقة الساحل والصحراء، يثير الكثير من المخاوف، بل إن الخطر الإرهابي ليس في الحقيقة بهذا الحجم وهذه الأمية لا بالنسبة إلى موريتانيا، ولا إلى مالي، ولا إلى النيجر، مقارنة مع التهريب وشبكاته، فهذا الملف ينخر الدول الساحلية من الداخل، ولكن الإعلام يتجاهله، ولا يعطيه الأهمية التي يسقحقها.[2]ويتأكد هذا في ظل الحديث عن علاقة وطيدة بينها والنشاط الإرهابي، فليس من السهل فهم تلك العلاقة المعقدة، القائمة بين الجماعات الإسلامية المسلحة، التي تتخذ من تلك الصحاري مقرا لها، ومنطلقا لعملياتها، وبين شبكات تهريب المخدرات والسجائر، التي تستفيد هي الأخرى من تلك المنطقة، التي تنمحي في[3]

1- عصام عبد الشافي، "**معضلة مزمنة: تعقيدات غياب الأمن في الساحل والصحراء**"، (مجلة السياسة الدولية)، القاهرة، العدد 195، يناير 2014.

2- أعلية علاني، "**حوار حول التيار السلفي الموريتاني**"، (المجلة العربية للعلوم السياسية)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، خريف2010 العدد28 ص145.

3- جريمي كنان،(**مصدر سابق**)، ص347

رمالها المتحركة الحدود بين الدول، وتتداخل سلطاتها الغائبة، إلا أنه أصبح معروفا أن الأتاوى التي يتم استخلاصها من المهربين، تشكل أحد مصادر تمويل " تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي".

ولعل مما يساعد على رواج وسهولة حركة تهريب المخدرات عبر تلك البلدان، هو الضعف الشديد الذي تعانيه أجهزة أمن تلك الدول، وعدم فاعليتها. ومن بين الأمثلة الصارخة على ذلك، هو قصة احتجاز شحنة الكوكايين التي تقدر قيمتها ب 20 مليار أوقية، والتي كانت تحملها طائرة صغيرة، حطت فجأة بمطار العاصمة الاقتصادية الموريتانية " نواذيبو" سنة 2007 ثم اختفت.[1]

لقد تحولت منطقة الساحل الأفريقي الى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين ، الكوكايين والكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي[2] ، إذ أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوربا عن طريق المغرب وشمال إفريقيا كما تم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاوتين 500 كلم الى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست، حيث جاء على لسان "إمنوال لوكير" نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات عندما قال " إن بعض دول إفريقيا الغربية التي تقع خلف الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طريقا مفضلا وجدّ نشط للتجارة الدولية للكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية في اتجاه أوربا" منذ[3].2005

1- جريمي كنان، (**مصدر سابق**).

2- أمحند برقوق، "**الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية**"، (جريدة الشعب الجزائر، العدد الأول، جانفي 2008) ص13.

3- أمحند برقوق، " **المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**" ، (مجلة الجيش، مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه الجزائر، العدد 534، جانفي/ 2008)، ص 52.

ب- الهجرة السرية: فيما يتعلق بالهجرة السرية، فإنه ومنذ عام 1990 وحتى عام2000، يمكن أن نلمس ارتفاعا في أعداد المهاجرين الأفارقة السريين. وبحسب تقديرات رسمية جزائرية فانه تم إيقاف ما معدله 6000 رعية أفريقية بين عام 2002 وعام 2006. وقد تعقدت مشكلة الهجرة السرية أكثر فأكثر، حيث أنّ أعداداً غير محدودة من المهاجرين السريين الأفارقة اتبعوا المغاربة الذين يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية، عبر قوارب الصيد، وشجع هذا الطريق المزيد من الأمواج البشرية للقدوم نحو شواطئ الجزائر وتونس.[1]

ج- تهريب السجائر: إن الكثير من التقارير الدولية ذات المصداقية العالية والصادرة عن جهات مشهود لها بالاستقلالية، أكدت بما لا يدع أدنى شك، ارتباط تهريب السجائر بتهريب السلاح، وقد أقر أحد المحللين بالقول، إذا أردت معرفة المناطق التي تروج فيها الأسلحة المهربة، عليك برصد البلدان والأماكن التي تروج فيها السجائر المهربة؛ وللإشارة ينشط تهريب السجائر في المناطق الجنوبية الشرقية المتاخمة للحدود المغربية الجزائرية خلال الصيف، إذ تصل درجة الحرارة فيها إلى 50 درجة، وهي منطقة شاسعة معروفة بصعوبة مسالكها ومن المناطق التي أخذ ينشط بها مهربو السجائر خلافا للسابق منطقة" **لمحاميد**" التي لا تبعد كثيرا عن الحدود الجزائرية، ونظرا لارتباط هذه التجارة بتهريب السلاح، فإن استمرار تكريس انسداد الأفق في وجه الشباب من شأنه بشكل أو بآخر، أن يؤدي إلى ممارسة هذا النشاط سعيا وراء مداخيل هامة.[2]

تعتمد القاعدة بشكل كبير على زراعة التبغ وتهريبه، فنسبة المستخدمين في دول شمال افريقيا تبلغ 44% من الاستخدام الكلي لأفريقيا بأسرها، وتعتبر مدينة "**كيدال**" المالية حلقة الوصل الأساسية في تهريب السجائر[3]

1- أمينة بوبصلة، (**مرجع سابق**).

2- حياة زلط، (**مرجع سابق**).

3- عمر المهدي بخوش، " **دعم، تمويل وخطف، الإتجار بالسلاح والبشر جرائم بالساحل تحتاج لدراسة**"، (يومية التحرير الجزائرية، الاثنين/10/6/ 2014).

والتبغ وكانت صحيفة "الابزرفر" البريطانية نشرت تحقيق العلاقة بين تهريب التبغ والسجائر والعنف التي تنتهجها الجماعات المتطرفة، وخلصت أن نسب الأرباح من تهريب التبغ تبلغ 1 مليار دولار في دول شمال الصحراء ويعتبر "مختار بلمختار" الملقب ب "بلعور" والذي انظم الى تنظيم القاعدة أكبر المهربين في المنطقة حيث أن جل عمليات التهريب تمر عبره أو بواسطته.

د- الاتجار بالبشر:

تعتبر منطقة السّاحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين الحدود الجنوبية للصحراء الكبرى، والحدود الشمالية للغابات الكبرى، فالموقع الاستراتيجي للمنطقة جعل منها ممرا ومعبرا للتنقلات البشرية منذ ألاف السنين فغالبا ما تستغل عصابات الاتجار بالبشر مناطق النزاع والحروب الاهلية من أجل نقل الاشخاص من مناطقهم الاصلية الى مناطق أخرى غريبة عنهم، واستغلال ظروفهم مقابل الحصول على مبالغ معتبرة لقاء هذا النشاط الذي تمتد شبكاته من الساحل الإفريقي حتى القارة الأوربية، اذ يتم بيع الأطفال لعائلات أوروبية بقصد التبني واحيانا أخرى لأغراض جنسية وكذلك هو الأمر بالنسبة للنساء، كما قد يتم استعمالهم للعمل في ظروف غير انسانية ومأساوية وكذلك المتاجرة بأعضائهم الداخلية الحيوية.

اخر الاحصائيات الصادرة عن السلطات الجزائرية تشير الى تسجيل اكثر من 5000 مهاجر غير شرعي سنويا عبر منطقة الساحل الأفريقي بعد ان كانت لا تتعدى 200مهاجر في السنوات التسعينات.[1]

المطلب الثالث: الفشل البنيوي والوظيفي للدولة:

ان ضعف نموذج بناء الدولة في أفريقيا عموماً وفي دول الساحل الأفريقي خصوصاً شجع بالضرورة على صعود

1- عمر المهدي بخوش، **(مرجع سابق).**

لاعبين من غير الدول، تحركوا لسد الفراغ الأمني والاقتصادي والاجتماعي التي تركته دول الساحل الضعيفة وخصوصاً في المناطق الحدودية التي تم اختراقها بشكل كبير من قبل الجماعات الإرهابية مثل جماعة" بوكو حرام" التي انطلقت من نيجيريا واستطاعت أن تخترق الدول المجاورة لها مثل الكامرون، وتشاد. إضافة إلى التهديدات النابعة من موجات الهجرة غير الشرعية، والتجارة غير الرسمية العابرة للحدود الوطنية، وبالتالي تداخلت هذه التهديدات والمخاطر – القديمة والجديدة – لتشكل ظاهرة وسمة لمنطقة الساحل الأفريقي.

تتسم دول القارة الأفريقية بأنّ نظم الحكم في غالبيتها عبارة عن أنظمة يصعب فهمها، حيث يصعب أحياناً التمييز بين نظم الحكم العسكرية والمدنية. فهناك نحو 29 دولة إفريقية شهدت بين عامي 1984 – 2004 إقصاء للعديد من الرؤساء عبر الانقلابات العسكرية[1].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه في الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول الأفريقية في إدماج الجماعات والقبائل المتنوعة داخل مكون الدولة، فشل البعض الآخر خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية المحدودة، فإضافة إلى هذه القدرة المحدودة، شهدت دول القارة الأفريقية صراعاً على السلطة، وتقاسماً للثروة بين فئات معينة دون غيرها من الجماعات الأخرى، خاصة تلك التي لم تبد تأييداً للنظام الحاكم وسعت إلى معارضته، وحتى الدخول معه في صراع مسلح، ففي مالي – على سبيل المثال – ونتيجة لتهميش بعض المناطق وكبر مساحتها الجغرافية، ظهرت عدة جبهات عسكرية وسياسية تطالب بحقوق سكان المنطقة. ومن هذه الجبهات حركة الطوارق للمقاومة والحركة الشعبية لأزواد، والجبهة الإسلامية العربية لأزواد، حيث شكلت هذه الحركات أزمة حقيقية للحكومة المركزية في مالي.[2]

1– عصام عبد الشافي، (**مرجع سابق**).
2– مبروك كاهي، (**مرجع سابق**).

استقلت دول الساحل شكلياً فقط وهي مستعمرات فرنسية وبريطانية(السودان)، لكنها وجدت نفسها أمام مأزق بناء الدولة في ظل غياب الموارد والتمويل اللازم والإمكانات مما جعلها تعايش ظروف جدّ صعبة داخلياً في محاولة منها للانتقال إلى الأفضل هذا الأمر جعلها تلجأ إلى الراعي الفرانكفوني بالدرجة الأولى ومن ثم الدول الكبرى في محاولة منها للتصدي للتهديدات والتعامل مع التحديات ضمن الألفية الثالثة إضافة إلى عدة سلوكيات أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الاستدانة من الدول الكبرى لمحاولة معالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية والامنية والاجتماعية.
- طلب الدعم الدولي لاسيما اللوجستي في سبيل مواجهة التهديدات الإرهابية والتخلص من أخطاره
- التنسيق ضمن الإطار الإقليمي والأمني لحفظ السلام وبناءه.[1]

فالدولة الإفريقية تشهد أزمة مؤسساتية وسياسية شرعية وحتى مدنية، وكذا سلبية في التواجد، أي التساؤل حول واقعية الدولة الإفريقية. في ظل الاحتمالية المتزايدة للفشل الدولاتي وصور المعارضة الداخلية للنظام السياسي المتكررة- والتي ولدت موجات عنف سياسي داخلي حاد – التي شهدتها مختلف الدول الإفريقية.

واجهت الدولة في أفريقيا عدة إشكالات، يتمثل أولها بوجود تجمعات سكانية أفريقية غير متجانسة عرقيا وثقافيا، ضمت إلى بعضها البعض قسريا في دولة واحدة مع وجود امتدادات لهذه الإثنيات في دول مجاورة، فكان لا بد من أن تتعاون وتتداخل معها بحكم الجوار.

كذلك من أهم إشكاليات بناء الدولة في أفريقيا أنها لم تجد المساعدة والمؤازرة من المجتمع الدولي لمساعدتها على

1- بوحنية قوي، "**الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2012 ، ص 11.

2- بن محمد الأمين عائشة، "**الدولة الفاشلة في إفريقيا وسياسة ملء البطون**"، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية السياسية الاستراتيجية)، على الرابط:.www.democratic.de/!b/24830 ، تاريخ الاطلاع، 2016/04/21.

تطوير نفسها والخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة، ومن ثم الانتقال إلى التنمية والتطور والتخطيط لصنع بوتقة سكانية موحدة ومجتمعة، لكن ذلك لم يحصل وأصبحت الدول الأفريقية مسرحا للصراعات الدولية على ثروات المنطقة.

هكذا يظهر أن الدولة الأفريقية الحديثة فشلت وأخفقت، وهو ما يطرح التساؤل حول الأسباب التي أدت إلى ذلك. وهنا نجد مجموعة نظرياتّ فسرت سبب هذا الإخفاق، من بينها نظرية سياسة ملء البطون لجان "فرنسوا بايار". وقد حاول الأخير فهم أسلوب الحكم في أفريقيا وسلوك الأفراد والجماعات فيها، فقام بتسمية كتابه سياسة ملء البطون نسبة إلى التعبير الكاميروني، في إشارة منه إلى طريقة الحكم، أو كما كان يقول فوكو "إمكانية الحكم" في أفريقيا جنوب الصحراء.

دول الساحل ليس لديها نضام حماية نتجانس وهي غير قادرة على المراقبة الذاتية أي ضعف هذه الدول على مراقبتها حدودها وكدا غير قادرة على الإدارة الأمنية لأراضيها مما يؤدي إلى سهولة العمل الإجرامي المنظم وسهولة الاتصال بين المنظمات الإجرامية الغير وطنية وذلك سيعود للحركات السببية التالية:

أ- النظام القبلي: الذي يحكم الكثير من الدول هذه المنطقة ويزداد تأثيره في الدول التي تهيمن فيه الاثنية على الحياة السياسية.

ب- السيطرة الاستعمارية: التي عملت وما زالت تعمل على إشاعة الفوضى والتفرقة بين الفصائل عن طريق تقسيم الأقاليم بطريقة تعسفية دون مراعاة الجانب الأنثروبولوجي للمجموعات وتعتبر حالة الطوارق أحسن مثال.

ج- التقسيم الغير عادل للثروة والذي أدى الى تهميش سياسي واقتصادي، والذي أد إلى التمرد والعنف السياسي.[1]

1- بن محمد الأمين عائشة، **(مرجع سابق)**.

المبحث الثالث: الساحل الإفريقي بين مشاريع بناء السلام ومخططات الهيمنة(المشروع الفرنسي الأمريكي نموذجا).

من المتعارف عليه أنّ لكل منطقة من مناطق العالم لها خصائصها ومميزاتها التي تميزها عن غيرها من حيث البعد الاستراتيجي، والظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية، ويمكن لهذه الخصائص والمميزات أن تكون عنصر استقطاب لقوى إقليمية ودولية تحاول استغلال تلك الأبعاد بشكل يمكّنها من التأثير في مجريات الأحداث. وسنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الأفريقي، وتحديد دوافعه، ووسائله المتجسدة في سياسة البلدين في المنطقة. (أنظر ملحق رقم: 01)

المطلب الأول: دوافع التنافس الفرنسي– الأمريكي:

أولا: دوافع الاهتمام الفرنسي بالساحل الأفريقي:

عبرّ الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" أنه بدون قارة أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخا في القرن الحادي والعشرون، فالقارة الأفريقية كانت مجد فرنسا، ومنطقة نفوذها التاريخية، لذا من الصعب تخيّل قيام فرنسا بالتخلي عن أفريقيا.

إنّ هذه المقولة تؤكد المكانة التي تحتلها القارة الأفريقية بالنسبة لفرنسا، فهي الدولة التي استعمرت الكثير من بلدانها، بما فيها دول الساحل الأفريقي التي باتت تشكل مناطق نفوذ لفرنسا في القارة الأفريقية، لقد عانت فرنسا من تأثير التحولات التي طرأت على النظام الدولي – بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي– على مكانتها الدولية، وهذه التحولات جعلتها تسعى إلى تحديد وإعادة صياغة سياساتها الخارجية، خاصة مع ظهور قوى وفواعل جديدة أصبحت تنافس فرنسا في الميدان الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي.[1]

1– أمينة بوبصلة، (مرجع سابق).

يمكننا تحديد أهداف الاهتمام الفرنسي بالقارة الأفريقية بصفة عامة، ومنطقة الساحل الأفريقي بصفة خاصة فمن جهة تسعي فرنسا إلى الهيمنة على أفريقيا وبالتحديد الدول الناطقة باللغة الفرنسية "دول المنظومة الفرانكفونية" والاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية مع أفريقيا حيث بلغ حجم الصادرات الفرنسية حوالي 13,5 مليار دولار أمريكي سنويا، فضلاً عن المشاريع الاقتصادية مثل شراء شركات المياه والكهرباء والهواتف في السنغال واستثمارات النفط في "الكونغو-برازافيل"، ومن جهة أخرى تسعى فرنسا إلى مواجهة النفوذ الأمريكي والصيني المتزايد في القارة خلال العقود التي تلت انتهاء الحرب الباردة، وعليه فإنه يمكن القول أنّ فرنسا حددت مجموعة من المصالح الأساسية في القارة الأفريقية عموماً وفي منطقة الساحل خصوصاً، حيث تشعبت هذه المصالح بىن مصالح اقتصادية، ومصالح استراتيجية وسياسية.

أ- المصالح الاقتصادية:

سعت فرنسا إلى البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد ومواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، إذ تعاني فرنسا نقصاً في هذه المواد، وبالتالي أصبحت مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعاتها الوطنية.

لقد كانت فرنسا في مرحلة الثمانينات تعتمد بشكل كبير على دول أفريقيا خاصة الغابون والنيجر وساحل العاج وتشاد. ففرنسا لا تزال أكبر مستثمر في ساحل العاج حيث استحوذت في عام 2007 حوالي 150 شركة فرنسية على 68 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية في ساحل العاج، كما هيمنت شركة "ريفا reva" لمدة أربعة قرون على حقوق استخراج واستغلال اليورانيوم في النيجر، وتعتمد فرنسا على اليورانيوم المتواجد في النيجر [1]

1- توفيق راوية، " **السياسة الفرنسية في أفريقيا، الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية**"، (مجلة قراءات افريقية)، أبريل 2014.

بشكل كبير، إذ تعتمد على حوالي 75 بالمائة من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية.[1] وبالتالي يعد العامل الاقتصادي عامل جذب مهم للمصالح الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي. فالمنطقة إلى جانب ثروتها النفطية المكتشفة خلال السنوات الأخيرة تزخر بالثروة المعدنية مثل الذهب واليورانيوم والفوسفات.

ب- المصالح السياسية والاستراتيجية:

تسعى فرنسا إلى الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والسياسي في منظومة دول "أفريقيا الفرنكونية"، كونها تعد مستعمرات سابقة لها، وذلك في ظلّ تصاعد التنافس على المنطقة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وظهور قوى منافسة خاصة الصين التي تنظر إلى القارة الأفريقية من منظور استراتيجي لما تتمتع به المنطقة من ثروات معدنية يحتاجها الاقتصاد الصيني.[1]

الى جانب البعد الاقتصادي للسياسة الفرنسية في منطقة الساحل، تحظى المنطقة بقيمة استراتيجية لدى فرنسا وتجسد هذا الاهتمام في العديد من الجوانب لعلّ أهمها يتمثل في الاتفاقيات الدفاعية والأمنية بين فرنسا ودول المنطقة، إضافة إلى الانتشار العسكري الملحوظ والمتمثل في القواعد العسكرية الفرنسية المتواجدة في غرب ووسط أفريقيا، وبعبارة أخرى، تعطي فرنسا اهتماماً كبيراً للمنطقة من خلال تواجد قواتها العسكرية في بعض البلدان الأفريقية، فعلى سبيل المثال، اهتمت فرنسا بتحقيق نوع من النفوذ عبر تواجد القاعدة العسكرية الفرنسية في البلاد منذ الستينيات من القرن الماضي، وهذا راجع الى أهمية الاستراتيجية للتشاد بالنسبة لفرنسا، حيث تدخّلت فرنسا مرات عديدة في الشئون السياسيّة الداخلية لتشاد من خلال تسليم الأقلية المسيحية مقاليد السلطة بعد استقلال البلاد، وكان لهذا التدخل تأثيره، كونه أذكى الصراع السياسي وساهم في اندلاع الحرب الأهلية [2]

1- توفيق راوية، (**مرجع سابق**).

2- سعيد طه، "**المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار التحولات الدولية** "، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الكويت، 2013.

بين الأقلية المسيحيّة والأغلبية المسلمة خلال نهاية السبعينات من القرن الماضي.

ولئن كانت فرنسا تدخلت في بعض البلدان الأفريقية للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والسياسية، فإنّ الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية كان هدفاً أساسيا للسياسة الفرنسية في القارة الأفريقية؛ فهذا الاستقرار — كما تراه فرنسا– يقلّل من احتمال اندلاع الحروب الأهلية بين العرقيات والقبائل المختلفة، لذلك تفضّل فرنسا في بعض الأحيان مساندة النظم القائمة — رغم السلبيات الكثيرة لتلك الأنظمة — لتخوفها من تشجيع نظم جديدة لا تعرف فرنسا مدى قدرتها على السيطرة على شعوبها.

ثانيا: دوافع الاهتمام الأمريكي بالساحل الأفريقي:

بخلاف فرنسا، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ميزة خاصة، كونها دولة لا يربطها أيّ ماضٍ استعماري مشترك مع القارة الأفريقية، فمنذ ظهور الدولة الأمريكية على الساحة الدولية، وحتى الحرب العالمية الثانية، تميزت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الأفريقية بالتجاهل وعدم الاهتمام، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت مسألة محاصرة المد الشيوعي في قائمة اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية في أفريقيا، وذلك في عام 1945 وعام 1979. إلا أنه ومنذ عام 1995 اتضحت ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول القارة الأفريقية

ومن هنا يمكن القول أنه لم تشكل القارة الأفريقية أهمية محورية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد إلا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتحديداً فترة نهاية التسعينيات من القرون الماضي وفترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وفي الوقت الراهن، أصبحت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة برؤيتها الاستراتيجية الشاملة، وبحاجات اقتصادها الوطني، لذلك، فإنّ دوافع التوجه الأمريكي في أفريقيا عموماً وفي منطقة الساحل [1]

1– أسماء رسولي، **(مرجع سابق).**

الأفريقي خصوصاً يتركز في بعدين مكملان لبعضهما البعض؛ وهما البعد الاقتصادي، والبعد الأمني.

أ- البعد الاقتصادي:

ترجع أهمية القارة الأفريقية في الحسابات الأمنية الأمريكية إلى عوامل متعلقة أولاً بالعقيدة الأمنية الأمريكية المتعددة الأبعاد؛ وثانياً، إلى عوامل أخرى متعلقة بأفريقيا حيث تحتوي القارة على ثروات وموارد ضخمة.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يكتسب النفط الأفريقي أهمية استراتيجية كبيرة، حيث بدأت باستيراده منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وقد نشرت العديد من التقارير الرسمية وغير الرسمية التي تؤكد هذه الأهمية للنفط الأفريقي لعلّ أبرزها تقرير وكالة الطاقة الأمريكية الذي أشرف عليه نائب الرئيس الأمريكي السابق "ديك تشيني" حيث حددت فيه قائمة من الأولويات والأهداف واستراتيجيات الإدارة الأمريكية في مجال أمن الطاقة القومي، ويؤكد التقرير على أنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعرف خلال العشرين سنة المقبلة ارتفاعاً كبيراً في استهلاك البترول بنسبة تصل إلى 33 % بينما سترتفع هذه النسبة في استهلاك الغاز بنسبة 50 % مما يطرح على عاتقها مهمة جديدة تتمثل في البحث عن إمكانية تنويع مصادر الحصول على البترول من مناطق جغرافية مختلفة.[1]

من هذا المنطلق، تأتي الأهمية الاقتصادية لمنطقة الساحل الأفريقي لدى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنّ استهلاك الطاقة قضية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولأمنها القومي، فتوقف الإمدادات النفطية سيشكل تهديداً لأمنها القومي، وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش "عن العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي والطاقة بقوله "أن أمن الطاقة هو الأمن القومي، ونحن يجب أن نعمل وفقاً لذلك".[2]

1- أسماء رسولي، (مرجع سابق).

2- ديفيد إغناسيوس، "**أفريكوم: مهمة غير مفهومة**"، (جريدة الشرق الأوسط)، فيفري 2008.

ب- البعد الأمني:

أصبحت منطقة الساحل الأفريقي تحتل مكانة استراتيجية كبيرة لدى صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وذلك في سياق ما عرف بالحرب الكونية على الإرهاب.

ومن خلال استعراض الواقع الأمني للساحل الإفريقي، يتضح لنا بأنّ هذه المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها، والأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات، إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي تتواجد في المنطقة.

لقد تعززت المخاوف الأمريكية على أمن واستقرار منطقة الساحل الأفريقي إثر التحوّل الذي حدث بفعل تزايد وتيرة نشاط "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، حيث استطاعت استغلال الفراغ الأمني على مستوى الحدود الصحراوية الشاسعة، والذي أتاح لها التحرك والقيام بأنشطة هددت كيانات وحكومات العديد من دول الساحل الأفريقي، وقامت باختطاف العديد من مواطني الدول الغربية.[1]

لهذا باتت واشنطن تعتبر منطقة الساحل الإفريقي جبهة جديدة في حربها العالمية على الإرهاب، وصارت عملية تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة وتعزيز قدرتها من أجل مكافحة التنظيمات الإرهابية ومنع تلك التنظيمات من إقامة قواعد في هذه المنطقة هدفاً رئيسياً للولايات المتحدة منذ عام 2003.

من هنا تظهر أهمية الساحل الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنّ الاهتمام بهذه المنطقة يدخل في إطار الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب، ولئن كانت العمليات الإرهابية الحالية في المنطقة تستهدف خطف الأجانب أو المنشآت الحكومية لدول المنطقة كما حدث في الجزائر، فانّ الحكومة الأمريكية تخشى من تطوّر نشاط الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية ويتعداها إلى الدول الغربية، كما تخشى من تهديد[2]

---

1 -Liann Kennedy –Bondali, "**Examining US Counter Terrorism Priorities and Strategy across Africa's Sahel Region**",RAND corporation , November 2009

2- أسماء رسولي، **(مرجع سابق)**.

مصالحها في المنطقة على غرار ما حدث في "دلتا" النيجر حيث تكررت الاضطرابات في حقول النفط في المنطقة، خاصة في الحقول النيجيرية، وهو ما يشكّل تهديداً للمصالح الأمريكية في تأمين واستقرار التنقيب عن النفط والمعادن.[1]

المطلب الثاني: وسائل السياسة الفرنسية-الأمريكية في الساحل الأفريقي:

إنّ التوجهات الجديدة لكلّ من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الساحل الأفريقي تظهر لنا تنافساً حقيقاً بين البلدين. وبشكل ملحوظ، تتركز آليات هذا التنافس في الوسائل الأمنية والعسكرية، والوسائل الاقتصادية.

أولا: الوسائل الأمنية والعسكرية:

استمرت فرنسا في ممارسة النفوذ والوصايا على الكثير من مستعمراتها السابقة، وذلك من خلال تجديد سياساتها تجاه تلك الدول عبر اتفاقيات الدفاع المشتركة – سواء كانت في شكلها الثنائي أو المتعدد الأطراف – مع دول غرب ووسط أفريقيا مثل السنغال، وموريتانيا، وساحل العاج، وقد نجحت فرنسا في الحفاظ على قواتها العسكرية حتى اليوم، في كل من تشاد وبوركينافاسو، وفي ظل النظام الدولي الجديد، وفي إطار الصراع والتنافس الدولي في القارة الأفريقية، قامت فرنسا بتطوير سياساتها المتعلقة بالتعاون العسكري، حيث اعتمدت على خطط تقوم على إنشاء قوة "**التدخل السريع**" في دول القارة الأفريقية؛ تجسد ذلك في تنظيم العديد من المناورات خاصة المناورات العسكرية التي تمت مع السنغال في عام 1998، وفيما يتعلق بالساحل الأفريقي فإنّ فرنسا اعتمدت على انتهاج سياسة "**التدخل العسكري**" من أجل توسيع نفوذها والمحافظة على مصالحها في المنطقة، وشكّل التدخل العسكري في "أزمة مالي" في يناير 2013 أبرز مثال لهذه السياسة.[2]

1- أسماء رسولي، (**مرجع سابق**).

2- مبروك كاهي، (**مرجع سابق**).

يشير الباحث الجزائري عشور قشي إلى أنّ هذا التدخل – على الرغم من مبرراته التي صاغتها فرنسا – إلا أنه يأتي في إطار مجموعة من العوامل منها:

– نظرة فرنسا إلى منطقة غرب أفريقيا كمنطقة نفوذ جيوسياسي مجاور لدول البحر المتوسط.

– المصالح الفرنسية في منطقة الساحل جعلت فرنسا تتخوف من تضرر مصالحها الاقتصادية في النيجر والسنغال وبوركينافاسو.

– يأتي التدخل العسكري الفرنسي في مالي في سياق سياسة هجومية تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة، لكي تنافس بها الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي المقابل، تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية على أنّ اهتمامها بمنطقة الساحل الأفريقي يأتي نتيجة للتهديدات الأمنية المتزايدة التي تواجهها المنطقة، خاصة التهديد الإرهابي، لذلك سعت إلى تبني ودمج مجموعة من الوسائل الأمنية والعسكرية والاقتصادية، لعلّ أبرزها يتمثل في مبادرة الساحل المعروفة بPan Sahel ، ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وإنشاء القيادة العسكرية الأمريكية الموحدة المعروفة ب "أفريكوم."

في هذا الإطار، استحدثت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002 "مبادرة الساحل Pan Sahel initiative"، وهي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومالي، والنيجر، وتشاد، وموريتانيا.

بدأت المبادرة في العمل بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب إلى نواكشوط العاصمة الموريتانية حيث ضمّ الفريق 500 جندي أمريكي نشر حوالي 400 منهم في المنطقة الحدودية بين النيجر وتشاد، وقدرت ميزانية المبادرة لمدة عامين بحوالي7.75 مليون دولار أمريكي قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية.[1]

1– أسماء رسولي، **(مرجع سابق)**.

بيد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت نهجاً شاملاً لا يعتمد فقط على التدريب وتقديم معدات لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وإنما يعتمد على المساعدات الإنمائية وغيرها من عناصر الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب. وهو بالفعل ما تجسد فيما عرف بـ" **مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء**" التي أنشئت في عام 2005. وهذه المبادرة هي امتدادا للمبادرة المشار إليها سابقا، وتم فيها توسيع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة إلى الدول الأربعة السابقة وهي كل من الجزائر والسنغال واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمراقبين. وتقدّر ميزانية المبادرة بحوالي500 مليون دولار أمريكي، بمعدل 100 مليون دولار للسنة الواحدة. وتذهب نسبة 40 % من هذه الميزانية إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من أجل التعليم والصحة ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

في إطار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، زادت الولايات المتحدة الأمريكية من مستوى معوناتها الخارجية لدول الساحل، فعلى سبيل المثال، بلغ مجموع ما أنفقته على تشاد خلال الفترة الممتدة من عام 2004 وحتى عام 2009 حوالي 187.2 مليون دولار، خصص حوالي 133 مليون دولار أمريكي لبرامج الإغاثة وحوالي4.3 مليون دولار أمريكي على شكل منح إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في تشاد.[2]

لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بهاتين المبادرتين، وإنما أبدت رغبتها في إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة خاصة بالقارة الإفريقية من أجل التعامل مع التهديدات الأمنية ليس في الساحل الإفريقي وحسب، بل في مختلف أنحاء القارة كالقرن الإفريقي وخليج غينيا، وتم إنشاء القيادة العسكرية الموحدة الخاصة بإفريقيا عام 2007 ويطلق عليها اختصاراً بقوة "**الأفريكوم Africom** " ويقع مقرها في مدينة شتوتغارت الألمانية بسبب رفض دول الساحل استقبال مقر هذه القيادة. وتضم "الأفريكوم" موظفين عسكريين ومدنيين ومسئولين من وزارة [3]

1- أسماء رسولي، (**مرجع سابق**).

2- سعيد طه، (**مرجع سابق**).

3- إبراهيم علي إبراهيم، "**أفريكوم: اتجاه جديد في العلاقات الأمريكية الأفريقية**"، (مجلة إيلاف)، 31 /أكتوبر/ 2007.

الخارجية الأمريكية، وهو ما يعني أنه قوة "الأفريكوم" ليست قوة عسكرية خالصة، بل تعمل إلى جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وحددت مهام "الأفريكوم" في بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية، وإدارة نشاطات الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي، وزيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب، ودعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث، واحترام حقوق الإنسان.[1]

ثانيا: الوسائل الاقتصادية:

تحاول فرنسا جاهدةً منذ اكتشاف النفط في منطقة الساحل الأفريقي في الخمسينيات من القرن الماضي بلورة استراتيجية خاصة بالمنطقة، من خلال تأسيسها لما عرف ب "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية"، إلا أنّ هذا المشروع لم يكتب له النجاح، واضطرت فرنسا لاحقاً إلى الاعتماد على التجارة البينية بين دول وسط وغرب أفريقيا وزيادة حجم الاستثمارات الفرنسية فيها.[2]

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فأمكن أن نكتشف أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي الجديد في أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام 1997 والذي كان بعنوان "تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا" حيث أعده فريق من الخبراء الأمريكان بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية، فقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول الصناعية الكبرى للاستفادة من الفرص الجديدة في أفريقيا.

تتطلع الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة سيطرتها على النفط الأفريقي حتى تسيطر على المخزون العالمي، وهذا ما دفعها إلى التنافس مع النفوذ الفرنسي في المنطقة من خلال تواجد الشركات النفطية الأمريكية في دول الساحل، وبالأخص حضور كل من شركة"Exxon Mobil "، وشركة "Chevronas ".

1- إبراهيم علي إبراهيم، **(مرجع سابق)**.

2- عشور قشي، **(مرجع سابق)**.

كما قامت الولايات المتحدة بزيادة حجم استثماراتها في قطاعي النفط والغاز، فعلى سبيل المثال وقّعت اتفاقية تهدف إلى مضاعفة حجم التجارة والسماح للشركات الأمريكية بالاستثمار في الجزائر، حيث زاد حجم الاستثمارات الأمريكية في قطاعي النفط والغاز، وأصبحت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المستثمرين في الجزائر حيث بلغ حجم استثماراتها حوالي 2.7 مليار دولار أمريكي، في حين أنّ فرنسا الشريك الاقتصادي الأول للجزائر تستثمر فقط 500 مليون يورو حسب احصائيات عام 2003.[1]

المطلب الثالث: انعكاسات التنافس الفرنسي– الأمريكي على دول الساحل(تشاد نموذجا):

تتمتع منطقة الساحل والصحراء بأهمية كبيرة للعديد من القوى الدولية، التقليدية منها وصاحبة التاريخ الاستعماري في المنطقة فرنسا، أو القوى الحديثة على المنطقة مثل الولايات المتحدة والصين، ومع هذا التعدد سعت هذه القوى إلى توثيق التحالف مع عدد من دول المنطقة لمواجهة ما أطلقت عليه "الإرهاب الدولي"، من ناحية وتأمين آبار النفط لضمان تدفقها للأسواق الغربية والدولية، من ناحية ثانية، وبالنظر للحساسية الجيو–أمنية لمنطقة الساحل وجود اليورانيوم (النيجر خصوصا) الاكتشافات النفطية والغازية، أصبحت هذه المنطقة تجلب اهتمام الفواعل الدولية الأساسية خاصة فرنسا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد منذ 1992 توسيع مجالات اهتمامها الاستراتيجية لتشمل افريقيا أيضا، ومنها الساحل وبذلك كانت جولتين مكوكيتين "لكلينتون" بالقارة السمراء، وتم تبني لمبادرة عبر الساحل(**بان ساحل**) بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،لإنشاء تعاون عملياتي يمنع من تحول هذه المنطقة لملاذ آمن للإرهاب الدولي وهذا بالإضافة أيضا للمبادرة الخاصة بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء والانطلاق في عمليات التدريب والمناورات المشتركة. وكذلك تطلع الولايات المتحدة لبناء قواعد عسكرية لها في افريقيا عموما وفي الساحل خصوصا، ويشكل مالي أحد الدول الأكثر احتمالا لاحتضان أحد هذه القواعد.[2]

1– عشور قشي، (**مرجع سابق**).

2– محند برقوق، (**مرجع سابق**).

وتشكل القارة الأفريقية عموما والساحل خصوصا على الدوام محط صراع بين القوى العظمى _ لا سيما فرنسا _ مسرحا لتنافس كثير من القوى الصاعدة إقليميا ودوليا، فمنذ قرون تتعرض أفريقيا لاستنزاف مواردها من القوى التقليدية ولم تسلم هذه القارة من هذا الاستنزاف والنهب بعد دخول قوى دولية صاعدة كالصين والولايات المتحدة والهند وإسرائيل وإيران فضلا عن القوى الكبرى التقليدية لتصبح ساحة للصراع على النفوذ والنفط والثروات تسعى هذه الدول إلى الاستحواذ عليها وقد كان لبعض الدول خاصة الدول الكبرى التقليدية وجودا عسكريا في كثير من دول القارة الأفريقية خاصة بعد نيلها الاستقلال في مطلع الستينيات، تمثل في وجود بعض القواعد العسكرية في مناطق مختلفة من القارة لحماية مصالحها الاقتصادية وتأمينها.[1]

– النموذج التشادي:

تشاد باعتبارها أحد دول منظومة الساحل والصحراء الكبرى الأفريقية، فإنها تتأثر بالأحداث التي تشهدها المنطقة نتيجة للتوازنات والصراعات بين الدول الكبرى الحاصلة فيها، ونجد أنّ العديد من المعطيات والتطورات التي تشهدها هذه المنطقة تنعكس – بشكل مباشر أو غير مباشر – على تشاد، وفي كافة المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، وعليه، فإنّ التنافس الفرنسي الأمريكي في هذه المنطقة له انعكاساته على الأوضاع في تشاد باعتبار أنّ تشاد تعد منطقة نفوذ لفرنسا من جهة، وكونها بيئة جاذبة للقوة الأمريكية الطامعة في استغلال الموارد النفطية التشادية من جهة أخرى، ويمكن إبراز مظاهر هذا التنافس في تشاد في النقاط التالية:[2]

– تعتبر تشاد أحد أهم محاور المنافسة بين القوى الفرنسية والأمريكية في الساحل الإفريقي، ويتمثل التحدي

1-Alex Lefebre, " Chirac promotes French interests in Algeria ", (15 march 2003)in http://www.wsws.org/articles/2003/mar2003/alge_m15.shtml.

2 – أحمد عسكر، "**أفريقيا في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية**"، مقال نشر على الموقع: http//www.fekronlin.com/readarticle.php.id=87.

والمنافسة الأساسية التي تواجهها فرنسا في تشاد الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من الوضع الدفاعي الذي تبدو عليه الاستراتيجية الفرنسية وهي تحاول جاهدة الحفاظ على مواقع نفوذها التقليدية في القارة الإفريقية بما فيها تشاد، فإنّ الاستراتيجية الفرنسية لا تخلو – في نفس الوقت – من النزعة الهجومية في ظل تغلغل أمريكي وصيني يسعى إلى تأكيد حضوره على الساحة التشادية.

شهدت العلاقات التشادية الفرنسية بعض التوترات، ففي شهر مارس من عام 2000 ، طلبت تشاد من السفير الفرنسي آنذاك مغادرة أراضيها نتيجة لخلافات بين الطرفين، وقامت فرنسا بدورها بدعوة البنك الأوروبي للاستثمار إلى تعليق مساهمته في مشروع حوض "**سيدجي** " النفطي بدعوى أنّ الاشتراطات البيئية والمهنية غير متوافرة، كما أصدرت السفارة الفرنسية في تشاد بيانا أعلنت فيه عن انسحاب الشركة الفرنسية للنفط "ELF "من الاستثمار في تشاد، وتبعها انسحاب شركة "**شل**" البريطانية، وهو ما أدى إلى تظاهرات كبيرة في تشاد تم خلالها إحراق المباني والسيارات الفرنسية.

– خلاصة الفصل:

تعد منطقة الساحل الأفريقي منطقة ذات أهمية استراتيجية بارزة، نظرا لموقعها الجغرافي الذي تتميز به عن باقي المناطق في العالم إضافة إلى الثروات المعدنية والموارد (النفط والغاز واليورانيوم، الذهب)، ومما جعلها محط اهتمام الدول الكبرى وأضحى التنافس الدولي على هاته المنطقة يتزايد من أجل بسط النفوذ وضمان المصالح الاقتصادية في المنطقة في ظل الأزمات التي يعيشها العالم حاليا، وبالرغم من الأهمية الجيو- استراتيجية، إن الساحل يشهد تغيرات أمنية خطيرة وتهديد حقيقي للمنطقة ككل ودول الجوار ويمكن القول كذلك أن التدخلات الأجنبية وأبرزها التدخل الفرنسي وخاصة في القارة الأفريقية دائما يتم بحجج حماية الرعايا الفرنسيين أو من أجل القضاء

على الجماعات الإرهابية وباسم "الحرب على الإرهاب " لكن وفي حقيقة ذلك هو أن هدف التدخل ما هو إلا حماية للمصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة في ظل التنافس الدولي على المنطقة وتزايد وتنامي نفوذ القوى المنافسة كالولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان بالإضافة إلى ذلك دول الاتحاد الأوربي وما تعيشه من أزمات اقتصادية وخاصة فرنسا، زاد من تسارع فرنسا للجوء للتدخل العسكري كحل من أجل استرجاع المكانة الرئيسة في القارة، والسيطرة على ثروات والموارد التي تزخر بها المنطقة، مما زاد من ذلك تخوف فرنسا ودول الاتحاد الأوربي من سيطرة الجماعات الإسلامية على شمال مالي مما يكون ذلك خطرا كبيرا على أوربا وتهديدا مباشرا على مصالحها وبعد التدخل دخلت فرنسا في توقيع صفقات اقتصادية مع شركات استغلال مناجم الذهب واليورانيوم والفوسفاط والبحث عن البترول.

الفصـــل الثالث:

أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة المّالية

الفصل الثالث: أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة المّالية :

تواجه منطقة الساحل الإفريقي تحديات أمنية وتنموية تهدد استقرارها، مما يستدعي تعاونا مكثفا لمساعدة دول المنطقة على تحقيق السلم والأمن والتنمية وتجنب مزيد من التأزم للأوضاع.

ومما زاد من خطورة تلك التحديات خلال سنة 2015، تصاعد تهديدات الجماعات الإرهابية المتطرفة في عديد من دول المنطقة، حيث أكد مجلس الأمن الدولي في آخر تقرير له حول" **السلم والأمن في أفريقيا**" أن التهديدات الأمنية مازالت تحدق بمنطقة الساحل الإفريقي وبشكل متزايد، مما اضطر بعض دول هذه المنطقة الأفقر في العالم، إلى تخصيص نسب كبيرة من ميزانياتها لمعالجة تلك التهديدات.

ففي مالي على الرغم من التحسن الكبير الذي تعرفه البلاد على المستوى الأمني عقب التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة وذلك مقارنة بالسنوات الماضية إلا أن الوضع مازال يتطلب المزيد من تظافر الجهود لتحقيق المزيد من الاستقرار.

أما في نيجيريا فان الانتصارات التي حققتها القوات النيجيرية مؤخرا على "بوكو حرام" ودحرها من أراضي كانوا يسيطرون عليها، أجبرت هذه الجماعة الإرهابية على توسيع عملياتها التي بدأتها بالبلاد في 2009 إلى كل من الكاميرون والتشاد والنيجر.

أما في موريتانيا فيرى المهتمون بشؤون الساحل الإفريقي أن التطورات الأمنية التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة خاصة تلك المعلقة بالوضع في ليبيا أدت بالسلطات الأمنية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الوقائية لمجابهة أي احتمالات قد تشهدها المنطقة.[1]

1- وكالة الأنباء الجزائرية، "**منطقة الساحل الإفريقي: رهانات أمنية و آفاق تنموية**"، على الرابط: www.info@aps.dz، تاريخ الاطلاع:20:21 2016/03/02.

وللتصدي لخطر هذه الجماعة الإرهابية أنشئ في مطلع 2015 حلف عسكري بين الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا تدعيما لمجموعة دول الساحل الخمس لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والعمل على حشد التمويل واستقطاب الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية في المنطقة.[1]

ونضرا لوقوع الجزائر في ساحل أزماتي، خاصة مع الحدود مع دولة مالي، وتخوف الجزائر من امتداد الأزمة الميّالية الى الداخل خاصة مع اشتداد المطالب الطارقية بالانفصال[2]، كيف استطاعت الجزائر أن تكيف دبلوماسيتها في ظل التحولات والتغيرات الراهنة من أجل تسوية الأزمة المالية ؟

المبحث الأول: مالي: دراسة سياسية–أمنية :

سوف نقوم من خلال هذا المبحث من التطرق الى الدراسة جيو- سياسية وجيو-أمنية لجمهورية مالي من خلال الموقع الجغرافي وتأثيره على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة مما يؤدي الى بروز تحديات تؤثر على الاستقرار الأمني لجمهورية مالي من حيث :

المطلب الأول: مالي: دراسة جيو– سياسية :

تعد جمهورية مالي من دول القارة الافريقية التي تمتد الى عمق الصحراء والساحل الإفريقي، وعلى هذا الاساس سنحاول دراسة جمهورية من حيث :

أ– الموقع الجغرافي لدولة مالي:

1- وكالة الأنباء الجزائرية، (**مرجع سابق**).

2- هنية عسلوج، "**دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية**"، (مذكرة ماستر مقدمة لنيل شهادة الماستر، في شعبة العلوم السياسية، جامعة قالمة)، 2013/2012.ص6.

تقع مالي في غرب إفريقيا وتحيط بها مجموعة من الدول كالجزائر والنيجر وساحل العاج وبوركينافاسو وغينيا وموريتانيا والسنغال، ويبلغ عدد سكان البلد حوالي 14 مليون نسمة حسب إحصائيات 2009، أغلب السكان يتمركزون في جنوب البلاد نظرا لغنى الموارد الطبيعية فيها واحتضانها نهرا النيجر والسنغال، بينما يظل الطابع الصحراوي والجفاف سائدا في الشمال.[1]

فلكيا تقع جمهورية مالي بين خطي طول 17درجة شمال خط غرينيتش و 4 درجة غربه، وهي بذلك تعد من بين الخمسة عشرة دولة افريقية الحبيسة، غير المطلة على منافذ بحرية، ما يجعل تحركها ينحصر في الدائرة الإفريقية [2]

ب- المجتمع المالي وتعدد الإثنيات:

إن ما يميز المجتمع في جمهورية مالي، هو تعدد الاثنيات والعرقيات فيها، مما يضعف التجانس ويخلق مشاكل داخلها والتي تشكل تحديات وتهديدات أمنية لدول الجوار وخاصة الجزائر، النيجر، ليبيا، وبوركينافاسو بسبب اشتراكهم ليس في الحدود فقط وانما في وجود قبائل الطوارق.[3]

تعرف مالي مجموعة من الاثنيات والعرقيات الى جانب الطوارق "Touareg "، حيث توجد: "البارما Baramba"، "السونغايsonghai"، "البولس"Peuls، "الكانوريKanouri"، والعرب وتعد قبائل البارما أكثر عددا في دولة مالي.[4]

1- عمار عبد الرحمان، " **الأزمة في مالي أبعد من الانقلاب العسكري وتمرد الطوارق**" http://www.dwonline.info 14:00 2016-01-21

2- خليل حسين، "**الجغرافيا اقتصادية و السياسية و السكنية و الجيوبوليتيك**" (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،ط1)2013 ، ص369 .

3- أحمد عبد الحافظ، "**الدولة والجماعات العرقية: دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان 1991-2000** "، (القاهرة: مطابع الاهرام،2005)، ص31.

4- عمار جفال، "**وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية**"، العالم الاستراتيجي، (مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد07)، الجزائر، نوفمبر 2008، ص10.

حيث يشكلون ما نسبته 31.9% من اجمالي السكان، وتكمن القوة الديمغرافية لقبائل البارما في فرعها الملم والذين يسمون "البارما كوبي Barama Kobe"، وكذلك في توزعهم الجغرافي عبر باقي دول المنطقة.

وعلى المستوى السوسيو- ثقافي، هناك تمايز عرقي بين الطوارق والعرب من جهة والإثنيات الزنجية من جهة أخرى، قد ترتب عنه تباين ملحوظ في اللغة والثقافة والتقاليد والقيم الاجتماعية والإحساس بالغيرية الهوياتية.

وعلى المستوى السياسي فإن ساكنة الشمال المالي عربا كانوا أم طوارق قد عاشوا منذ القدم ضمن الفضاء المغاربي الساحلي في تواصل دائم مع بقية المجموعات العربية والبربرية المتواجدة في مجال الشمالي الإفريقي، وعندما قام الاستعمار الفرنسي في أواسط القرن العشرين وعلى نحوي اعتباطي، بتقطيع منطقة الساحل إلى دول متميزة عن بعضها قام بطريقة عشوائية وبأسلوب قسري بإدماج جزء من العرب والطوارق في كل من دولتي مالي والنيجر وذلك دون استشارتهم أو الأخذ برأيهم، مما جعلهم يرفضون هذا القرار الاستعماري التعسفي ويقومون بانتفاضات وثورات متوالية احتجاجا عليه، وبدلا من أن تؤخذ تطلعاتهم بعين الاعتبار وتحترم طموحاتهم، تم قمعهم ومحاولة كسر إرادتهم بالقوة وبالنتيجة فإن شعورهم بالانتماء إلى دولة مالي وولائهم لها ظلا شبه معدومين.[1]

كل هذا التعدد الاثني ليس فقط من حيث العرف بل كذلك من حيث الجانب الديني بين المسلمين والمسحيين واصحاب المعتقدات المحلية، جعلت الطبيعة المجتمعية في جمهورية مالي مفككة اثنيا وعرقيا وقبليا، مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما انتج في العديد من المرات أزمات داخلية في مالي، كالانقلابات العسكرية ولعل أخطرها[2]

1- أحمد أمين، "**أزمة مالي أسبابها وتداعياتها على موريتانيا وسبل مواجهة هذه التداعيات**"، مجلة صحراء ميديا، نواقشط، 2013.

2- هنية عسلوج، (**نفس المرجع السابق**)، ص ص 62-63.

وأبرزها على دولة مالي ودول الجوار هي أزمة الطوارق، التي أصبحت تأخذ منحنى خطير يهدد الأمن والاستقرار في منطقة الساحل ككل.

ج- وضع سياسي متوتر واقتصاد منهار:

يعدّ عدم الاستقرار وحركات التمرد في الشمال سمةً دائمة من سمات الوضع المالي، في حين تميّزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة على وقع الانقلابات والأنظمة الديكتاتورية مع اضطرابات اجتماعية ووضعٍ اقتصادي هشّ، وزادت فترات الجفاف والقحط الممتدّة من حدّته، إذ تعدّ مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم.[1]

وشهدت الفترة ما بين عام 1990 وعام 2009 أكبر عددٍ من محاولات التمرّد، وغذى عاملان رئيسان عدم الاستقرار في دولة مالي؛ أوّلهما التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين إقليمَي مالي الرئيسين (الشمال والجنوب) وشعور سكّان الشمال وفي مقدّمتهم الطوارق بمحاباة إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب إقليمهم، أو على الأقلّ فشل سياسات التنمية في الشمال على نحوٍ أشدّ وضوحًا من الجنوب.[2]

وحسب إحصائيات حديثة للبنك الدولي فإن 60 بالمائة من الشباب يعاني من البطالة والتهميش في بلدان الساحل، وقدرت منظمة الأمم المتحدة الشهر الماضي حجم المساعدات التي تحتاجها الدول التسع الواقعة في حزام شبه جاف يمتد من السنغال إلى تشاد بملياري دولار أمريكي لمجابهة الأزمة الثلاثية الأبعاد (فقر، قساوة المناخ وانعدام الأمن).[3]

1- مقال غير موقع، "**أزمة مالي والتدخل الخارجي**"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، الدوحة، قطر،2016.
2- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (**نفس المرجع السابق**).
3- وكالة الأنباء الجزائرية، "**منطقة الساحل الإفريقي: رهانات أمنية وأفاق تنموية**"، الجزائر، ديسمبر،2016.

لقد أفرز الواقع السياسي في مالي فقدان القدرة على التواصل بين النظام وشعبه، وكذا تسجيل حالة من العجز الأمني مع عدم القدرة على التوصّل لحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية [1]، ما أدى الى عجز النظام السياسي على خلق أو بناء دولة وطنية، في ظل عجز النظام في مالي على التعامل مع الواقع أو التوليفة المجتمعية المتعددة، ما ولد موجات عنف سياسي واسعة مع عدم القدرة على اطلاق مصطلح "**شعب**" على سكان جمهورية مالي، حيث أدت التركيبة البشرية خاصة في تعامل الطوارق والعرقيات الأخرى، وقد أثرت الطبيعة الجغرافية وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة الى عدم قدرة الحكومة على تلبية حاجات السكان وعدم التجانس في التركيبة الاجتماعية للسكان على الاوضاع الاقتصادية التي توصف بالسيئة الى تفاقم الاوضاع وتمرد الشعب.

ويظهر فشل دولة مالي في المجال الاقتصادي من خلال اقتصاده المتدهور، ففي الميدان الزراعي نجد أن ثلاثة أرباع سكانه يشتغلون في الزراعة والرعي وتشكل اليد العاملة في هذا القطاع 73% و 6% في الصناعة و 20% في الخدمات و 1% في المناجم.

وعليه فقد أوجدت الظروف المناخية الصعبة وقسوة الحياة ولطبيعة الاجتماعية المالية، وانتشار الفقر والأمية في ظل نظام ديمقراطي في الظاهر تتخلله تركيبة اجتماعية غير متجانسة أرضية خصبة للتمرد والتطرف يهدد الاستقرار الأمني الداخلي ويعرض البلاد للتدخل العسكري.[2]

المطلب الثاني: مالي: دراسة جيو-أمنية:

كشف الصراع على السلطة في الجنوب والشمال الضعف المتأصّل للمجتمع في مالي والقوى المتحكمة

1- عبد الحميد زيات، "**التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية والاهداف**"، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، جزء2 2002)، ص 67.
2- عسلوج هنية، (**مرجع سابق**) ص 64.

المختلفة التي تؤثّر فيه، فبمجرّد تلاشي عدوّهما المشترك، أعادت القوى المتباينة في مالي رسم خطوط المعركة، وقد عجّل المجلس العسكري (الذي أطاح الحكومة 22 مارس 2012 في محاولة لإنقاذ سلامة الدولة ظاهرياً حسب منفذي الانقلاب العسكري)، في تفكّك الدولة، وأدخل الجيش والدولة ككل في حالة من الفوضى.

يمكن تصنيف النزاع في مالي على أنه نزاع داخلي كبير و عنيف بحكم تواجد أطراف داخلية وأخرى خارجية واستخدام الاسلحة، و هو نزاع سياسي واقتصادي داخليا بمعنى نزاع على السلطة ونزاع على الثروة، وهو نزاع أجندات خارجية في المنطقة عموما وفي مالي خصوصا.

أولا- ضعف الدولة في مقابل تعاظم التهديدات الأمنية:

تعكس الحالة الأمنية لدولة مالي للبنية السياسية والاقتصادية والطبيعة الاجتماعية، حيث يكمن المشكل الأمني أساسا في مشكلة التكامل الوطني، حيث لا تزال دولة مالي حبيسة الصراعات الاثنية منذ سنوات.

تشترك دولة مالي مع باقي دول الساحل الإفريقي في جملة من التهديدات: كالإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، إلا أن أخطر تهديد تعانيه دولة مالي هو أزمة الطوارق، حيث أصبحت مالي تشكل أحد المجالات الحيوية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية، حيث كانت لزمن قريب منطقة مهمشة استراتيجيا وسياسيا ولا يعود سبب هذا التحول في التفكير العلمي والعالمي حول المنطقة للتأثيرات الجديدة التي أفرزتها العولمة[1]،حيث أن التركيبة الاثنية اللامتجانسة في مالي كانت ولاتزال تغذي المطالب الانفصالية.[2]

1- أمحند برقوق، (**مرجع سابق**).

2- حسبن الحاج علي أحمد، "**الدولة الإفريقية و نظريات العلاقات الدولية**"، (مجلة السياسة الدولية)، عدد160، أفريل2005، ص12.

ثانيا– أزمة الطوارق: الجذور وأطراف النزاع:

مالي الان هو الحلقة الأضعف في منطقة الساحل والأكثر عرضة إلى زعزعة الاستقرار على يد المتردين خصوصا مع تواصل النزاع العرقي في مالي – مع ظهور حركات التمرّد الانفصالية بين حين وآخر منذ العام 1962 – حتى قبل اندلاع النزاع في ليبيا في فيفري 2011، غير أن التسلسل الدراماتيكي للأحداث الذي شهد سيطرة متمرّدي الطوارق على الشمال وانهيار الحكومة في الجنوب.[1]

فالطوارق ضغطوا منذ وقت طويل للحصول على الحكم الذاتي من الحكومة المركزية التي يتّهمونها بسوء الإدارة والتهميش، غير أنهم لم ينجحوا من قبل في زعزعة استقرار الدولة تماماً، ويعزى تفكّك مالي إلى هشاشة التركيبة السياسية فيها، والحوكمة الضعيفة وإهمال المناطق النائية، والتمرّد المستعر في الشمال، والذي تحوّل بسبب الحرب الليبية إلى تمرّد مسلح مكتمل[2].

بداية الأزمة كانت في منتصف جانفي 2012، حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد عدد من المدن المالية يوم 17 جانفي ،2012 وهي "مناكا" الواقعة قرب الحدود مع النيجر و "وتساليت" على الحدود مع الجزائر[3].

حاولت العديد من منظمات الطوارق التمرد ضد السلطة المركزية في باماكو، وكان أبرزها "الحركة الوطنية الأزوادية"MNA ، وأزواد هو الاسم الذي يستخدمه الطوارق للإشارة إلى الإقليم الشمالي في مالي، وقد سعت الحركة التي أنشئت في العام 2010 إلى بناء شبكة معارضة محلية، وحشد الدعم الدولي لمشروع استقلال الشمال

1– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " **أزمة مالي والتدخل الخارجي**"، الاطلاع، 10 فيفري 2016، على الرابط .http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad

2– ميلاد مفتاح الحراثي، تقرير تحليلي، "**دولة مالي بين الديمقراطية وخيارات الانفصال والتدويل**"،/04/129310.html2015http://www.akhbaar.org/home/

3– 18الحاج ولد إبراهيم، "**أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات على الاقليم**"، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/20122129582152916.htm. تاريخ الاطلاع 2015/03/23.

عن مالي، تمحورت دعوى الحركة الوطنية الأزوادية للانفصال حول المظالم القائمة منذ وقت طويل، وغالباً ما اتُّهِمت العاصمة بالإهمال الاقتصادي المتعمّد للشمال، وقالت الحركة الوطنية الأزوادية، إن المسؤولين اختلسوا أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة، ولم ينفّذوا اتفاقات السلام السابقة الموقّعة بين الشمال والجنوب تماماً.[1] في نهاية المطاف، كانت هناك حاجة لوجود قوة خارجية للحثّ على القيام بإجراء حاسم، وأصبحت الحرب الليبية التي أطاحت بمعمر القذافي في العام 2011 الحافز الذي "عجّل بتحوّل شبكة الحركة الوطنية الأزودية إلى تمرّد"، فقد عاد مئات الطوارق الذين خدموا في قوة القذافي الأفريقية، التي أنشئت في العام 1972 والذين قاتلوا ضد الثوار الليبيين، إلى منازلهم في شمال مالي، بعض هؤلاء المقاتلين هم من نسل الطوارق الذين انتقلوا إلى ليبيا خلال موجة الجفاف التي حدثت في العام 1984، أو ممّن فرّوا من قمع الحكومة المالية خلال تمرّد العام 1963 .[2]

أزمة الطوارق هي نتاج صريح للإرث الاستعماري، يرجع محددها التاريخي الى استقلال كل من ليبيا 1951 والنيجر 1960، وبوركينافاسو 1960 والجزائر 1962 عندما وجدت القبائل الترقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها منقسمة بين عدة دول اتفقت على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار.[3]

الأزمة في مالي معقدة ومتعددة الأبعاد، والبعد الأساسي فيها يتمثل في أزمة بناء الدولة، سواء في مالي أو موريتانيا أو النيجر أو حتى التشاد، إذ أن هناك هشاشة في المؤسسات الأمنية والسياسية وهي الصفة المشتركة بين جميع

1- مصطفى سايح، "**اللوبي الفرنسي عاقب الرئيس المالي لأنه تعاون مع الجزائر**"، (جريدة البلاد) حاوره محمد سلطاني: http://www.elbilad.net/archives/48072. ، يوم الاطلاع :2015/04/06.

2- القرار رقم **2056** "**بشأن تعزيز الأمن في غرب أفريقيا**"، وشمل عدّة فقرات عن الوضع في مالي، (5 جوان 2012)، والقرار رقم **2071** بشأن مالي (12 أكتوبر 2012)، والقرار رقم **2085** بشأن مالي ديسمبر2012)، على الرابط: http://french.peopledaily.com.cn/International/8095732.htm).

3- مصطفى سايح، جريدة البلاد، "**استقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر**"، (نشر في البلاد أون لاين)، يوم 10/ 07/ 2010 حاورته فريال م http://www.djazairess.com/elbilad/21072.يوم الاطلاع : 2015/10/21.

هذه الأنظمة السياسية، ثم هناك البعد التاريخي السياسي حيث إن تشكيل الدولة الوطنية في هذه المنطقة أبعد الكثير من الهويات أو الأقليات والتي لم تدمج في نظام الدولة كما لم تستفد من التنمية التي تمركزت في العواصم فقط على قلتها، أي أن المناطق الأخرى كانت بعيدة عن صناعة القرار.

في أزمة مالي، الرئيس" تومانو توري" لم يدمج الطوارق في العملية السياسية وأبعدهم عن المشاركة في القرار السياسي وهذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية، كما أن مشكلة الأزواد تصنف حسب الخبراء السياسيين بأنها من النزاعات المجمدة أي أنها موجودة وخامدة ولكن عندما تجد البيئة المواتية تطفو على السطح، لذا يمكن تلخيص ما يجري في مالي أنه ضعف بناء دولة مركزية في الساحل، وضعف إدماج الهويات المنفصلة عن مشاركتها في السلطة[22].

1- أطراف النزاع في مالي :

تعددت أطراف النزاع في مالي بين حركات ارهابية واخرى انفصالية ما جعل مالي ساحة حرب مفتوحة بين مختلف الحركات وما زاد من حدة الصراع الأزمة الليبية وما نتج عنها من تدفق السلاح، بالإضافة الى التدخل الأجنبي خاصة الفرنسي الذي زاد من تدهور الأوضاع، ومن بين أهم الحركات المتناحرة نجد:

أ- الحركة الوطنية لتحرير الأزوادMNLA:

الحركة ظهرت على خارطة الأحداث بعد الحرب التي شهدتها ليبيا في عام 2011 والتقارير تؤكد أن من شكلها حجم قيادات وكوادر من الطوارق كانت تقيم في ليبيا برعاية العقيد القذافي في إطار دعمه لإقامة دولة كبرى للطوارق، الحركة عندما عقدت أول مؤتمر تأسيسي لها في مدينة "تمبكتو" التاريخية في 31 أكتوبر 2011 أكدت

1- عبد القادر مساهل، " **في خضم التجاذبات الإقليمية والدولية حول مستقبل المنطقة الحوار ورفض الحل العسكري.. مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي**" (في تصريح لجريدة البلاد)،على الرابط: http://www.elbilad.net/archives/59744 ، 24 ديسمبر 2013يوم الاطلاع 2015/11/24.

في بيانها الختامي على ضرورة منح شعب الأزواد حق تقرير المصير في أعقاب فشل كل مشاريع العيش المشترك ضمن دولة مالي وفي ظل حكومتها المركزية.

وفي هذا المؤتمر أعلن عن قيادات الحركة والتي تشكلت على النحو التالي:

- الأمين العام للحركة "**بلال آ غ شريف**".
- رئيس المكتب السياسي "**محمود** آ غ **علي**."
- قائد هيئة الأركان العسكرية "**محمد** آ غ **نجم**".
- المتحدث الرسمي بلسان الحركة والمكلف بملف العلاقات الخارجية "آ غ **سيدي أحمد**".
- مسؤول الإعلام "**شكاي** آ غ".[1]

ترتكز الحركة على عدة مقومات تشكل القوة العسكرية وهي:

- المجندون الماليون والنيجريون من أصول طوارقي العاملين تحت امرة الزعيم الليبي "**معمر القذافي**" قبل سقوطه
- المجندون السابقون في تحالف 23/ماي 2006، الذي كان يرأسه إبراهيم "**اغ باهنغا** "سواء الذين انضموا للجيش المالي تطبيقا لاتفاقية السلام وهربوا عند اندلاع الأزمة الاخيرة، أو لم يدخلوا الجيش النظامي وتمسكوا بالسلاح بعد اتفاقية الجزائر 2006.
- الدور الخلفي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، من خلال توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الأن في الصراع، رغم حرص قيادات الطوارق داخليا وخارجيا على نفي على أي صلة بالقاعدة

ينحدر غالبية قادة وأفراد هذه الحركة من قبيلة "**إيفوغاسن**"، وهي قبيلة طارقية قليلة العدد، ولكن نفوذها

1- مروان حسين، "**تطور الأزمة في شمال مالي أبعاد وتداعيات دلالات الإعلان عن قيام دولة إسلامية في شمال مالي**"، (المركز العربي للدراسات و التوثيق المعلومات)، على الرابط: http://natourcenter.info/portal/2012/05/29/ الاطلاع : 2016/01/2.

السياسي واسع جدا في الشمال المالي، تعتمد حركة تحرير الأزواد، عقيدة سياسية وطنية، حيث تضم مزيجا من اليساريين والقوميين والقبليين والمستقلين، ولها هدف واحد تسعى لتحقيقه وهو استقلال اقليم الأزواد، حيث تعتبر هذه الحركة الجيش المالي كجيش احتلال، وتسعى لتسويق خطابها للعالم باعتبارها حركة تحرر، لا علاقة لها بتنظيم القاعدة الذي ينتشر في المنطقة.[1]

ب- حركة انصار الدين:

أسسها قنصل سابق لحكومة مالي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية وهو "**إياد آل غالي خالد**"، تغلب على هذه الحركة على ضوء مقارباتها وأدبياتها السمة الإسلامية وأبرز عناوين هذه السمة الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في شمال مالي، ويعد الإعلان عن قيام دولة إسلامية في شمال مالي وتطبيق الشريعة الإسلامية بمثابة ترجمة بل واستجابة للمبادئ الأساسية في منهاج هذه الحركة، وتعتبر منطقة "**كيدال**" المعقل الرئيسي لحركة أنصار الدين.

ورغم أن هذه الحركة التزمت بمحاربة تنظيم القاعدة في مالي ومنطقة الصحراء بالسلاح والعقيدة إلا أن هذا الالتزام ظهرت هشاشته عندما سمح لعناصر من القاعدة بالتمركز في شمال مالي وكذلك مسارعة تنظيم القاعدة إلى الترحيب بالإعلان عن الدولة الإسلامية في شمال مالي ودعوة عناصر القاعدة إلى دعم هذه الدولة[2]، حيث قال القائد العسكري للحركة "**عمر حمام**": " **كل الثورات التي ليست باسم الإسلام نحن ضدها**..."وأضاف: " **الاستقلال الحقيقي هو الاسلام في تطبيق الشريعة... معركتنا باسم الاسلام وليس باسم العرب و لا** [3]

1- منيرة عبد الحليم، "**الأزمة في مالي أعباء افريقية أمنية جديدة**"، (الأهرام اليوم)، على الرابط: http ;digital.ahram.org.eg

2- مروان حسين، "**تطور الأزمة في شمال مالي أبعاد وتداعيات دلالات الإعلان عن قيام دولة إسلامية في شمال مالي**" (المركز العربي للدراسات و التوثيق المعلومات)، على الرابط، http://natourcenter.info/portal/2012/05/29/ ،الاطلاع 2016/01/2.

3- عسلوج هنية، (**مرجع سابق**) ص 70.

الطوارق ولا البيض ولا السود".

ج- حركة التوحيد والجهاد:

1- النشأة والتأسيس:

تأسست حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا في أكتوبر/تشرين الأول 2011، بعد انفصالها عن تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، بعد رفضه تشكيل كتيبة أو سرية خاصة بالمقاتلين العرب على غرار سرية الأنصار التابعة للتنظيم والتي تضم في عضويتها بالأساس مقاتلين طوارق.

2- التوجه الأيديولوجي:

تتبنى الحركة التي كانت توصف بأنها الأكثر نفوذا في شمال مالي التوجه السلفي الجهادي وتتركز أهدافها في نشر فكر الجهاد في غرب أفريقيا، بدل الاكتفاء بمنطقة الساحل.

معظم عناصرها من العرب ومن عصابات لتهريب المخدرات، بعد أن استولت على كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة القادمة من ليبيا.

3-المسار:

قاد سلطان ولد بادي وهو أحد النشطاء العرب سابقا في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حركة التوحيد والجهاد قبل أن ينشق عنها إثر خلافات مع بعض القادة الآخرين، ويلتحق بحركة أنصار الدين.

وتختلف المصادر في تحديد تشكيل القيادة العليا لحركة التوحيد والجهاد، إذ تشير بعضها إلى أن "محمد ولد نويمر" هو من يقودها، بينما تؤكد أخرى أن الموريتاني حمادة ولد الخيري هو زعيمها، وأن "عدنان أبو وليد الصحراوي" [1]

1- موسوعة الجزيرة، "**حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا**"، الاطلاع:2016/02/15 على الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/02/12/.

هو المتحدث الرسمي باسمها، ويتولى مسؤولية الإفتاء في الحركة "حمادة ولد خيري" المكنى "بأبي القعقاع"، وهو أحد النشطاء الموريتانيين السابقين في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، اعتقل سابقا في موريتانيا بتهمة الانتماء لهذا التنظيم قبل أن يفرّ من السجن المدني في العاصمة نواكشوط.

شكلت الحركة أربع سرايا عسكرية وهي، سرية عبد الله عزام، وسرية أبو مصعب الزرقاوي، وسرية أبو الليث الليبي وسرية الاستشهاديين، ولها كتيبة أخرى تتبعها تعرف ب"كتيبة أسامة بن لادن" يتزعمها عضو مجلس شورى جماعة التوحيد والجهاد "أحمد ولد عامر" المعروف بأحمد "التلمسي"، وبررت هذا التقسيم بتوسع نفوذها وتزايد أعداد مقاتليها.

استولت الحركة بالتعاون مع مقاتلين من الحركة الوطنية لتحرير أزواد على مدن" غاو" و"تمبكتو" و"كيدال"، لكنها سرعان ما انقلبت على حركة تحرير أزواد، وطردت مقاتليها وقياداتها من المنطقة، بعدما تلقت دعما من كتيبة الملثمين في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وقد اعتمدت سلاح خطف الأجانب لمقايضتهم بفدية مالية[1] تبنت عملية اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين من القنصلية الجزائرية بمدينة غاو شمالي مالي مطلع أبريل/نيسان 2012، كما أعلنت عن تنفيذ حكم الإعدام بحق دبلوماسي جزائري بعد أن رفضت السلطات الجزائرية إبرام اتفاق معها يقضي بالإفراج عن إسلاميين معتقلين وفدية تقدر بنحو 15 مليون يورو، كما تبنت عملية اختطاف استهدفت ثلاثة أوروبيين في أكتوبر/تشرين الأول في غرب الجزائر.

وفي 05 ديسمبر/كانون الأول 2012 فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وقد أعلنت الحركة في 22 أبريل/نيسان 2014 وفاة الرهينة الفرنسي "غيلبرتو رودريغيز"، وأعلنت في يوليو/تموز 2014 ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بقيادة زعيمها أبو بكر البغدادي.

1- موسوعة الجزيرة، **(مرجع سابق)**.

وقالت في بيان بعنوان "**النصرة الأزوادية للدولة الإسلامية**"، تداولته مواقع إلكترونية قريبة من الجماعات السلفية الجهادية، أن مدينة "غاو" في دولة مالي ولاية من ولايات "الدولة الإسلامية"، وأن زعيم الحركة "حمادة ولد خيري" ضمّن هذه الكلام في رسالة وجهها إلى البغدادي.[1]

- حسب الكاتب والخبير المختص في قضايا الساحل "سيرج دانيال" فان:

"**أفراد هذا التنظيم أغلبيتهم موريتانيين معارضين لهيمنة الجناح الجزائري على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، حيث يريدون أن يثبتوا انهم قادرين على لعب دور مهم في المنطقة**..." ويضيف في توضيح منه للفرق بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا أن:" **الأولى جيش أما الثانية فهي وحدة عسكرية تتبنى الفكر الجهادي المتشدد وتسعى لتطبيق الشريعة**".[2]

المبحث الثاني : المقاربة السلمية الجزائرية لحل الأزمة المّالية:

منذ اندلاع الأزمة المالية الأخيرة في جانفي 2012، قامت الجزائر التي كانت دائما هي الراعي الحصري لجميع اتفاقيات السلم السابقة، بدعوة طرفي النزاع لوقف اطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، وسعت للنأي بنفسها عن النزاع الدائر عبر وقف تزويد الجيش المالي بالسلاح، والذي كانت تبرره سابقا بمحاربة تنظيم القاعدة، كما سحبت خبرائها العسكريين من شمال مالي، تحت حجة انها تخشى ان يستخدم سلاحها او خدمات خبرائها في حرب الجيش المالي ضد المتمردين الطوارق، وأعلنت عدم استعدادها لدعم أي من الطرفين.

وتقوم المقاربة الجزائرية في تسوية الأزمة المالية على استراتيجية تهدف لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن

1- موسوعة الجزيرة، "**نفس المرجع السابق**".

2- علي زاوي، "**تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**"،(جريدة الوطن)، على الرابط:
Http ; //www.alwatanvoice.com.

الحل العسكري، فالدبلوماسية الجزائرية تسعى الى ايجاد حل للازمة المالية الراهنة وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي بعيدا عن التدخل الأجنبي، بنسبة للجزائر فان أي تدخل أجنبي يهدد أمن واستقرار الجزائر وهذا ما عبر عنه الوزير الأول الأسبق أحمد أويحيى في حوار مع جريدة لوموند الفرنسية عندما قال: أن أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر، والجزائر لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي.

المطلب الأول: الحوار مقاربة الجزائر لحل الأزمة في مالي:

تتعامل الجزائر وفق استراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن الحسابات الخارجية وصراع الايرادات مع أطراف النزاع في مالي وخصوصا فرنسا، حيث أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي.

حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد لأمن واستقرار الجزائر، كما تركّز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية الى الجزائر والاستقبال غير المعلن لوفد من حركة أنصار الدين، إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية إفريقية لدول الجوار، وهو ما يؤكد على ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري.[1]

تلعب الجزائر دوراً هاماً في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل، ومنذ مبادرة عموم الساحل في العام 2002، التي توسّعت لتتحوّل إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب في العام 2005، إلى قيادة أفريقيا 2007 ("أفريكوم" AFRICOM) ومقرّها في شتوتغارت في ألمانيا، ركّزت

1- John Schindler, "**The Ugly Truth about Algeria**" (The National Interest), 10 July 2012.(http://nationalinterest.org/commentary/the-ugly-truth-about-algeria-7146consulter)le19/10/05.

الولايات المتحدة على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة، وكتب "**جون شندلر**"، وهو ضابط سابق في التجسّس المضاد في وكالة الأمن القومي عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائري، قائلاً إنه "**يمكن القول إنه جهاز الاستخبارات الأكثر فعّالية في العالم عندما يتعلّق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة**".

منطقة الساحل تمثل الحزام الأمني الجنوبي للجزائر التي تسعى جاهدة لمواجهة التحديات والتهديدات الكبرى للمنطقة على الصعيدين الدبلوماسي والأمني، كما أن تزايد التدخل الأجنبي، وتحديدا الفرنسي والأمريكي سيحول دون ضمان الاستقرار لمنطقة الساحل الصحراوي بفعل الرهانات الجيوسياسية أو ما يسمى ب "رهانات الموارد"

أن أهم محور تركز عليه الدبلوماسية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي خاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي، فالجزائر رفضت من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا " أفريكوم" بل وسعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، بين الدول المعنية فقط دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة للجزائر، التي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف من الأزمة، حيث تتخذه الجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها وجلب الجهاديين للمنطقة من كل أنحاء العالم، وبالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في اضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا، لذلك فإن التكيف[1]

1- John Schindler, op.cit.

الدبلوماسي الجزائري مع المشاريع الإقليمية والدولية لإدارة الأزمة في مالي.

بما أن الساحل الافريقي هو العمق الاستراتيجي للجزائر وتتأثر بكل التهديدات والأزمات التي تعاني منها المنطقة ومن أجل مواجهة هذه التهديدات عملت الجزائر على إنشاء جماعة أمنية تتكون من أربع دول سميت "بدول الميدان" les pays du champs وتضم كل من: الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر، مقره في تمنراست مركز العمليات المنسقة بين جيوش الدول الأربعة، كما يمكن لهذه الجماعة أن تتوسع لتشمل دول أخرى مثل: التشاد ونيجيريا وبوركينافاسو.

منذ اندلاع الأزمة المالية الراهنة في جانفي 2012، قامت الجزائر باعتبارها الوسيط الأول في حل الأزمات في مالي منذ بدايتها الأولى بدعوة أطراف النزاع لوقف اطلاق النار والجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، وهذا يعني أن الحديث عن التسوية السياسية لا يشمل جانبا عسكريا، لأن معالجة الوضع في مالي يقتضي الحلول الأمنية والعسكرية في اطار اقليمي.[1]

وهناك ميكانيزم متفق عليه بين دول المجال، ومن بينها الجزائر التي تعتبر دولة محورية فيها لإقامة استراتيجية اقليمية لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة وعلى رأسها التنظيمات الإرهابية، وما يعزز موقف الجزائر أيضا هو الزيارات المختلفة لمسؤولي مالي الذين يؤكدون على موافقتهم على الرؤية الجزائرية للتسوية السياسية السلمية للأزمة.[2]

مما لاشك فيه ان الانقلاب الذي أدخل مالي في أزمة سياسية صعبة أجبر الجزائر على اعادة تقييم سياستها الأمنية على طول الحدود الجنوبية المتسعة مع مالي، لاستعاب مطالب الطوارق في مالي بالاستقلال خوفا من تأثير

1- APS. Algérie presse sevice.depeche d'agence, "**sécurité au sahel: les pays du champs ont réussi a crée le cadre qu'il faudra rendre opérationnel**", (ministre nigérien.)07/08/2012.

2- لامية جودي، " **د. ساحل: التدخل العسكري في مالي مجازفة و التسوية السلمية هي الحل**"، جريدة الإخوة، (العدد48، جانفي2013) ص04.

دومينو الانفصال على شعوب الطوارق المنتشرة في مالي، النيجر، الجزائر وليبيا. وكما ترى أن أي تدخل أجنبي سيؤدي الى جعل المنطقة تحت تصرف القوى الأجنبية التي تسعى الى تحقيق مصالحها، حيث سعت الجزائر الى اقناع شركائها الأفارقة باستعادة الوحدة الترابية لمالي من خلال لغة الحوار واحترام مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول منذ أن قررت فرنسا التدخل العسكري في مالي، وهذا ما أكده المحلل السياسي والخبير الأمني "**بن عمر بن جانة**" بقوله: "**إن المقاربة الجزائرية هي الاقرب لحل الأزمة في شمال مالي، وتجنيب المنطقة من حدوث أي توترات على اعتبار أن الجزائر تابعت الأزمة في مالي منذ بدايتها الأولى ولذلك فهي تسعى جاهدة لتغليب الحل السياسي**".[1]

لقد تبنى اغلب صانعي القرار في الجزائر الحل السلمي للأزمة في مالي، حيث رأى "**فاتح ربيعي**" أمين عام حركة النهضة أنه: "**في حال انسياق الجزائر وراء التدخل العسكري فان ذلك سيشكل خطرا كبيرا على حدودنا والأزمة الأمنية ستتفاقم اكثر**".

في نفس السياق حذر "**محند برقوق**" من مخاطر التدخل الأجنبي في مالي على استقرار البلاد، حيث رجح تحول المنطقة الى " حاضنة للإرهاب العالمي"، في حال وقوع تدخل عسكري.[2]

يعود رفض النظام الجزائري في التدخل العسكري في مالي إلى عدد من العوامل، بدءاً من قاعدة عدم التدخّل، إلى القلق إزاء التدخّل الخارجي، وامتداد التهديد المتطرّف إلى أراضيها، والجزائر بهذا التدخّل الجزائري في مالي سيورّط البلاد في مأزق ودوامة أمنية بمفهوم المدرسة الواقعية، وهو بالضبط هدف المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تروّج، ومعها مؤيّدوها الأجانب أي فرنسا والمغرب، من أجل توريط الجزائر في المستنقع المالي فحرب مالي هي

1- حميد س، "**الدبلوماسية الجزائرية لم تستعمل أوراقها لمقاومة الضغوط الخارجية حول مالي، الطبقة السياسية همشت و الشارع غيب في حرب قرب حدودنا**"، على الرابط:. http :wwww.elkhabar.com/ar/autres/mjhar/08537 ،تاريخ الاطلاع:2016/01/21.

2- عبد النور ل، "**المحلل الأمني والاستراتيجي محند برقوق يحذر من: التدخل العسكري في مالي سيحول المنطقة الى حاضنة للإرهاب العالمي**"، جريدة البلاد، (العدد، 2432/ 19جانفي 2015)، ص03.

حرب خارج حدود الجزائر ومن غير الممكن أن يتورط الجيش الجزائري في حرب خارج الحدود وفي حرب يغديها صراع الإرادات، وفي حرب ضد جماعات متمردة لها أصول في الجزائر- الطوارق-.

- انتهجت الجزائر ثلاثة مسارات لمحاولة وقف تداعيات أزمة شمال مالي:

أول هذه المسارات، سياسي، من خلال عقد لقاءات لدراسة طرق التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر والتي يغلب عليها عنصر الطوارق وهو نفس العنصر العرقي للمتمردين شمال مالي، والثاني، أمني ويهدف لمنع تسلل الجماعات الجهادية نحو ترابها بفعل العملية العسكرية شمال مالي، والثالث، دعوي، لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي انتشر في الساحل الإفريقي.

إن عدم احترام الطرفين المالي والطوارقي للاتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل مرة إلى الاضطراب مجددا ولتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة؛ لوعيها بخطورة النزاع الطوارقي على أمنها القومي، وعلى إثر اشتداد الصراع سنة 2003 قادت الجزائر وساطة أشرف عليها الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" شخصيا كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية لأمنها القومي وبتهديد الذي يشكله إقليم أزواد بصفة خاصة، وقد أفضت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في جويلية2003 تحت اسم" تحالف 26 ماي من أجل التغيير "الذي كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحاً فيه.

وفي الواقع فإن المقاربة الجزائرية في هذا الإطار تعتمد على مبادئ سياسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أن الدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع[1]

1- Khaled Satour ," **MALI, SAHEL, ALGERIE, LA NOUVELLE DONNE DU PROJET IMPERIAL**." http://contredit.blogspot.fr/2013/02/mali-sahel-algerie-la-nouvelle-donne-du_20.html.pdf. 20 février 2013.

في مالي على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل حيث ملف الطوارق الحساس وحيث يصل طول الحدود الجنوبية للجزائر مع عدد من دول الساحل وهي موريتانيا، مالي والنيجر إلى أكثر من 6 آلاف كيلومتر.

لقد كانت هناك فرص عديدة للمقاربة الجزائرية لبناء السلم في مالي، إذ تعتبر المقاربة الجزائرية مقاربة سياسية دبلوماسية تعتمد على القوة الناعمة وتسعى الى ايجاد تسوية للأزمة المالية بعيدا عن الحلول العسكرية التي تنادي بها أطراف أخرى وهذا ما يجعل هذه المقاربة هي الأقرب الى ايجاد تسوية للأزمة المالية، وهذا ما يجعل هذه المقاربة هي الأقرب الى ايجاد تسوية للأزمة المالية، وأن الدور الذي تقوم به الجزائر في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، مع الدعم الدولي بشأن تجريم دفع الفدية سيشدد الخناق على الجماعات الإرهابية المتمركزة في مالي وهذا سيقلل من امكانية انتشار السلاح في المنطقة وبالتالي سيمكن من الوصول إلى حل سلمي للأزمة المالية، وإقناع المتنازعين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

إلى أن المقاربة الجزائرية تشوبها العديد من النقائص فالعلاقات الجزائرية المالية والجزائرية الساحلية هي علاقات فاترة تتميز بالتقطع وعدم الاستمرارية كما أن تدخل الجزائر لا يكون إلا وقت حدوث الأزمات فالجزائر وقبل تجدد الأزمة في 2012، وقبل التدخل الفرنسي ومن ورائه حادثة "تيقنتورين" لم تكن تعير منطقة الساحل عموما والدولة المالية خصوصا الأهمية التي تستحقها ولم تتأكد هذه الأهمية الا بعد إعلان قيام إقليم أزواد انفصاله، وهذا ما أخاف الجزائر التي يقطن بها العديد من الطوارق، فإن هذه الدلائل المذكورة سابقا هي دليل واضح على أن الجزائر لا تملك نظرة استشرافية أو حلول استباقية لمشاكل الجوار الذي تعيش فيه.

إن المقاربة الجزائرية لبناء السلام في مالي لم توظف العلاقات التي تجمعها بالدولة المالية سواء من حيث الدين اللغة، والعادات والتقاليد المشتركة مع سكان الصحراء، لذلك ومن أجل نجاح هذه المقاربة ولمنع تجدد النزاع[1]

1- ياسين لعزيز، " **بناء السلم في مالي**"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم سياسية، جامعة قالمة)، الجزائر، 2015/2014 .

لا بد من النظر الى هذه الأمور المهمة.

صحيح أن المقاربة الجزائرية هي مقاربة دبلوماسية سياسية، وتسعى فقط الى وقف الحرب في مالي دون تقديم مشروع حقيقي لتدعيم بناء السلام، ولهذا ولكي تنجح المقاربة الجزائرية عليها أن ترافق هذا المشروع بمشروع سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي من أجل الوصول الى دولة مالية ديموقراطية سياسيا، قوية اقتصاديا، متجانسة اثنيا وعرقيا ومتعددة ثقافيا.[1]

المطلب الثاني: الجزائر والدعم الفعال لمبادرة السلم والأمن في مالي:

أكد وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الجزائري "**رمطان لعمامرة**" التزام الجزائر الدائم والمتواصل للدعم الفعال لمبادرات الأمن والسلم في مالي ومنطقة الساحل بصفة عامة.

و أوضح الوزير في الكلمة الافتتاحية للملتقى حول مبادرات التنمية في منطقة الساحل وتطبيق اتفاق السلام في مالي، أن الجزائر ستواصل العمل من أجل دعم ومساندة الأعمال التي ستسمح باستتباب الأمن في مالي والساحل الأفريقي بصفة عامة.

وفي هذا السياق أكد السيد الوزير "**أهمية واستعجالية مايتبوؤه البعد الاقتصادي من الأوضاع في مناطق شمال مالي، بالنظر الى تأثيره وباعتباره عاملا أساسيا للخروج من الأزمة واستتباب السلم فعليا بالمنطقة**".

وقال أن المنطقة " **تعاني الكثير من الآفات والتهديدات والمخاطر فضلا عن المضاعفات الناجمة عن المناخ وحالات الفقر القصوى والمطالب الاجتماعية التي تعاني منها المنطقة منذ سنوات من تصاعد لم يعرف له مثيل رافقه تفاقم خطير لظاهرتي الارهاب والجريمة المنظمة**".

1- ياسين لعزيز، (**مرجع سابق**).

وأضاف" **أن الويلات سواء كانت من صنع الطبيعة أو البشر، تظافرت بحدة لتطرح على شعوب المنطقة وعلى المجموعة الدولية تحديات وتهديدات خطيرة تتربص بهذه المنطقة جراء المجموعات المسلحة وانتشار الأسلحة والمخدرات وكذا سهولة اختراق الحدود البرية لبلدان المنطقة".**

واعتبر السيد لعمامرة أنه "**بات من الضروري تعبئة المخزون الواسع للإمكانيات الاقليمية في الوقت الذي تستمر فيه بلورة استراتيجية وحيدة منسجمة ومنسقة لمحاربة التحديات التي تواجهها منطقة الساحل الافريقي والصحراء**".

وذكر في هذا الصدد أن الجزائر "**تربطها بالدول المجاورة علاقات تاريخية استراتيجية وانسانية وثقافية مبنية على المصلحة المشتركة والمصير للمشترك**".

مشيرا الى أن الجزائر "**من واجبها التضامن مع دول المنطقة، علاوة على الاستثمار في الأمن الجماعي لاستكمال مسعى التنمية الذي ينتهجه الاتحاد الافريقي، الى جانب احترام المبادئ لا سيما تللك التي تمس سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية**".

وأوضح السيد لعمامرة أن الجزائر قدمت "**مساهمات كبيرة**"، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف في مجال دعم القدرات والطاقات دول الساحل ومساعدتها في التنمية الاقتصادية وفي تسوية النزاعات.

وذكر الوزير في هذا السياق بالجهود المبذولة في اطار لجنة رؤساء الأركان العملياتية لدول الساحل وكذا مسار نواقشط وكذا الاتحاد من أجل المتوسط والاندماج، مشيرا الى أن الجهود تلقى دعم مجلس الأمن والسلم الافريقي وكذا الأليات القارية.[1]

1- بدون توقيع، " **رمطان لعمامرة يؤكد الجزائر تلتزم بدعم الأمن في مالي**"، (جريدة المؤشر، ليوم: 3 ديسمبر 2015)، ص03.

وبحسب الوزير الأسبق "أحمد أويحي فان " **أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر**".[1]

وفيما يتعلق بإشكالية التنمية في المنطقة، أكد السيد لعمامرة أنه " **لا يمكن فصلها عن الأمن** "، مبرزا في هذا الاطار أن "**الجهود المبذولة من طرف الجزائر تترجم عبر مختلف المبادلات الحدودية والبرامج المتعلقة بتقديم المنح ومسح الديون والغائها وكذا المساعدات الإنسانية**".

وعلى المستوى الاقليمي، تمت" **ترقية ودفع بعض المشاريع لفك العزلة، ومنها المشاريع الهيكلية على غرار التربية والماء الصالح للشرب والمشاريع المصغرة**".

وعلى المستوى الدولي أكد السيد لعمامرة أن جهود الجزائر تتمثل في مشاريع ضخمة مثل الطريق العابر للصحراء وانبوب الغاز شمال-جنوب وخط الألياف البصرية.

من جهة أخرى اعتبر السيد لعمامرة أن "**مالي كباقي بلدان الساحل، لا يعاني فقط من هذه الصعوبات والعراقيل، بل لديه امكانيات وفرص يمكنها أن تستكمل في اطار استراتيجية الاتحاد الافريقي من أجل الساحل**".

وشدد بالمناسبة على أهمية "**الدعم الدولي لصالح دول الساحل عبر الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات وأولويات مالي التي ينص عليها اتفاق السلام بغرض السماح لشعوب المناطق الحدودية بالعيش في ظروف أمنة وأن يستمتعوا بالمشاريع الخاصة بالتنمية**".[2]

1- محمد دخوش ، "**الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**"، (يومية الرائد)، على الرابط:
http ;//www.elraaed.com/ara/sujets-opinions.(10-03-2015).

2- جريدة المؤشر(**مرجع سابق**)، ص3.

وحيا رئيس التجمع الاسلامي بالسينغال "مختار كيبي"، " **إسراع الجزائر في ايلاء عناية خاصة وجهود كبيرة لحل أزمة مالي ادراكا منها أن وسائل حل هذه الأزمة أكبر من امكانيات باقي دول الساحل الافريقي**".

ودعا السيد "كيبي" علماء وأئمة افريقيا إلى ضرورة "**تعزيز نشر ثقافة الوساطة والاعتدال في الاسلام**" الذي تتبناها الكثير من الطرق والزوايا الأفريقية منها الطريقة "التيجانية".

وحث أيضا الأكاديميين على "**ضرورة تعميق الدراسات لمعرفة أسباب وطرق انتشار العنف الممارس باسم الدين في القارة الافريقية ومن تم ايجاد حلول للقضاء عليه**".

من جهته أكد الأستاذ بجامعة الجزائر، أحمد عظيمي، أن الجزائر "**بلد استراتيجي وتقع عليه مسؤوليات كبيرة في حماية السلم والاستقرار بمنطقة الساحل**"، مشيرا الى أنه "**لا يمكن لأي مشروع أن يتحقق في هذا المجال بعيدا عن الجزائر**".

وذكر الأستاذ عظيمي أن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت "**مفتاح السلم العالمي**" نظير لما تزخر به من ثروات طبيعية ومعادن ثمينة وحذر في هذا السياق من "**عواقب التوترات الداخلية لبلدان افريقيا والتي تغذيها القوى العالمية لإضعاف قوى الدول الافريقية**".[1]

المبحث الثالث: الوساطة الجزائرية وهندسة صنع السلم في مالي:

خاضت الجزائر من منطق ومبدأ حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ 1991 بين الحركة

1- وكالة الأنباء الجزائرية ، "**الوساطة الجزائرية.. الآلية الوحيدة لحل أزمة مالي بصفة نهائية**"(مجلة اتحاد علماء افريقيا): الاثنين, 03 تشرين2/نوفمبر 2015 ، على الموقع info @ aps.dz

الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة.

كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر/كانون الأول 1991، لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 يناير/كانون الثاني 1994، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس/ آذار 1992 لقاء تمنراست من 16 إلى 20 أبريل /نيسان 1994، لقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994، لقاء تمنراست من 27 إلى 30 يناير/كانون الثاني 1994، وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس/ آذار 1996.

نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة "**تمبكتو**" حفل "**شعلة السلام**" اجتمع فيه جميع الفرقاء واتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع.

إلا أن عدم احترام الطرفين المالي والطوارق للاتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل مرة إلى الاضطراب مجددا ولتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة؛ لوعيها بخطورة النزاع الطوارقي على أمنها القومي، وعلى إثر اشتداد الصراع سنة 2006 قادت الجزائر وساطة أشرف عليها الرئيس الجزائري بوتفليقة شخصيا كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية لأمنها القومي وبتهديد الذي يشكله إقليم أزواد بصفة خاصة.

وقد أفضت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في يوليو/ تموز 2006 تحت اسم "**تحالف 23 مايو من أجل التغيير** "الذي كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحاً فيه، ولتجسيد الاتفاق أنشئ مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة.

وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، نص الاتفاق على تنظيم منتدى "**كيدال**" حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار، مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية، ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية، وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناطق دول الجوار، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة الأهالي الرحل والقضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين "**كيدال**" وداخل البلاد وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة.

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية في مالي بين(2012/1990).

ثورة الطوارق (1990-1996)، هي الثورة الثانية للطوارق في أزواد بعد ثورة "**كيدال**" 1962 م، بدأت الثورة عام 1990م، بمهاجمة الحركة الشعبية لتحرير أزواد سجن وثكنة عسكرية للجيش المالي في منطقة "**منكا**" وانتهت في عام 1996 م بحل الحركات الطارقية الثائرة، وتسليم الثوار الطوارق أسلحتهم في مهرجان "**شعلة السلام**" في مدينة" **تمبكتو**".[1]

لقد شهدت سنة 1990 أول صدام حقيقي بين الطوارق والجيش النظامي المالي، وكان عدد كبير من الطوارق قد تلقوا تكوينا عسكريا في ليبيا مع نهاية الثمانينيات، وتزامن ذلك مع عودة ألاف الطوارق من الجزائر بعد قرار إرجاع الطوارق المقيمين على أراضيها، ومنه توفرت الشروط الموضوعية للصدام.

ان إعادة إحياء مشروع دولة الطوارق الكبرى من شأنه أن يعطي لقضية الحدود أبعادا دولية ويفجر المنطقة كلها ما يجعل الأمن الوطني الجزائري في خطر، لهذا بادرت الجزائر الى تنظيم وعقد قمة رباعية بمدينة "**جانت**" في سبتمبر 1990 ضمت كل من: الجزائر، ليبيا والنيجر، نتج عن هذه القمة اتفاقا يقضي باستبعاد العمل العسكري المسلح وتبني الحلول السياسية، والعمل على وضع حد للتهميش الذي يعاني منه الطوارق.

1- الموسوعة الحرة، "**ثورة الطوارق 1990-1996**"، (على الرابط:https://ar.wikipedia.org)، تاريخ الاطلاع/2016/02/01.

لقد تم انشاء لجنة دائمة تضم وزراء داخلية الدول المعنية، تتم متابعة أشغال هذه اللجنة من طرف وزراء خارج هذه الدول الذين يجتمعون مرة كل سنة، ومن منطلق مبدأ حسن الجوار الإيجابي، قامت الجزائر بدور الوسيط الدبلوماسي لحل مشكلة الأزواد منذ 1991بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد من أجل وقف العمليات المسلحة، في نفس الوقت قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي و لنيجر، واحتضنت في هذا السياق العديد من عمليات الوساطة: كاجتماع الجزائر العاصمة الأول من 29 الى 30 ديسمبر 1991، واجتماع الجزائر الثاني من 22 الى 03 جانفي 1994، وكذا الاجتماع الثالث من 15 الى 25 مارس 1992، و لقاء تمنراست من 16الى 20 أفريل 1994، ولقاء الجزائر 10الى 15 ماي 1994 ثم جاء لقاء تمنراست من 27 الى 30 جانفي 1994. [1]

أ- اتفاق الجزائر: جويلية 2006: تأكيد على الحوار والتنمية لحل الأزمة:

اتفاق الجزائر الذي تم توقيعه في جويلية 2006، وضع إطارا لإنهاء المواجهات المسلحة التي ظلت تعصف بشمال البلاد، وقد حرصت الجزائر من خلال وساطتها على أن يكون الاتفاق في إطار احترام دستور مالي ووحدتها الترابية، وتضمن إلى جانب إجراءات وقف المواجهات، تدابير تهدف إلى إعادة ترتيب الأوضاع في منطقة شمال مالي، من خلال إدماج مسلحي الطوارق في القوات النظامية، وتشكيل وحدات خاصة لحماية أمن مناطق الشمال ومواجهة النشاط الإرهابي، مع إطلاق مشاريع تنموية في منطقة الشمال تنهي حالة العزلة والتهميش التي يعيشها السكان الطوارق، غير أن حكومة "باماكو" فضلت البحث عن الدعم الأجنبي بدل الوفاء بالتزاماتها في إطار الاتفاق، ولعل أخطر ما في الأمر الآن هو أن الجناح الداعي للاستقلال في حركة التمرد هو الذي بدأ يسيطر على الوضع، وقد صرح قادة حركة تحرير الأزواد مؤخرا أن هدفهم من القتال بات الاستقلال بعد أن

1- ياسن لعزيز، (**مرجع سابق**)، ص66.

خرقت حكومات بماكو المتتالية كل التزاماتها، وهذا التطور من حيث المطالب يثير القلق في الدول المجاورة وبصفة خاصة في الدول التي تعاني أوضاعا اقتصادية صعبة كما هو حال النيجر وموريتانيا. كل هذه المعطيات لم تغب عن حسابات الدبلوماسية الجزائرية التي بادرت إلى تصحيح الرؤية من خلال دعوة الطرفين إلى الجزائر للبحث عن حل، وقد أكدت الجزائر أن المطلوب ليس إعلان الحرب على الطوارق بل البحث عن حل سياسي يكون في صالح الجميع وينهي المشكلة.

وقد نص الاتفاق على إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة، تكون مهمته الإشراف على الشؤون التنموية والميزانية المحلية وتنظيم الأمن في المنطقة، أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فقد نصت بنود الاتفاق على تنظيم "**منتدى كيدال حول التنمية**" خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق، ما ينتج عنه إنشاء صندوق خاص للاستثمار، وذلك مع اعتماد نظام اللامركزية وتحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية، ومنح القروض للإقامة مشاريع تنموية، وتحديد وتنظيم التبادل التجاري بين الجوار، ووضع منظومة صحية ملائمة لطبيعة سكان المنطقة من البدو الرحل وكذا القضاء على العزلة عبر تطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين "كيدال" والمناطق العميقة في مالي وبين "كيدال" والمناطق الحدودية الجزائرية. وفي السياق السياسي-الأمني، ينص الاتفاق على انسحاب الجيش من بعض مناطق الشمال وإنشاء وحدات أمنية خاصة تتكون غالبيتها من الطوارق، ويتم دمجها في الجيش المالي، هذه الترتيبات كرست نوعا من التقسيم الفعلي لأراضي البلاد بين طرفي النزاع، حيث كان لدى الكثير من الضباط والجنود في الجيش المالي رفضا لمحتوى اتفاقات السلم التي كان أخرها الاتفاق الموقع في الجزائر بتاريخ 2006/07/04. [1] (أنظر ملحق رقم: 03)

1- عبد الله إبراهيم، "**الدبلوماسية الجزائرية تسابق الزمن لمنع انفجار منطقة الساحل**"، (نشر في جريدة الأيام الجزائرية)يوم 06 / 03 / 2012.

عاد النزاع ليشتعل في العام 2006 بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وعودة الجيش النظامي المالي إلى الشمال نشب تمرد الطوارق في ماي 2006، بعد الهجوم على مواقع عسكرية في "**كيدال**" و"**مناكا**" من طرف قوات "**التحالف الديمقراطي للتغيير**".

بعد اشتداد النزاع قادت الجزائر وساطة على أعلى مستوى أشرف عليها الرئيس "**بوتفليقة**" شخصيا، ما يدل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية، حيث توجت الوساطة الجزائرية بالتوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في "**04 جويلية 2006**" تحت اسم تحالف 23 ماي من أجل التغيير الذي كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحا، قضية تطبيق بنود اتفاق الجزائر، شهدت خلافات أخرى بين الطرفين استدعت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري دائما انتهت بالتوقيع في 20 فيفري 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق، الأولى تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق 04 جويلية، والثانية عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم، أمّا الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي "**كيدال**"، "**تومبكتو**" و"**غاو**" وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في 23 و24 مارس 2008، ولكن تصلب مواقف الطرفين أدى إلى تجدد القتال في نفس شهر مارس 2008 فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع طرفي النزاع في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام من 24 إلى 27 جويلية 2008، انتهت بتوقيع اتفاق لوقف وتثبيت وقف القتال بين الطرفين، مع التشديد على ضرورة إطلاق سراح المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات اللاجئة التي وصلت إلى الحدود وتم إنشاء لجنة مختصة لمراقبة تنفيذ بنود الاتفاقيات[1]، تتكون من نحو مائتي عضو من الطرفين بالتساوي.[2]

1- بدون توقيع ،"**سلسلة الوساطات الجزائرية في مالي**"، (نشر في جريدة الشعب) يوم: 2015/05/15.

2- ياسين لعزيز، (**مرجع سابق**)، ص67.

ب– اتفاق الجزائر 2009 ...مواصلة الجهود في سبيل التسوية السلمية:

دعت الجزائر إلى عقد الاجتماع الطارئ في مدينة "تمنراست" سنة 2009، بعد اندلاع الاشتباكات في "نيجيريا" بين الجيش ومتمردي جماعة "بوكو حرام" المسلحة التي تعدّ على علاقة مع تنظيم القاعدة في المنطقة[1] إضافة إلى ورود أنباء عن احتمال حدوث تدخُّل أجنبي في هذه الخطة الأمنية؛ بسبب ما أشيع عن خلاف أميركي– أوروبي حيالها، حيث تدعم الولايات المتحدة الأميركية الخطة الهادفة إلى تدمير تنظيم القاعدة في الساحل عبر جميع الوكلاء الأفارقة في المنطقة، ويخالفها الأوروبيون، الذين فوَّضوا كلاً من فرنسا وإسبانيا وبريطانيا لإرسال إمدادات عسكرية لكلٍّ من مالي والنيجر وموريتانيا لمواجهة تنظيم القاعدة، دون تمويل الجزائر وليبيا؛ وذلك لحماية منشآتها العسكرية بالدرجة الأولى، وهو ما يعني المسعى الغربيّ الحثيث لخطف سيادة القرار في الساحل الإفريقي من ليبيا والجزائر اللتين كانتا تتوليان قيادة هذه العملية النوعية؛ حيث لا يريد الطرفان –الولايات المتحدة الأميركية من جهة، والدول الأوروبية الكبرى من جهة أخرى– أن تتحوَّل ليبيا والجزائر إلى "بلدين محوريين" في هذه العمليات، بما قد يجعلهما يضران بالمصالح الغربيَّة في دول المنطقة، فإذا كانت واشنطن تسعى لحماية مصالحها في دول الساحل عبر محاربة تنظيم القاعدة، فإنَّ فرنسا وإسبانيا وبريطانيا وألمانيا تريد أن يكون لديها نفوذ على الحكومات الإفريقية من دول الساحل؛ لحماية مصالحها من الموارد الطبيعية والمنشآت الصناعية والعسكرية وتسهيل تموقعها الجيِّد في المنطقة بعد تجربتها المريرة جرَّاء عمليات اختطاف الرعايا والسيّاح الأوروبيين في المنطقة منذ سنة 2002.

1– بوعلام غمراسة، "قادة جيوش أربعة دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الإفريقي: بمبادرة من الجزائر.. ورعاية من الاتحاد الإفريقي"، تاريخ الاطلاع: 2016/01/21، على الرابط:
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=531671&issueno=11216#.VHRtHNKG_9k

– من معالم المقاربة الأمنية الجزائرية:

أولاً: حلّت خطة الجزائر لسنة 2009، مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي بما يمكّنها من مطاردة الإسلاميين وراء الحدود، وضرب معاقل تنظيم القاعدة، وتجفيف منابع الدعم والإمداد اللوجستي التي تمول أفراده بالسلاح والأموال، والسيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالاعتماد على الجيوش النظامية لدول المنطقة، كما اتفقت دول الساحل الإفريقي –آنذاك– على إنشاء أول قاعدة بيانات محلية موحدة، تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب"، على أن تلتزم هذه الدول بتغذية هذه القاعدة بالمعلومات بفعالية للتصدي للتنظيم بفعالية.

ثانيًا: اتفقت (الجزائر وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر) على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية [1]

والسماح لها بعبور الحدود في منطقة الساحل والصحراء بعد إبلاغ الدولة التي تجري المطاردة داخل إقليمها، بشرط توفر قوات نظامية جاهزة للملاقاة في الدولة التي تجري على أرضها المطاردة.

ثالثًا: الاتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحَّدة ومقاتلي القبائل من الطوارق والقبائل العربية والزنوج وغيرها، وضمان حياد الطوارق خصوصًا في المواجهة بين القوات العسكرية المالية وتنظيم القاعدة

رابعًا: تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين، وتنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي والنيجر، وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة، مع التعهد بحفر آبار أخرى للسكان المحليين؛ بهدف حصر تحركات الإرهابيين.

1– عبد النور بن عنتر، "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري.. الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**"، (المكتبة العصرية)، الجزائر، 2005.

خامسًا: تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء، ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء، وهي منطقة تمتد من جبال "أدغاغ أفوغارس" شمال مالي وجبال" أكادس إير" شمال النيجر، مرورًا بوادي "زوراك" الذي يصل إلى جنوب الجزائر.

ويمثّل الجنوب الجزائري الذي يعدُّ جغرافيا ممتدة، ويعدُّ منطقة ذات طبيعة صحراوية وعرة، وليس من السهل ضبطها بالاعتماد فقط على قوات حرس الحدود النظامية، فهذه المنطقة تحمل من الخطورة الأمنية نفس درجة التهديد الأمنيّ للعمليات الإرهابية المسلحة التي يشنها هذا التنظيم في المناطق الجبلية الوعرة شمال ووسط الجزائر فقد أحصت وزارة الداخلية الجزائرية وجود أكثر من أربعين جنسية لمهاجرين سرّيين أفارقة يتواجدون على الأراضي الجزائرية، معظمهم متورط في نشاطات غير شرعية مثل الهجرة السرّية وتهريب السلاح والمخدرات والتبغ والذهب وغيرها.[1]

المطلب الثاني: الوساطة الجزائرية بعد 2012 :

عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، خاصة بعد تجدد الأزمة الماليّة في 2012، مما دفع الى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها، وكانت الجزائر أول دولة جهرت بمعارضتها تقسيم دولة مالي التي أنهكتها النزاعات، وعّبرت الجزائر عن رفضها المساس بالسلامة الترابية لمالي.[2]

لم تهدأ جهود الدبلوماسية الجزائرية منذ سنة 2012، مع تفجر الأحداث في شمال مالي، من أجل حل المسألة في هذا البلد باعتماد مقاربة ثابتة تعتمد على تفضيل الحل السياسي السلمي في النزاع القائم بين سلطات باماكو

1- عبد النور بن عنتر، **(مرجع سابق)**.

2- محمد دخوش، **(مرجع سابق)**.

وبين الفصائل الترقية المسلحة وكذا تفادي التدخل العسكري الأجنبي في هذا البلد تجنبا لإعطاء "**الشرعية الجهادية**" للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة وتحويل هذه الأخيرة إلى ساحة "**حرب عالمية**" تتداخل فيها ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة، فضلا عن التبعات المرتبطة بالجوانب الإنسانية وتدفق اللاجئين على الحدود.

لقد تحركت الدبلوماسية وفق مقاربة ثابتة منذ بداية الأزمة في شمالي مالي، وهي مقاربة تعتمد من حيث الوسائل على ضمان حل سياسي سلمي يكون بين الماليين أنفسهم، وقد سعت الجزائر أيضا في هذا الإطار إلى تقريب وجهات النظر بين فصيلين ترقيين في الشمال هما "**حركة أنصار الدين**" و"**حركة تحرير الأزواد** "، الأمر الذي توج باتفاق بين الطرفين، وقع في الجزائر يوم 21 ديسمبر من سنة 2012، وهو الاتفاق الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية "لبنة" في اتجاه الوصول إلى حل سياسي شامل مع سلطات "باماكو" فضلا عن كون هذا الاتفاق، الذي تم برعاية جزائرية، قد حقق أحد الأهداف المرجوة منه وهو عزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة "التوحيد والجهاد" في غرب إفريقيا التي لا تزال تحتفظ برهائن دبلوماسيين جزائريين تم اختطافهم في القنصلية الجزائرية في "غاو" شمال مالي، في الـ 5 أفريل 2012، وذلك بعد سيطرة المتمردين عليها بعد فترة قصيرة من حصول الانقلاب العسكري في هذا البلد وتراخي القبضة المركزية على منطقته الشمالية لفائدة الفصائل المتمردة.[1]

– اتفاق الجزائر: مارس 2015 خطوة عملاقة نحو الحل النهائي للأزمة:

نص الاتفاق على تنظيم انتخابات خلال 18 شهر لانتخاب مجالس إقليمية في مناطق شمال البلاد، و على أن تتمتع تلك المجالس بصلاحيات تنفيذية ومالية كبيرة في تللك المناطق، وذلك في الوقت الذي لم يقر فيه

1- عزيز .ل، "**بين الحل السياسي والتدخل العسكري هكذا تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة في مالي**"، تاريخ الاطلاع:03/04/2013 على الرابط:http://www.djazairnews.info/index.php?view=article&tmpl=component&id=49445

الاتفاق بمطالب فصائل الطوارق الرئيسية والخاصة بالحصول على الحكم الذاتي الموسع في مناطقهم في إطار نظام سياسي فيدرالي، وفي تقدير الوساطة الدبلوماسية المتابعة للأزمة السياسية في مالي أن ذلك بمثابة انتحار لموقف الحكومة المالية الرافض بشكل تامة لذلك المقترح.

هذا و يؤكد الاتفاق على وحدة أراضي مالي في إطار حدودها الدولية القائمة حاليا، وهو ما يعد رفضا واضحا للإمكانية انشاء أي كيان تابع للطوارق يتمتع باستقلالية عن الحكومة المركزية في "باماكو"، وهو ما يعني أن الاتفاق رجح رؤية الحكومة المالية إزاء حل الأزمة السياسية في شمال مالي على موقف فصائل الطوارق المتطلعة للاستقلال عنها، وهنا نجد أن الفصائل المؤيدة للحكومة الماليّة في شمال البلاد هي التي قامت بالتوقيع على افاق الجزائر في حين لم توقع كبرى فصائل الطوارق في شمال مالي، وهما: "**الحركة الوطنية لتحرير الأزواد**" و "**المجلس العلى لوحدة الأزواد**"، وتحيي الحركتان مشاورات مع الأطراف الداعمة لهما قبل التوقيع، وقد يكون وراء تشدد الحركتين خلال جولة المفاوضات الى الانتصارات العسكرية التي حققتها في شهر ماي2014، والتي نتج عنها طرد قوات الجيش المالي من مدينة" **كيدال**" التي تعد المعقل الرئيسي لهما، أخذا في الاعتبار انه من المستبعد أن يقبل المجتمع الدولي بمطالبهما المتمثلة بشكل أساسي في إقامة دولة شبه مستقلة في شمال البلاد.

وقد أكد "**المنجي الحامدي**" المبعوث الخاص لسكرتير عام الأمم المتحدة ورئيس البعثة المتحدة لتحقيق الاستقرار في مالي، للرئيس المالي(**إبراهيم كيتا**) في اللقاء الذي جمعهما في 03 مارس 2015 في "**باماكو**"، دعم المجتمع الدولي للاتفاق الذي تم التوقيع عليه في الجزائر[1]، وأبدى(**الحامدي**) استعداد الأمم المتحدة للمشاركة في الجهود التي يبذلها الوسطاء الدوليون من أجل إقناع الحركتين بالتوقيع على الاتفاق.

كما ناشد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الافريقي في التقرير الذي اعتمدته الدورة العادية الرابعة والعشرون

1- محمد محمود، "**اتفاق السلام في مالي ضرورة ملحة لمنطقة الساحل الافريقي**"، (جريدة المغرب)، على الرابط:(http://www.lemaghreb.tn، تاريخ الاطلاع: 2015/03/10.

لقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي أديس أبابا، في جانفي الماضي، عن أنشطة المجلس ووضع السلم والأمن في أفريقيا، وناشد كل من حكومة مالي والجماعات المسلحة في شمال البلاد بسرعة ابرام اتفاق السلام شامل في إطار الاحترام الصارم لوحدة مالي وسلامتها الترابية، وتطلع المجلس حينها الى استئناف المحادثات بين الأطراف الماليّة في الجزائر، وفي حين جدد مجلس السلم والأمن الأفريقي الدعم لجهود الوساطة التي تقوم بها الجزائر.

وبذلك فإن الدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالي تميزت بنوع من الاستقرار والاستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي والتأكيد على الحل السلمي والحوار السياسي ورفض التدخل العسكري الأجنبي، لكن في مقابل هذا تميزت الدبلوماسية الجزائرية بالتغير وذلك من خلال القبول بالتدخل العسكري الفرنسي في مالي وفتح المجال الجوي لهذه العملية، وهنا يظهر التغير في تعامل الجزائر مع أزمة بحيث تبرر الجزائر هذا الموقف بأن الرئيس المالي طلب المساعدة الأجنبية، بالإضافة، الى أن الجزائر لا تستطيع مخالفة القرار الأممي الذي يقضي بالتدخل العسكري في مالي.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على (05) خمسة معايير وهي القيم، المبادئ، المصالح، التوجهات والأولويات وهذه المعايير هي التي تحدد الاطار، التصور والمنظور للسياسة الخارجية فهذه الخماسية يمكن أن تختزل عمليا في مفهوم المصلحة الوطنية.[1]

- خلاصة الفصل:

النزاع في مالي مرشح للتأزم في بحر من التناقضات الداخلية مع تزايد للحسابات الخارجية، فيجب بالنتيجة التعامل مع الحركيات السببية وليس فقط مع الأشكال التعبيرية والعنيفة للأزمات.

1- ياسين لعزيز، **(مرجع سابق)**، ص69.

إن اهتمام الجزائر بما يجري في منطقة الساحل راجع لكون هذه الأخيرة أصبحت تشكل مجالا لاستقطاب قوى خارجية ومجالا لعمل قوى إقليمية وذلك نظرا لما تتميز به هذه المنطقة من ثروات فوق وتحت الأرض، لذا كان لزاما على الجزائر أن تعمل من أجل إيجاد حلول في هذه المنطقة تفاديا لأي تهديد للأمن القومي الجزائري، فالجزائر سعت وتسعى جاهدة لقطع الطريق ضد أي تدخل أجنبي تحت مبرر مكافحة الإرهاب.

إن القارة الإفريقية تشهد تجاذبات وصراعات بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وباقي القوى الكبرى في العالم في ظل التوجهات الاستراتيجية الجديدة لما بعد نهاية الحرب الباردة، وكذا محاولة كل طرف تطبيق المشاريع الاستراتيجية للهيمنة على مناطق النفوذ والثروة في القارة الإفريقية انطلاقا من سياسة جيوبوليتكية براغماتية خصوصا منطقة الساحل الإفريقي.

بالنظر للمصالح المتنامية (النفط على وجه الخصوص) للغرب والصين في المنطقة وكذلك تفاقم الأزمات الداخلية وتفشي الظواهر المرضية مثل الهجرة السرية والجريمة المنظمة والإرهاب فإن الساحل مرشح لأن يكون في السنوات القادمة بحرا متلاطما من الأزمات الداخلية مع تزايد احتمالات لبروز ارهاب (أفرو-مغاربي) قد يهدد المنطقة برمته.

الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة الأمن وما يخلفه من أثار سلبية على سكان المنطقة حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي.

وخصوصا الاجتماعي الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية التي ينتج عنها تفكك المجتمع وبالتالي الدولة، مما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة أمنيا ومجتمعيا.

رهان الجزائر في الوقت الحالي هو أمننة حدودها، فالجزائر الأن هي في مأزق أمني حدودي خطير فكل المجال الجغرافي مهدد من تونس إلى المغرب خصوصا بعد سقوط نظام معمر القذافي الذي كان بمثابة مركز متقدم لحماية الجزائر برفضه لتواجد قواعد عسكرية أجنبية في ليبيا ولكن بعد سقوط القذافي انتهى هذا الغطاء وأصبحت المنطقة وكرا للقاعدة ومصدرا تجارة الأسلحة وممر لمهربي المخدرات اللينة والصلبة.

الجزائر ومع بداية الأزمة في مالي عرفت العديد من التهديدات نتجت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر مما أجبر الجزائر على التحرك الدبلوماسي والعسكري من أجل تفادي أي تدخل أجنبي ودولي على حدودها الجنوبية وخلق بؤر توتر جديدة.

في المجال الثقافي والديني لم تستغل الجزائر كما يجب الروابط والعوامل التي تربط شعوب المنطقة على غرار عامل الدين واللغة وكذا استخدام الزوايا(**التيجانية خصوصا بحكم انتشارها في المنطقة**)، حيث بإمكان الجزائر لعب ورقة العامل الديني من خلال استقبال الطلبة والأئمة لتكوينيهم في هذا المجال، حيث أن زوايا أدرار كانت في القديم وجهة طلاب العلم من سكان منطقة الساحل الصحراوية.

تجنب الجزائر للتهديدات والمخاطر الأمنية القادمة من منطقة الساحل باعتباره ساحل أزماتي، يحتم عليها استغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة بإمكانها أن تشكل وسيلة لتقوية الروابط معها وفي كافة المجالات، هذه الأبعاد تتمثل في الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، فالموقع "**الجيوسياسي**" لمنطقة الساحل يجعل من الجزائر بوابة المنطقة الى أفريقيا وأوروبا في نفس الوقت كما أن شساعة حدود الجزائر مع منطقة الساحل يجعلها في عرضة دائمة وفي حالة انكشاف أمني دائم.

الدور الجزائري في الساحل الإفريقي يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر.

لأن دول الساحل الإفريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج ايجابية ويحسن من الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

الخاتمـة

خاتمة:

تشهد إفريقيا نشاطا إرهابيا لافتا في العديد من مناطقها (شمال إفريقيا، الساحل الإفريقي، غرب إفريقيا...) نتيجة الظهور اللافت لجماعات إرهابية باتت تنشط على فضاءات وطنية، وتحاول الاستثمار في تسويق تبعيتها لتنظيمات إرهابية عالمية للاستفادة الإعلامية والدعائية من الادعاء بالانضمام والانتساب إليها (تنظيم القاعدة، تنظيم داعش...)، ولفت الأنظار إلى نشاطاتها المنتشرة على الصحراء الإفريقية الكبرى التي وفرت بيئة حاضنة للعديد من الأزمات، ما كان الإرهاب ليفوّت فرصة الاستثمار فيها، خاصة وأن المنطقة تعتبر فضاء صحراويا طبيعيا مفتوحا يقابله فراغ دولاتي كبير نتيجة وجود دول أقرب إلى تصنيفها بالفشل لعدم تمكنها من بسط سلطة وسيادة القانون والانضباط على كامل أقاليمها الوطنية، ما أنتج مساحات فراغ أمن استثمرت فيها الجماعات الارهابية للنشاط، فضلا عن الظروف الاجتماعية القائمة على التعدد والولاء القبلي والنقص التنموي.

عرفت منطقة الساحل الإفريقي تزاحم كبير، وعدة تقارير تشير إلى أنها ستصبح "أفغانستان ثانية"، وهذا ما زاد من أهميتها وتأثيرها المباشر على الأمن القومي الجزائري، خصوصاً مع تنامي المخاطر الآتية من هذه المنطقة ومنها: تجارة السلاح، الاتجار بالبشر، تجارة المخدرات، نشاط كثيف للجماعات الارهابية.

للتعامل مع هذا المشهد الأمني المتميز بكثافة التحديات الأمنية، تعدّدت المقاربات التي ترسم وتحدد استراتيجيات المكافحة، ومن بين أهمها تبرز المقاربة المرجحة للحلول العسكرية والداعية للتدخل الأجنبي، بحجة أن مكافحة الإرهاب من واجبات المجموعة الدولية اعتبارا من أن هذه الظاهرة خطر عالمي عابر للأوطان والقارات وبحجة ضرورة مساعدة دول المناطق التي تشهد تناميا للنشاطات الإرهابية والتي من أكثرها دول افريقية لمحدودية قدراتها العسكرية والمالية والمادية واللوجستية على مواجهة الجماعات الدموية ما يقتضي بالضرورة مساعدتها للقيام بمهامها.

في المقابل من ذلك تبرز مقاربة اخرى يلخصها الطرح الجزائري القائم عل ضرورة الالتفات إلى الحلول التنموية

بأبعادها السياسية والاقتصادية والبشرية لمواجهة الإرهاب، ذلك أنه من الضروري الالتفات لمسببات الإرهاب لا إلى مجرد ظواهره ومظاهره.

يقوم هذا الطرح على المزاوجة والجمع بين المبادرات الميدانية والعملياتية العسكرية الصارمة لمواجهة الجماعات الارهابية من جهة، وبين إيجاد حلول تنموية وبدائل اقتصادية للمناطق التي تستقطب الجماعات الارهابية لسد الفراغ التنموي المنتج لمشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية تستثمر فيها الجماعات الإرهابية لنشر أفكارها واسقاط الكثير من الشباب في شراكها.

لقد دفعت الظروف الأمنية الهشة في دول الساحل إلى العمل في محاولة لتغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب، خصوصاً مع تنامي تهريب الأسلحة والنسيج الملغم الآتي من مالي والقابل للانفجار في أي وقت، وما سينجم عنه من نتائج وخيمة على الأمن القومي الجزائري، ولا سيَّما مشكلة الطوارق الذين يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرون بصفة كبيرة في كل من: الهقار وجانت وتمنراست وأدرار .إذ أن أي إثارة أو خطأ ضد الطوارق.

تشهد السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الأخيرة حركية دبلوماسية مكثفة باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها من تونس إلى المغرب ومن النيجر إلى موريتانيا مرورا بمالي، استنادا على العمق الاستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي، بالنظر إلى البعد الجغرافي والبعد التاريخي والحضاري، وتمتعها بموقع الدولة المركزية في القارة الافريقية فهي بوابة افريقيا بالنسبة لأوروبا، وهو موقع تنفرد به مقارنة بالدول الافريقية الأخرى، وهذه الميزة تعطيها قوة للتحرك في المجالات الحيوية للقارة كدولة مركزية وليست دولة ارتكاز بين العالم الغربي والعالم الإسلامي.

بالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر ثاني قوة اقتصادية في افريقيا، كما أن أولويات السياسة الخارجية الجزائرية ترتكز على الأمن بمفهومه الموسع حيث سيطر هذا المفهوم على كل العمل السياسي، الاقتصادي الاجتماعي والثقافي للسياسة

الخارجية الجزائرية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تنضوي الجزائر تحت 14 صكا دوليا في مجال مكافحة الإرهاب أما الأولوية الثانية فهي للتنمية الوطنية والجهوية أما الأولوية الثالثة فهي تحسين وتلميع صورة الجزائر في الخارج في ما يعرف بالدبلوماسية العمومية.

وتعود أسباب اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل الأفريقي الى:

– لا مكانة للأمن في منطقة الساحل الإفريقي دون وجود مقاربة جماعية إقليمية لحماية الحدود الملغّمة بين دول الجوار، ويكون هذا التعاون في المجال الشرطي والمجال العسكري العملياتي.

– لا يوجد ما يؤكد استحالة استنساخ نموذج تنظيم "داعش" في صيغته الدموية، مادامت بعض دول الساحل تعاني من الهشاشة والفقر وانعدام التنمية والتوازن الجغرافي ومشاكل الهوية.

– يستحيل على دولة بمفردها أن تؤسس لدبلوماسية أمنية دون شراكة حقيقية في مجال التنمية الاقتصادية، ودون عملية إعادة بناء جيوش المنطقة وفق قاعدة عسكرية راسخة.

– من الأهمية بمكان بعث الروح في الاتحاد الإفريقي الذي لا يزال غائبًا أو مغيبًا في بعض المحطات المهمة في مجالات الاستقرار، مثل ما لوحظ في حالة القتل على الهوية في إفريقيا الوسطى ونيجيريا، وحالات الانقلاب في بوركينافاسو.

عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر خلال 2012-2015، حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، مما دفع إلى مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها وكثيرا ما حظيت مقاربات الجزائر في هذا المجال بالتقدير والاحترام، رغم الانتقادات التي يوجهها لها البعض بسبب اِلتزامها الصمت إزاء بعض القضايا، في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر على تمسكها بدبلوماسية الأفعال وليس دبلوماسية

التصريحات.

ولعل أكثر ما ميز حركية الدبلوماسية الجزائرية هو التطورات الخطيرة التي تشهدها مشارف الحدود الجنوبية للبلاد بسبب الأزمة في شمال مالي، وذلك في أعقد قضية عرفتها المنطقة بسبب التداعيات الخطيرة التي قد تنعكس لا محالة على كافة مناطق الساحل، وقد ركزت الجزائر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة وتفادي التدخل العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المديين القريب والبعيد.

حرصت الجزائر على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة، في الوقت الذي يحظى فيه بإجماع من قبل بعض الدول الإفريقية والقوى الكبرى، فإن الدبلوماسية الجزائرية لم تفقد الأمل من أجل التوصل إلى إيجاد تسوية سلمية، رغم مصادقة مجلس الأمن على لائحة تجيز التدخل العسكري بشروط، انتهى بتدخل عسكري فرنسي.

كما استطاعت الجزائر من خلال الاتحاد الإفريقي تقديم مشروع قانون نموذجي إفريقي لمكافحة الإرهاب، مما يعني أن هناك إمكانية لطرح المبادرة على المستوى العربي والبحث عن صيغة للتوصل إلى توحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والعابرة للحدود، بما يمكن الأجهزة الأمنية العربية من تكثيف الجهود لمحاصرة الإرهاب.

في اعتقادنا فان سياسة الجزائر في مجال الأمن في منطقة الساحل يشوبها العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية– الساحلية تتميز بالتقطع و عدم الاستمرارية، وهذا راجع الى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة الا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح المجال لدول أخرى (المغرب، فرنسا والولايات المتحدة الاميركية) بنسج علاقات مع فواعل في المنطقة تكون اغلبها ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم المصالح الجزائرية.

حيث أن الجزائر لم تستخدم كافة امكاناتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضعف في التعاون الاقتصادي يرجع الى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية على غرار اهتمام الجزائر الموّجه دائما نحو الشمال.

إن الدور الجزائري في الساحل الإفريقي يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر، فإذا أخذنا بالفكرة التي مفادها أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة وأن هذه الأخيرة تضخم من حجم هذه التهديدات لتجد مبررا للتدخل في المنطقة من أجل أهداف ومصالح قومية أمريكية بالدرجة الأول، فإن التهديدات القائمة فعلا في المنطقة والتي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الإقليم على مكافحتها تشكل تحديا للأهداف الأمريكية وذلك انطلاقا من نقطتين رئيسيتين:

لأن الجهود الجزائرية والإقليمية للحد من المخاطر ولمكافحة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، في حالة نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة وانتشار هذه التهديدات بما سيخلق نوعا من الاستقرار الأمني في المنطقة، سوف تفقد الأطراف الخارجية مبررها الذي تسعى من خلاله لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في الساحل الإفريقي.

لأن دول الساحل الإفريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج ايجابية ويحسن من الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، خاصة وان هذه الدول متخوفة من الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتهم والذي من الممكن أن يتحول إلى تدخل عسكري كما حدث مع أفغانستان وقد زادت هذه المخاوف بصفة أخص بعد إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا Africom التي رفضت هذه الدول أن يكون مقرها على أراضيها.

ولأن الجزائر رفضت دائما أن يكون هناك أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، فهي كذلك كانت من أبرز الدول الرافضة لإقامة القيادة الأمريكية في الجزائر، وأصبحت تفعّل من نشاطاتها في الساحل الإفريقي وتعزز تعاونها مع دوله تفاديا لأي تدخل أجنبي في هذه الدول قد ينعكس عليها، في ظل عدوى التهديدات الأمنية في الساحل على الحدود الجنوبية الجزائرية.

وإن كانت الجهود الجزائرية الأمنية في الساحل الإفريقي ترجع إلى سنوات التسعينات من خلال الأطر والاتفاقيات التي كانت وسيطا فعالا فيها من أجل تسوية النزاعات في المنطقة، فإن تلك الجهود قد توالت كذلك فيما يخص معالجة مشاكل "التوارق" في مالي والنيجر التهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي المتعلقة بالعمليات الإرهابية خاصة في مجال خطف الأجانب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة كذلك، فالجزائر استطاعت أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تحرّم و تجرّم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية في المنطقة، وقد تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار " المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" الذي يوجد مقره بالجزائر. ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 في مؤتمر" سرت"، ليخرج القرار بتجريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009.

فالدبلوماسية الجزائرية تواجه مجموعة من المشاريع الدولية والإقليمية، مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، البحث عن قاعدة عسكرية لأفريكوم، والإشكالية المطروحة: هل يمكن أن نترجم عناصر القوة الجزائرية إلى التأثير في هذه المشاريع الدولية؟ بالمقابل، الدبلوماسية الجزائرية لا تملك عنصر قوة إضافي يسندها وهي القوة الإعلامية الناعمة في عصر الفضائيات وجيل "الفايسبوك"، وبالتالي مكانة الجزائر دبلوماسيا تحسب بمتغيرات ثابتة لكن سرعة التغيير سريعة جدا، ونموذج الانتفاضة في تونس والتحالف الدولي والإقليمي ضد نظام القذافي أثبت إلى أي مدى تفتقد الدبلوماسية الجزائرية إلى سرعة التكيف في محيط يحسب بالمصالح ويعيد ترتيب الخريطة الجيوسياسية وفق منطق "سايكس بيكو".

أما فيما يخص الأزمة في مالي فان:

الدبلوماسية الجزائرية تميزت بنوع من الاستقرار والاستمرار من حيث التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي والتأكيد على الحل السلمي والحوار السياسي ورفض التدخل العسكري الأجنبي، لكن في مقابل هذا تميزت الدبلوماسية الجزائرية بالتغير وذلك من خلال القبول بالتدخل العسكري الفرنسي في مالي وفتح المجال الجوي لهذه العملية، وهنا يظهر التغير في تعامل الجزائر مع الأزمة بحيث تبرر الجزائر هذا الموقف بأن الرئيس المالي طلب المساعدة الأجنبية بالإضافة، الى أن الجزائر لا تستطيع مخالفة القرار الأممي الذي يقضي بالتدخل العسكري في مالي.

حيث فشلت الجزائر في فرض أجندتها ومنع استصدار قرار أممي بعدم التدخل العسكري في مالي، وهو ما يؤكد فرضية البحث "كلما زاد التدخل الأجنبي (الأمريكي و الفرنسي) في أزمة مالي كلما قلّ دور الدبلوماسية الجزائرية وزاد تهميشها من القضية"، كما تشكل السياسة الخارجية الجزائرية أحد المجالات السيادية التي عرّفت دستوريا على أنها المجال الحصري لمؤسسة الرئاسة، وبالشكل الذي يجعل من دور البرلمان دورا ضعيفا بل وحتى شكليا من حيث النقاش والمساهمة في صنع السياسة الخارجية باعتباره يمثل الشعب.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على 05 خمسة معايير وهي القيم ، المبادئ، المصالح، التوجهات والأولويات وهذه المعايير هي التي تحدد الاطار، التصور والمنظور للسياسة الخارجية فهذه الخماسية يمكن أن تختزل عمليا في مفهوم المصلحة الوطنية..

من خلال ما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

– النزاع في مالي مرشح للتأزم في بحر من التناقضات الداخلية مع تزايد للحسابات الخارجية، فيجب بالنتيجة التعامل مع الحركيات السببية وليس فقط مع الأشكال التعبيرية والعنيفة للأزمات.

– إن اهتمام الجزائر بما يجري في منطقة الساحل راجع لكون هذه الأخيرة أصبحت تشكل مجالا لاستقطاب قوى خارجية ومجالا لعمل قوى إقليمية وذلك نظرا لما تتميز به هذه المنطقة من ثروات فوق و تحت الأرض، لذا كان لزاما

على الجزائر أن تعمل من أجل إيجاد حلول في هذه المنطقة تفاديا لأي تهديد للأمن القومي الجزائري، فالجزائر سعت وتسعى جاهدة لقطع الطريق ضد أي تدخل أجنبي تحت مبرر مكافحة الإرهاب.

– أن القارة الإفريقية تشهد تجاذبات وصراعات بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وباقي القوى الكبرى في العالم في ظل التوجهات الاستراتيجية الجديدة لما بعد نهاية الحرب الباردة، وكذا محاولة كل طرف تطبيق المشاريع الاستراتيجية للهيمنة على مناطق النفوذ والثروة في القارة الإفريقية انطلاقا من سياسة جيوبوليتكية براغماتية خصوصا منطقة الساحل الإفريقي.

– بالنظر للمصالح المتنامية (النفط على وجه الخصوص) للغرب والصين في المنطقة وكذلك تفاقم الأزمات الداخلية وتفشي الظواهر المرضية مثل الهجرة السرية والجريمة المنظمة والإرهاب فإن الساحل مرشح لأن يكون في السنوات القادمة بحرا متلاطما من الأزمات الداخلية مع تزايد احتمالات لبروز إرهاب أفرو–مغاربي قد يهدد المنطقة برمتها

– الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة الأمن وما يخلفه من أثار سلبية على سكان المنطقة حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي وخصوصا الاجتماعي الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية التي ينتج عنها تفكك المجتمع وبالتالي الدولة، مما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة أمنيا ومجتمعيا.

– رهان الجزائر في الوقت الحالي هو أمننة حدودها، فالجزائر الأن هي في مأزق أمني حدودي خطير فكل المجال الجغرافي مهدد من تونس إلى المغرب خصوصا بعد سقوط نظام معمر القذافي الذي كان بمثابة مركز متقدم لحماية الجزائر برفضه لتواجد قواعد عسكرية أجنبية في ليبيا ولكن بعد سقوط القذافي انتهى هذا الغطاء وأصبحت المنطقة وكرا للقاعدة ومصدرا تجارة الأسلحة وممر لمهربي المخدرات اللينة والصلبة.

– الجزائر ومع بداية الأزمة في مالي عرفت العديد من التهديدات نتجت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر مما أجبر الجزائر على التحرك الدبلوماسي والعسكري من أجل تفادي أي تدخل أجنبي ودولي على حدودها الجنوبية وخلق بؤر توتر جديدة.

– عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة بفسح المجال أمام المشاريع المحلية والأجنبية في المنطقة مما يؤدي الى مزيد من التهميش للأجندة الجزائرية في المنطقة، خصوصا وأن المنطقة مرشحة لظهور المزيد من الأزمات واستقطاب نشاط الجماعات الإرهابية المختلفة.

– الإرهاب في منطقة الساحل ما هو إلا تهديد واحد من بين التهديدات الكثيرة والمتنوعة في هذه المنطقة، فهناك الجريمة المنظمة المرتبطة بالمتاجرة بالأسلحة على خلفية الانتشار المخيف للأسلحة القادمة من ليبيا وأيضا المتاجرة بالمخدرات الصلبة (الكوكايين) القادمة من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا مرورا بغرب إفريقيا وصولا إلى الساحل ثم المغرب العربي نحو أوروبا، وطريق أخر للمخدرات اللينة القادمة من المغرب عبر –الصحراء الغربية– وموريتانيا وصولا إلى الساحل.

وبالتالي فان أي مقاربة جزائرية أو أجنبية لإيجاد حل للأزمة في مالي ومنطقة الساحل عموما لابد أن تقوم على العناصر التالية:

– الاعتراف بأن التهديدات وان اختلفت حدتها من دولة لأخرى هي تهديدات مشتركة وهذا ما يقتضي تحرك وعمل مشترك.

–كل هذه التهديدات تقتضي وجود استراتيجية متعددة الأطراف ومتعددة الأبعاد.

–بالنظر إلى ضعف المقدرات الذاتية لدول المنطقة دون الجزائر فمن الضروري وجود تعاون دولي للدعم اللوجيستي لكل من النيجر ومالي وموريتانيا – دول الميدان– .

- الإقرار بأن الإقليم يحتاج ريادة جزائرية بحكم المقدرة والخبرة والارتباطات الدولية في مجال مكافحة التهديدات خصوصا الإرهاب.
- من واجب دول المنطقة، ودول الجوار الاستراتيجي وكذلك المجموعة الدولية عموما؛ وخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها؛ العمل حسب منطق يجمع بين الاستباقية –الوقاية– والحماية ضد الكوارث المحتملة من فشل الدول والحروب الداخلية و" الإرهاب "وذلك عن طريق تمكين هذه الدول من تحقيق شروط التنمية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أ- قائمة المراجع بالعربية:

أولا- الكتب:

1- أبو عامر علاء، "**العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم، الدبلوماسية والاستراتيجية**"، (فلسطين: دار الشروق للنشر والتوزيع،ط01)، عام2004.

2- أحمد السيد سليم، "**تحلبل السياسة الخارجية**"، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، 1ط، 9891).

3- أحمد صالح أيوب، "**مظاهر الثقافة العربية في تشاد المعاصرة وتحديات العولمة**"، (مطابع الصفا للمطبوعات التجارية)، القاهرة، 2008.

4- أحمد عبد الحافظ، "**الدولة والجماعات العرقية: دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان 1991-2000** "، (القاهرة: مطابع الاهرام،2005).

5- أحمد يوسف أحمد ومحمد زبارة، "**مقدمة في العلاقات الدولية**"، (القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية)، 1989 ط 1.

6- أخميس حنان ، "**تاريخ الدبلوماسية**"، مركز الدراسات الخليجية دراسات دولية.

7- إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسة الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**"، (الكويت: دار السلاسل)، الطبعة الرابعة، 1985.

8- بن عنتر عبد النور، "**البعد المتوسطي للأمن الجزائري.. الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**"، (المكتبة العصرية)، الجزائر، 2005.

9- بهجت قرني وعلي الدين هلال، "**السياسات الخارجية للدول العربية**"، ترجمة: جابر سعيد عوض، الطبعة الثانية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2002.

10- جان بيان فيليو، "**هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل**"، (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

واشنطن)، 2010.

11- جريمي كنان، "**إرهاب وانعدام أمن في الساحل الإفريقي: درس في التزوير الجغرافي والسياسي**"، (سلسلة كتب أوضاع العالم)، مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات، 2011.

12- جون بيليس وستيف سميث، "**عولمة السياسة العالمية**"، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث: الإمارات العربية المتحدة، ط01)، 2004.

13- جهاد عودة، "**النظام الدولي....نظريات وإشكاليات**"، (دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2005).

14- جزن بيليس، زجزن سميث: "**عولمة السياسة العالمية**"، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ط1)، 2004.

15- زيات عبد الحميد، "**التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية والاهداف**"، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، جزء2، 2002).

16- عامر مصباح، "**تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية**" قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2007.

17- علي حسين الشامي، "**الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**"، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ط 05، 2011).

18- كزافييه غيّوم، "**العلاقات الدولية**"، (مجلة الفكر السياسي، ترجمة: قاسم المقداد تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، العدد 11-12 مزدوج)، دمشق، سنة 2003.

19- لويد جنسن، "**تفسير السياسة الخارجية**"، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي ومحمد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود)، 1988.

20 - مبروك غضبان، "**المدخل للعلاقات الدولية**"، (شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، باتنة الجزائر).

21- مجدي الداغر، "**أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم**"، (دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع)،

القاهرة، 2006.

22- محمد السيد سليم،" **تحليل السياسة الخارجية**"، (لقاهرة، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، ط الثانية، دار الجيل، بيروت، 2001.

23- محمد ثامر كامل، "**الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية إدارة المفاوضات**"، (الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط01، 2000).

24- مسلم سعيد، "**قضايا عالمية معاصرة**"، (دمشق: منشورات جامعة دمشق)، كلية العلوم السياسية، 2001.

25- ميرة محمد عبد الحليم،" **نذر الانهيار: تأثير الاضطرابات الداخلية على الأمن الإقليمي للساحل والصحراء**"، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، 2013.

26- ناصيف يوسف حتي، "**النظرية في العلاقات الدولية**"، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.

27- وحنية قوي،" **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية والانكفاء الأمني الداخلي**"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2014.

28- يوسف عبد الرحمان، "**السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**"، (المكتب الجامعي الحديث)، الاسكندرية، 1999.

ثانيا- المذكرات والرسائل العلمية:

1- بوبصلة أمينة، "**التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012.

2- بوكحيل ابراهيم "**تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة**" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،جامعة باتنة، 2009.

3- حجار عمار، "**السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2003.

4- رسولي أسماء، "**مكانة الساحل الأفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

5- زقاغ عادل، "**ادارة النزاعات الاثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية)، 2013-2014.

6- سعادة إبراهيم، "**الجزائر والأمن الإقليمي**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر تخصص: قانون دولي وعلاقات دولية).

7- طه سعيد، "**المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار التحولات الدولية** "، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الكويت، 2013.

8- عبد الله إبراهيم، "**الدبلوماسية الجزائرية تسابق الزمن لمنع انفجار منطقة الساحل**"، (نشر في جريدة الأيام الجزائرية)، يوم 06 / 03 / 2012 .

9- عديلة محمد الطاهر، "**أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999_2004**"، (مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005).

10- عسلوج هنية، " **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة: دراسة في الاداء**"، (رسالة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، (جامعة قالمة، 2013).

11- كاهي مبروك، "**منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة**"، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015.

12- لعزيز ياسين، " **بناء السلم في مالي**"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص علوم سياسية، جامعة قالمة)، الجزائر، 2015/2014.

13- ملاح السعيد، "**تأثر الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2005.

14- منصوري سفيان، " **السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري**"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، تخصص: السياسات العامة المقارنة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

ثالثا- النصوص والتقارير:

1- التقرير الأوروبي، "**التغلب على الهشاشة في إفريقيا- صياغة نهج أوروبي جديد**"، فلورنسيا، (المعهد الأوروبي مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة)، 2009.

2- بوحنية قوي، "**الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات،2012.

3- جفال عمار، "**وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية**"، العالم الاستراتيجي، (الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد07)، نوفمبر، 2008.

4- خليل حسين، "**الجغرافيا اقتصادية والسياسية والسكنية والجيوبوليتيك**"، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1)2013.

5- عبد الله عبد العزيز اليوسف، "**الانساق الاجتماعية ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف**"، (جامعة نايف للعلوم الأمنية)، الرياض، 2006.

رابعا- مقال في المجلات:

1- إبراهيم علي إبراهيم، "**أفريكوم: اتجاه جديد في العلاقات الأمريكية الأفريقية**"، (مجلة إيلاف)، 31 /أكتوبر/2007 .

2- أحمد أمين، "**أزمة مالي أسبابها وتداعياتها على موريتانيا وسبل مواجهة هذه التداعيات**"، مجلة صحراء ميديا، نواقشط، 2013.

3- الحاج علي أحمد حسين، "**الدولة الإفريقية و نظريات العلاقات الدولية**"، (مجلة السياسة الدولية)، عدد160، أفريل2005.

4- بدر عبد العاطي، "**أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول**"، (مجلة السياسة الدولية) ، العدد 153، جويلية 2003، ص 8.

5- بطرس بطرس غالي، "**السياسات الخارجية للدول الكبرى**"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد18، الجمعية 2 (المصرية للعلوم السياسية، مصر، سبتمبر 1962.

6- راوية توفيق، " **السياسة الفرنسية في أفريقيا، الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية**"، (مجلة قراءات افريقية)، أبريل 2014.

7- عاشور قشي، "**التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل**"، (المجلة العربية للعلوم السياسية)، العددان 46/45، 2015

8- عباس أشواق ، "**السياسة الخارجية** "، (مجلة الحوار المتمدن، العدد 1291)، 19/08/ 2005.

9- عبد الشافي عصام، "**معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة**"، (مجلة السياسة الدولية)، العدد 195، القاهرة، 2014.

10- علاني أعلية، "**حوار حول التيار السلفي الموريتاني**"، (المجلة العربية للعلوم السياسية)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، خريف2010 العدد28.

11- قشي عشور، "**التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات**

الاهتمام وآليات التغلغل"، المجلة العربية للعلوم السياسية العددان 46/45، 2015.

12- وكالة الأنباء الجزائرية، "**الوساطة الجزائرية.. الآلية الوحيدة لحل أزمة مالي بصفة نهائية**"(مجلة اتحاد علماء افريقيا): الاثنين، 03 تشرين2/نوفمبر 2015،

خامسا- مقال في الجرائد:

1- المهدي بخوش عمر، " **دعم، تمويل وخطف، الإتجار بالسلاح والبشر جرائم بالساحل تحتاج لدراسة**"، (يومية التحرير الجزائرية، الاثنين/10/6/ 2014).

2- بدون توقيع، " **رمطان لعمامرة يؤكد الجزائر تلتزم بدعم الأمن في مالي**"، (جريدة المؤشر، ليوم: 3 ديسمبر 2015).

3- بدون توقيع، "**سلسلة الوساطات الجزائرية في مالي**"، (نشر في جريدة الشعب)، يوم: 2015/05/15.

4- برقوق أمحند، "**الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية**"، (جريدة الشعب الجزائر، العدد الأول، جانفي 2008).

5- برقوق أمحند، " **المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**" ، (مجلة الجيش، مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، الجزائر، العدد 534، جانفي/ 2008).

6- جودي لامية، " **د. ساحل: التدخل العسكري في مالي مجازفة و التسوية السلمية هي الحل**"، جريدة الإخوة، (العدد48، جانفي2013).

7- حياة زلمط، "**التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل والصحراء**"، (يومية الخبر المغربية)، العدد/46274،

ليوم:11/جويلية /2012

8- ديفيد إغناسيوس، "**أفريكوم: مهمة غير مفهومة**"، (جريدة الشرق الأوسط)، فيفرير 2008.

9- ل عبد النور، "**المحلل الأمني والاستراتيجي محند برقوق يحذر من: التدخل العسكري في مالي سيحول المنطقة الى حاضنة للإرهاب العالمي**"، جريدة البلاد، (العدد، 2432/ 19جانفي 2015).

10- وكالة لأنباء الجزائرية، "**منطقة الساحل الإفريقي: رهانات أمنية وأفاق تنموية**"، الجزائر، ديسمبر،2016.

سادسا- مقالات على شبكات الأنترنت:

1- الحاج ولد إبراهيم، "**أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل وتداعيات على الاقليم**"، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/20122129582152916.htm

تاريخ الاطلاع: 2015/03/23.

2- الشيخ العلوي الحسين، "**تجمع الساحل الخماسي.. تنسيق في ظل التعقيدات**"، مركز الجزيرة للدراسات، (تاريخ النشر، 22 /سبتمبر/ 2014)، انظر الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/09/2014921988539708.htm

3- القرار رقم **2056** "**بشأن تعزيز الأمن في غرب أفريقيا**"، وشمل عدّة فقرات عن الوضع في مالي، (5 جوان 2012)، والقرار رقم **2071** بشأن مالي (12 أكتوبر 2012)، والقرار رقم **2085** بشأن مالي ديسمبر2012)، على الرابط:

http://french.peopledaily.com.cn/International/8095732.htm).

4- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **" أزمة مالي والتدخل الخارجي"**، الاطلاع، 10 فيفري 2016، على الرابط: -http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c 48cf-acab-40491fd0f9ad

5- الموسوعة الحرة، "**ثورة الطوارق 1990-1996**"، (على الرابط:https://ar.wikipedia.org)، تاريخ الاطلاع:/2016/02/01

6- أمحند برقوق، " **منطقة الأمننة في ساحل الأزمات**"، (معهد الدراسات الاستراتيجية)، جامعة الجزائر، 2010 على الرابط:http//:www.politics_dz.com/threds

7- بن محمد الأمين عائشة، "**الدولة الفاشلة في إفريقيا وسياسة ملء البطون**"، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية السياسية الاستراتيجية)، تاريخ الاطلاع: 2016/04/21،ى على الرابط:

www.democratic.de/!b/24830.

8- دخوش محمد، "**الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**"، (يومية الرائد)، على الرابط:.(10-03-2015).http ;//www.elraaed.com/ara/sujets-opinions

9- زاوي علي، "**تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**"،(جريدة الوطن)، على الرابط:

Http ; //www.alwatanvoice.com

10- س حميد، "**الدبلوماسية الجزائرية لم تستعمل أوراقها لمقاومة الضغوط الخارجية حول مالي، الطبقة السياسية همشت و الشارع غيب في حرب قرب حدودنا**"، على الرابط:

http :wwww.elkhabar.com/ar/autres/mjhar/08537

11- سايج مصطفى، "**اللوبي الفرنسي عاقب الرئيس المالي لأنه تعاون مع الجزائر**"، (جريدة البلاد) حاوره محمد سلطاني: .http://www.elbilad.net/archives/48072 ، يوم الاطلاع: .2015/04/06

12- سايج مصطفى، جريدة البلاد، "**استقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر**"، (نشر في البلاد أون لاين)، يوم 10/ 07 /2010 حاورته فريال م http://www.djazairess.com/elbilad/21072.يوم الاطلاع : 2015/10/21.

13- ستيفن وولت، "**العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة**"، ترجمة عادل زقاغ، على الرابط: hpp//geocities.com/adelzeggagh.htm

14- عسكر أحمد، "**أفريقيا في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية**"، مقال نشر على الموقع: http//www.fekronlin.com/readarticle.php.id=87.

15- عمار عبد الرحمان، "**الأزمة في مالي أبعد من الانقلاب العسكري وتمرد الطوارق**" على الرابط : 14:00http://www.dwonline.info تاريخ الاطلاع: 21-01-2016.

16- غمراسة بوعلام، "**قادة جيوش أربعة دول يبحثون مواجهة القاعدة في الساحل الإفريقي: بمبادرة من الجزائر.. ورعاية من الاتحاد الإفريقي**"، تاريخ الاطلاع: 2016/01/21، على الرابط: http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&article=531671&issue no=11216#.VHRtHNKG_9k

17- فرانسيس ميرتينس والمادو فيليب دي أندريه، "**هل أصبح غرب إفريقيا محطة مركزية للتهريب والاتجار بالبشر؟**"، (مجلة الناتو)، تاريخ النشر: 2009، على الرابط:

http://www.nato.int/docu/review/2009/Organized_Crime/AR/index.htm

18- قوي بوحنية، "**استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**"، (مركز الجزيرة للدراسات)، على الرابط:htt:wwwaljazeeracom

19- ل. عزيز، "**بين الحل السياسي والتدخل العسكري هكذا تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة في مالي**"، تاريخ الاطلاع:03/04/2013 على الرابط:

http://www.djazairnews.info/index.php?view=article&tmpl=component&id=49445

20- محمد محمود، "**اتفاق السلام في مالي ضرورة ملحة لمنطقة الساحل الافريقي**"، (جريدة المغرب)، على الرابط:(http://www.lemaghreb.tn، تاريخ الاطلاع: 2015/03/10.

21- مروان حسين، "**تطور الأزمة في شمال مالي أبعاد وتداعيات دلالات الإعلان عن قيام دولة إسلامية في شمال مالي**"، (المركز العربي للدراسات و التوثيق المعلومات)، على الرابط:

http://natourcenter.info/portal/2012/05/29/ الاطلاع : 2016/01/2.

22- مساهل عبد القادر، " **في خضم التجاذبات الإقليمية والدولية حول مستقبل المنطقة الحوار ورفض الحل العسكري.. مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي**" (في تصريح لجريدة البلاد)،على

الرابط: http://www.elbilad.net/archives/59744 ، 24 ديسمبر 2013، يوم الاطلاع .2015/11/24

23- منيرة عبد الحليم، "**الأزمة في مالي أعباء افريقية أمنية جديدة**"، (الأهرام اليوم)، على الرابط:http ;digital.ahram.org.eg

24- موسوعة الجزيرة، "**حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا**"، الاطلاع:2016/02/15 على الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/12

25- ميلاد مفتاح الحراثي، تقرير تحليلي، "**دولة مالي بين الديمقراطية وخيارات الانفصال والتدويل**" على الرابط: .http://www.akhbaar.org/home/

26- وكالة الأنباء الجزائرية، "**منطقة الساحل الإفريقي: رهانات أمنية و آفاق تنموية**"، تاريخ الاطلاع:20:21 2016/03/02. على الرابط: www.info@aps.dz

ب- قائمة المراجع بالانجلزية:

A/BOOKS ;

1- Giden Rose, "**Neoclassical realism and theories of foreign policy**", World politics, vo51, 1998.

2- James N. Rosenau"**Comparing Foreign Policies : Why, What, how**", in: James Rosenau, "Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods". New York, SAGE Publications, 1974.

3- JEAN-Jacqes Roche ,"**Theories des Relations Internationales**", (paris ,Montchrestien ،5 Edition), 2004.

4- Liann Kennedy –Bondali, "**Examining US Counter Terrorism Priorities and**

Strategy across Africa's Sahel Region",RAND corporation , November 2009.

5- Paul R viotti and Marek V kauppi. "**International Relations theory**: **Realism**, **Puralism**, **glogalism and beyond**", (USA, allyne and bacon 3rd Edition), 1999-2000.

6- peter A. Gourevitch, "**Squaring the Circle: The Domestic Sources of International Cooperation,** " International Organization, Vol. 50, No. 2, Spring1996, pp 350.

7- Peter Trubowitz," **Structure and Choice in Foreign Policy Analysis**", Mexico Centro de Investigacion y Docencia Economicas, Nr 79, 001.

B/ARTICLES ;

1- APS. Algérie presse sevice.depeche d'agence, "**sécurité au sahel**: **les pays du champs ont réussi a crée le cadre qu'il faudra rendre opérationnel**", (ministre nigérien.)07/08/2012.

2- Bahgat Korani," **how foreing policy decisions are made in the third world**", westview press, London, P41.

3- Henry A. Kissinger," **Domestic Politics and Foreign Policy**", in: James N. Rosenau," **International Politics and Foreign Policy**". The Free Press, New York, 1969.

4- James N.Rosenau," **International politics and foreign policy**", (the free press, New-York, 196 9

-INTERNET;

1- Alex Lefebre, " Chirac promotes French interests in Algeria", (15 march 2003)in http://www.wsws.org/articles/2003/mar2003/alge_m15.shtml.

2- Henning Boekle and Others, " **Norms and Foreign Policy**: **Contructvist Foreign Policy Theory**", Tubinger Arbeitspapiere Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Nr 34a. http:// www.uniterbingen.

de/uni/spi/taps/tap34a.htm(1von46), (27.03.2015 15:09).

3- John Schindler, "**The Ugly Truth about Algeria**" (The National Interest), 10 July 2012.(http://nationalinterest.org/commentary/the-ugly-truth-about-algeria-7146consulter)le19/10/05.

4- Volker Rittberger: "**Approaches to the study of foreign policy derived from international relations theories** ", in site internet: http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html.

ج- **قائمة المراجع بالفرنسية:**

1- Dario Battistella, "theorie des relations Internationals", paris ; sciences po les press, 2006.

2- Khaled Satour ," **MALI**, **SAHEL**, **ALGERIE**, **LA NOUVELLE DONNE DU PROJET IMPERIAL**."http://contredit.blogspot.fr/2013/02/mali-sahel-algerie-la-nouvelle-donne-du_20.html.pdf. 20 février 2013.

الفهرس:

الخطة:

مقدمة:

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للدراسة:

المبحث الأول: ماهية السياسة الخارجية:

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية:

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم:

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية:

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية:

المطلب الأول: المحددات الداخلية:

المطلب الثاني: المحددات الخارجية:

المبحث الثالث: المقاربات النظرية لتفسير السياسة الخارجية:

المطلب الأول: النظرية الواقعية في تفسير السياسة الخارجية:

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية في تفسير السياسة الخارجية:

المطلب الثالث: النظرية البنائية في تفسير السياسة الخارجية:

الفصل الثاني: الساحل الإفريقي بين التحديات الأمنية ومنطق الحسابات الاستراتيجية:

المبحث الأول: منطقة الساحل الإفريقي: مقاربة سياسية – اقتصادية:

المطلب الأول: الاطار الجغرافي للساحل الإفريقي:

المطلب الثاني: الأوضاع الجيوسياسية لدول الساحل الإفريقي:

المطلب الثالث: الأوضاع الاقتصادية لدول الساحل الافريقي:

المبحث الثاني: التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:

المطلب الأول: الإرهاب وانتشار السلاح:

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة: السّاحل بيئة خالقة ومشجعة لها:

المطلب الثالث: الفشل البنيوي والوظيفي للدولة:

المبحث الثالث: الساحل الإفريقي بين مشاريع بناء السلام ومخططات الهيمنة(المشروع الفرنسي–الأمريكي نموذجا):

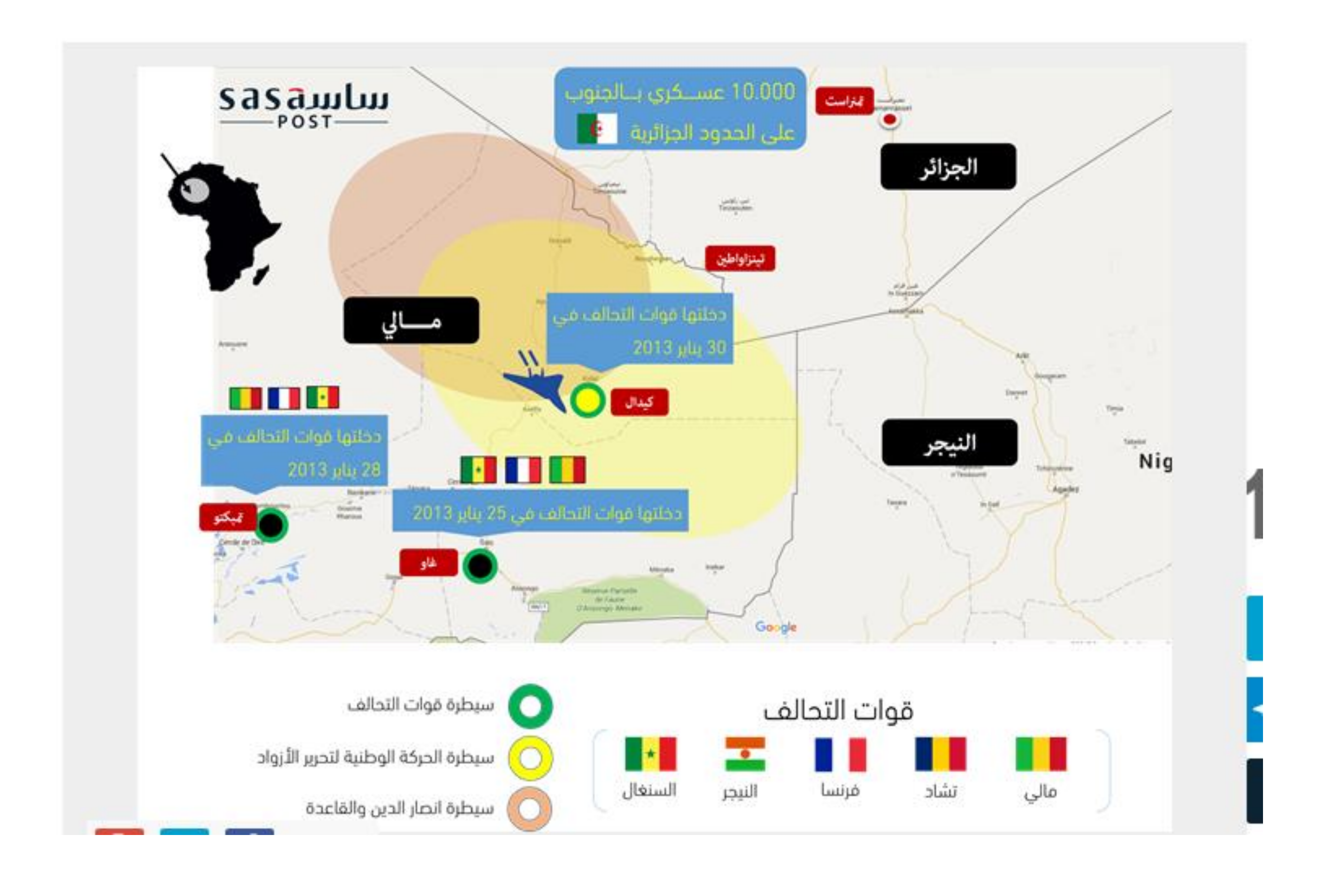
المطلب الأول: دوافع التنافس الفرنسي– الأمريكي:

المطلب الثاني: وسائل السياسة الفرنسية–الأمريكية في الساحل الأفريقي:

المطلب الثالث: انعكاسات التنافس الفرنسي– الأمريكي على دول الساحل:

المــلاحــق

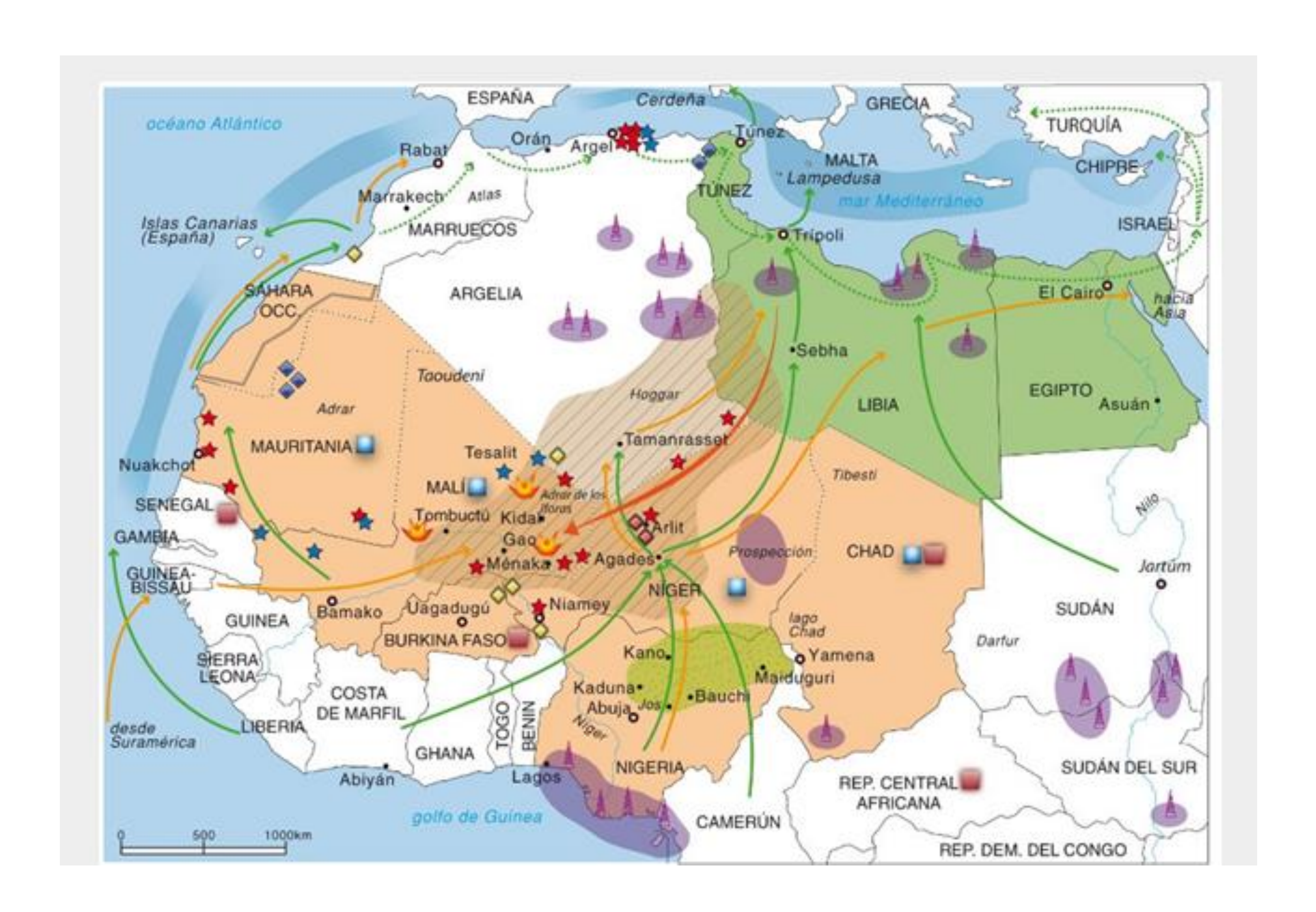
خريطة رقم(01):



- خارطة توضيحية حول تواجد القوات الفرنسية والإفريقية بشمال مالي -

المرجع: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الرابط: .http//www.Wikipedia.org، تاريخ الاطلاع:2016/05/20.

خريطة رقم(02):





– صورة توضيحية للصراع الأمني و العسكري و الاقتصادي بمنطقة الساحل، مع التهريب والهجرة غير الشرعية –

المرجع: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الرابط: .http//www.Wikipedia.org، تاريخ الاطلاع:2016/05/20.

ملحق رقم(03):

اتفاقية الجزائر لعودة السلم إلى شمال مالي لسنة 2006

النص الحرفي للاتفاقية (مترجمة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية)

-نؤكد على تمسكنا بالجمهورية الثالثة لمالي ونؤكد أيضاً تمسكنا باحترام الوحدة الترابية والوحدة الوطنية.

-نؤكد حرصنا على السلام والاستقرار والأمن في بلادنا والتفرغ لمهمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق الشمال ومنها *كيدال*.

-نطمح الى ترقية ديناميكية لتعويض التأخر الذي تواجهه منطقة «كيدال» في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

-نؤكد ضرورة ترقية التنوع الثقافي لمالي مع الأخذ في الاعتبار خصوصية مناطق الشمال ونذكّر بمكتسبات العقد الوطني نيسان (ابريل) 1992 الذي اعترف بخصوصية شمال مالي وضرورة تكفل أهالي كل منطقة بقضاياهم المحلية، ومشاركتهم في التسيير الوطني والتأسيس لمسار اقتصادي للتعاون والتنمية بمساهمة شركاء أجانب

- .أخذاً في الاعتبار تفكك منطقة كيدال القاحلة، نظراً الى عدم تطورها وافتقادها الواضح للهياكل القاعدية الضرورية لتطويرها ونظراً الى ارتباط أهالي المنطقة بالرعي، مقتنعون بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون تجنيد كل الموارد البشرية وتثمين الطاقات المحلية .

-أخذاً في الاعتبار التلازم بين التنمية والأمن والاستقرار ونظراً الى التزام الحكومة بإيجاد حل سياسي مستديم بل نهائي لحال الأزمة، سيتم أخذ الإجراءات اللاحقة لمصلحة منطقة كيدال .

<u>من أجل مشاركة أحسن في المسار التنفيذي :-</u>

1-إنشاء مجلس جهوي موقت للتنسيق والمتابعة.

2-سيتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها.

3-المجلس الجهوي الموقت للتنسيق والمتابعة يعين مدة سنة .

4 -انطلاقاً من مهمته فإن صلاحيته يتّم تحديدها من طرف المجلس الجهوي.

<u>اختصاصاته :-</u>

يتّم استشارته من طرف الجهة الوصية على تنفيذ مشروع القانون والنصوص المتعلّقة بخصوصية منطقة كيدال، ويساهم في ترقية الإدارة السياسية بتوظيف أحسن للقدرات المحلية في دواليب الدولة.

هو مكلف بدعم المجلس الجهوي في ممارسة صلاحياته في إطار العقد الوطني في المجالات الآتية :

-تنشيط التعاون مع أصحاب رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة.

-جميع مظاهر الأمن في المنطقة .

-مسؤول عن موازنة المنطقة.

-مكلف بمساعدة السلطات الإدارية والسياسية في الحفاظ على مناخ اجتماعي عبر القنوات التقليدية

للحوار والتشاور .

-يستشار في كل أوجه الوساطة والتنمية الخاصة والمساهمة في تنوير الإدارة في المحافظة على التناغم والتلاحم الاجتماعي للمنطقة .

التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية :

1-تنظيم منتدى في كيدال حول التنمية لإنشاء صندوق خاص للاستثمار لإعداد برنامج لتنمية اقتصادية اجتماعية ثقافية، هذا البرنامج سيغطي كل النشاطات مثل الري وتربية المواشي، النقل، الاتصال، التعليم، الثقافة، الحرف اليدوية واستغلال الموارد الطبيعية .

2- تسريع مسار تحويل الكفاءات للجماعات المحلية.

3 - في ميدان العمل، إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، منح قروض وتكوين المستفيدين في مجالات التسيير .

4 - تحديد وتنسيق التبادل بين مناطق دول الجوار في إطار احترام الحدود طبقاً للاتفاقيات الثنائية الموقعة مع هذه الدول.

5 - وضع نظام صحي يلائم طبيعة حياة الأهالي الرحل.

6-تنفيذ برنامج مستدام لإيصال ماء الشفة الى كل المناطق خصوصاً المجمعات المهمة.

7 - في مجالات التجهيز والاتصال :

-القضاء على عزلة المنطقة بواسطة تطوير شبكة الطرقات الرئيسة من كيدال نحو أو، ماناكا – الجزائر - إنجاز مطار كيدال.

-إعادة تأهيل مطار تساليت.

-تزويد الدوائر المهمة والبلديات بالكهرباء .

-توفير شبكة هاتفية تغطي الدوائر المهمة والبلديات.

-إنشاء إذاعة جهوية وربط للتلفزيون الوطني بغية تصدير القيم الثقافية للمنطقة وتقديم صورة إيجابية عن سكان المنطقة وتكوين تقنيين في السمعي البصري.

-تخصيص ساعة بث يومياً للمنطقة في التلفزيون والإذاعة الوطنية.

8-تشجيع برامج البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية .

9-وضع نظام تعليمي يتلاءم وقيمنا الاجتماعية الثقافية والدينية وتخصيص منح للدراسة في الخارج بالنسبة الى حملة البكالوريا المتفوقين في منطقة كيدال.

10- وضع برنامج خاص بالمؤهلين في اللغة العربية في إطار رسكلة وتخصص.

11 - مواصلة العمل مدة 10 سنوات بالنظام الجبائي التفضيلي المحدد بالعقد الوطني لمناطق شمال مالي بهدف جلب المستثمرين .

التكفل بالاهتمامات الأمنية الحالية :-

-إنشاء المجلس الجهوي الموقت للتنسيق والمتابعة. – متابعة مسار لا مركزية الثكنات العسكرية في المناطق الحضرية وفق مقررات العقد الوطني.

-استعادة كل الأسلحة والذخائر وكذلك كل العتاد المستولى عليه منذ هجومات 23 أيار (مايو) 2006 على كيدال، مناكا وتساليت وذلك بحسب الطرق المذكورة في الاتفاق الآتي :

وحدات الأمن الخاصة :-

إنشاء وحدات أمن خاصة خارج المناطق الحضرية لكيدال تعمل تحت القيادة العسكرية للمنطقة وتتكون أساساً من عناصر تنحدر من مناطق الرحل وتكون مهمتها تأمين تنفيذ فعال لمهمات وحدات الأمن الخاصة، عقد إنشاء هذه الوحدات سيحدد عددها، جدول عناصرها، انتشارها، وخصائصها وستكون مكلفة بهذه المهمات 1- :حماية المعالم العامة والحفاظ عليها.

2-حماية الأشخاص .

3 -الاستكشاف والقيام بدوريات.

4 -مساندة الشرطة القضائية.

5–التدخل، وكل مهمة تحدد ضمن عقد الإنشاء. تعمل هذه الوحدات بطريقة منسقة ومتكاملة مع قوات الأمن الوطنية

-تنظيمياً تتبع للمنطقة العسكرية .

-توضع للاستعمال تحت سلطة محافظ المنطقة.

-تكون مرتبطة بوحدات الدفاع الوطني.

-لها قيادة أركان، تحت قيادة ضابط يكون من بين الأشخاص المشار إليهم في الفصل الثالث، نقطة 5 والتي سيتم إضافة مستخدمين كما هو مبين أسفله .

الضباط ضمن الأشخاص المشار إليهم في الفصل الثالث نقطة 5، يستطيعون الخدمة إن أمكن في كل الحالات، عندما تكون الوحدة مسيّرة من طرف ضابط من الأشخاص المشار إليهم في الفصل الثالث، نقطة 5، يكون مساعده من الهياكل الأخرى التابعة للقوات المسلحة أو للأمن القومي أو العكس .

تتم طلبات الأشخاص وفقاً لهياكل الدفاع والأمن القومي .

-تزود الوحدات، بالمستخدمين والإمكانات، طبقاً لجدول المستخدمين وبحسب التخصص، المقررة عن طريق قرار السلطة المؤهلة، باقتراح من المجموعة التقنية للأمن بعد رأي لجنة المتابعة.

-متكونة من مصلحة متخصّصة مكلفة بالنشاط الاجتماعي لفائدة الأشخاص بتاريخ سيحدّده وزير الأمن الداخلي، على ضوء مقترحات من المجموعة التقنية للأمن ورأي لجنة المتابعة.

-يدخل الأشخاص الذين سيتم استخدامهم ضمن الوحدات التي ستدخل في دورة تكوينية تحضيراً للمهام المسندة إليهم.

-يتم إعداد برامج التكوين من قبل السلطات المؤهلة، باقتراح من المجموعة التقنية للأمن، بعد رأي لجنة المتابعة يحدّد مكان التكوين من قبل السلطة المؤهلة باقتراح المجموعة التقنية للأمن بعد رأي لجنة المتابعة، يستخدم أيضاً كمعسكر للأشخاص المشار إليهم في الفصل الثالث، نقطة 4 و5.

-تحت مراقبة المجموعة التقنية للأمن تتم عملية استرجاع الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية بالمكان نفسه، وبحضور الأشخاص المشار إليهم في الفصل الثالث، نقطة 4 و5، بطريقة مع تسوية الوضعية

الاجتماعية والمهنية للأشخاص الحاضرين ووضعهم تحت مراقبة المجموعة التقنية للأمن تسيير وضعية ضباط بوضوح، وضباط الصف الذين تخلوا عن وحداتهم الأصلية خلال أحداث 23 أيار 2006، وإعادة إدماجهم إن اقتضى الأمر في الوحدات الأمنية الخاصة بمساهمة المصلحة المختصة المشار إليها أعلاه.

-من أجل تسهيل تسوية الوضعية الإدارية، المالية والسيرة المهنية للأشخاص وكذلك مشاركتهم في عمليات السلام وتقوية المشاركة الفعلية لإطارات المنطقة في مختلف دواليب الدولة طبقاً لروح العدل الذي ورد في العقد الوطني، إنشاء صندوق للتنمية وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المدنية، لا سيما الشباب الذين مستهم أحداث 23 أيار 2006 في منطقة كيدال، تحت مراقبة المجلس الجهوي الموقت للتنسيق والمتابعة، إضافة إلى ذلك يتم استشارة المجلس في شكل واسع حول اختيار مسيّر الصندوق. – تسطير وتنفيذ الموازنة الوطنية أخذاً في الاعتبار حال التأخر التي تعاني منها منطقة كيدال.

-إنشاء مراكز تكوين مهنية بإجراءات مرافقة.

<u>آليات المتابعة</u> :-

1-المتابعة تكون مضمونة من طرف لجنة تسهر على اتخاذ الإجراءات المشار إليها أسفله وتكون متكوّنة من ممثلين عن الحكومة المالية، المجلس الجهوي الموقت للتنسيق والمتابعة بعد إنشائه، وكذا الوسيط.

2-يتم وضعها (المتابعة) بقرار من الوزير المكلف بالإدارة الترابية؟ والجماعات المحلية الذي يوضح مكوناتها، وأساليب العمل وحقل اختصاصها الداخلي مع العلم أن كل جهة ستمثل من طرف ثلاثة أعضاء وسيكون مقرها كيدال.

-لجنة المتابعة تقوم بتقديم تقارير دورية حول تطبيق الاتفاق، وتقوم بتقويم الجانب التطبيقي بعد عام من التوقيع.

-لجنة المتابعة تتبنى نظامها الداخلي الخاص وتنشئ في داخلها عند الحاجة، مجموعات تقنية من بينها الأمن.

<u>الإجراءات الأولية</u>:-

1-إدراج هذا الاتفاق بعد التوقيع في الجريدة الرسمية لجمهورية مالي.

2-قرار وزاري متعلق بإنشاء لجنة متابعة مع التوقيع على الاتفاق.

3-يمنح التوقيع للجنة المتابعة بعد دخول القرار الوزاري المتعلق بكيدال حيز التنفيذ، أما التنظيم والتشكيل والعمل للمجلس الموقت للمتابعة فستتم بعد تعيين أعضائه على أساس اقتراحات لجنة المتابعة.

4- تحرير جميع الأشخاص المحجوزين بعد أحداث 23 أيار 2006.

5- بحسب الأحكام المتعلقة بإنشاء لجنة المتابعة تقوم هذه الأخيرة بتعيين المجموعة التقنية للأمن المكلفة بـ :

-تطبيق النقاط2، 3، 4 و5 من الفصل الثالث للاتفاق.

-تسهيل عملية عودة الهياكل العسكرية والأمنية المنتشرة في المنطقة الى مستواها ما قبل 23 أيار 2006.

-اقتراح الإجراءات اللازمة من أجل استعمال أحسن لإمكانات المنطقة في الهيئات الأمنية والدفاع المالي.

-تسطير برنامج توظيف وتكوين شباب المنطقة وتحضيرهم للخدمة، في ظروف ملائمة مع حاجتهم العملية في وحدات أمنية خاصة: هياكل الحرس القومي، الدرك الوطني، الشرطة، الجمارك.

-سن قانون يحدد بـ10 سنوات النظام الجبائي التفضيلي والمحفز، الموضح في العقد الوطني للمناطق الشمالية لمالي .

-إنشاء صندوق التنمية وإعادة الإدماج المقررة في الفصل الثالث نقطة 7.

-تنظيم منتدى كيدال حول التطور خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق.

<u>التدابير النهائية</u> :

-هذا الاتفاق حرر في ثلاثة نسخ أصلية باللغة الفرنسية موقع من قبل الطرفين والوسيط.

-نسخة أصلية يحتفظ بها كلا موقعي هذا الاتفاق .

-سينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية المالية.

الجزائر بتاريخ 4 تموز (يوليو) 2006 .

التوقيع /

الجنرال *"كافوغونا كوني"* , وزير الإدارة الإقليمية والجماعات المحلية.

"أحمد أغبيبي ,"رئيس*التحالف الديموقراطي من أجل التغيير*.

الوسيط الجزائري , *"عبدالكريم غريب"* .

<u>**المرجع**</u>: نبيل بويبية، "<u>**الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية**</u>"، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، (قسم البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية)، القاهرة، 2009.

الملخص:

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي "البطن الرخوة" للأمن الجزائري، باعتبارها منطقة خالقة ومصدرة لمختلف التهديدات الأمنية اذ تشهد حالة من الانفلات الأمني الخطير، وحالة من العجز الدولتي، وفراغ سياسي كبير واقتصاد عاجز فظلا على انتشار الإثنيات باعتبار المجتمع في دول الساحل غير متجانس عرقيا، ان تراكم كل الظروف السابقة الذكر خلقت جوا من الصراع الداخلي المسلح، ناهيك على الانتشار الرهيب للجماعات الإرهابية والفكر المتطرف وانتعاش تجارة المخدرات، تهريب البشر، الهجرة الغير شرعية، وتهريب السجائر، هذه الحالة من عدم الاستقرار دفعت بالقوى الخارجية للتدخل في المنطقة لحماية مصالحها وكسب المزيد من النفوذ فقد أصبحت دول الساحل ساحة للتنافس الدولي تحت غطاء بناء مشاريع السلام لكن كل التدخلات كانت فقط ادارة للأزمة وليس حلها، قصد استعمالها كأوراق ضغط للدول المجاورة على غرار الجزائر من أجل تغيير أو تعديل مواقفها تجاه مجموعة من القضايا الاقليمية والدولية.

لقد رافقت الجزائر كل مشاريع بناء السلام في المنطقة كون الدبلوماسية الجزائرية تعرف جيدا أن أي تطور في اللأحداث في المنطقة سيأثر على أمنها مباشرة، وعلى غرار كل دول الساحل وأفريقيا فقد رعت الجزائر كل اتفاقيات السلام بين الأطراف المتناحرة في دولة مالي منذ 1990 الى غاية اخر اتفاق سنة 2015، وكانت من أشد الحرسين على ضرورة التطبيق الصارم لبنود الاتفاق بين كل أطراف النزاع.

لقد لاقت مقاربة الجزائر السلمية قبول الجميع فهي أكثر عقلانية ومنطقية لحل الأزمة التي تعصف بمالي باعتبار الجزائر قد عانت من ويلات الارهاب طويلا، وقد اكتسبت خبرة عالية في مجال مكافحته حيث أصبحت تعرض تجربتاه على جميع الدول. وبذلك قطعت الطريق على القوى الكبرى التي تريد التدخل عسكريا في البلاد، ما يهدد بانفجار المنطقة ككل.

لقد أثبتت السياسة الخارجية نجاعتها ومواقفها الثابتة، رغم كل الضغوط الأجنبية وأثبتت للعالم أنها دبلوماسية أفعال وليست دبلوماسية الأبواق في الاعلام باعتراف العدو قبل الصديق، ما يكسيها الثقة ويأهلها لتكون الرائدة في أفريقيا لتعود بذلك الى سابق عهدها وتساهم في عودة سمعة الجزائر الى مكانتها المرموقة بين الأمم.

Summary :

Sahel "belly soft" Algerian security as creating and exporting area for the various security threats are considered as in a state of lawlessness dangerous, and the state of Aldavlata deficit, a big political vacuum and the economy is unable to Fezla the spread of ethnic groups as the society in the countries of the Sahel is homogeneous ethnically, that the accumulation of all previous conditions mentioned created an atmosphere of internal armed conflict, not to mention the terrible spread of terrorist groups and thought the extreme rebound drug trade, human trafficking, illegal migration, smuggling of cigarettes, this state of instability pushed by external forces to intervene in the region to protect its interests and earn more influence has Sahel became arena for international competition under the peace-building projects cover but all the interventions were only manage the crisis rather than solve them, in order to use chips pressure neighboring countries like Algeria in order to change or modify their positions at a number of regional and international issues.

Algeria has accompanied all peace-building projects in the region that the diplomatic Algerian know very well that any development in Allohaddat in the region will affect the security directly, like all the coast and Africa has sponsored Algeria all the peace agreements between the warring parties in Mali since 1990 to the very latest agreement 2015, and was one of the most Aharsin on the need for strict application of the terms of the agreement between all parties to the conflict.

I have received an approach Algeria peaceful acceptance of everyone they are more rational and logical to resolve the crisis in Mali, as Algeria has suffered from the scourge of terrorism, too, it has gained wide experience in the field of combat where Tejrebtah became exposed to all States. And thus cut off the road to the major powers, who want to intervene militarily in the country, threatening the explosion of the whole region.

Foreign policy has proven fixed positions, in spite of all the foreign pressures and proved to the world that it is a diplomatic acts and not diplomatic trumpets in the media recognition of the enemy before the friend, what Akisseha confidence and populated by to be a leader in Africa, returning to normal and contribute to the return of the reputation of Algeria to its prestigious among nations .